الفصل الرابع

الربط اللفظى

التماسك النصي (الشكلي) cohesion يتحقق بتكرار اللفظ أو ما ينوب عنه من ضمير أو إشارة، وتكرار اللفظ أقوى فى الربط من وجهين أولهما- أنه يكون باللفظ هو هو فلا يلتبس بغيره. والثانى- أنه مؤكد لما قبله. والتكرار يربط بين الألفاظ والجمل، وهنالك روابط حرفية واسمية عاملة وغير عاملة تربط بين الألفاظ والجمل، ومنها الضمائر الظاهرة (وبعضها مضمر في اللفظ يدل عليه لفظ مذكور أو يحيل إلى عين في العالم الخارجي)، وأسماء الإشارة وهي ظاهرة في اللفظ، (قد تضمر أيضاً للعلم بها، فتحذف لمعنى)، وتحيل أيضاً إلى العالم الخارجي، وأدوات العطف تظهر في اللفظ، ولا تضمر إن احتمل السياق التنوع، وتتحقق عنها علاقات العطف Conjunctive Relations بين الألفاظ والجمل[1] .

والروابط منها الحرفي والاسمى، فالحرفي مثل حروف العطف التي تربط بين الألفاظ في الجمل، وتربط بين الجمل أيضاً، فهي تربط بين اسمين وجملتين، وبعض الحروف تربط بين جملتين فقط كحروف الشرط مثل «إن» نحو: إن جاء محمد أكرمته، وبعض الحروف تربط بين فعل واسم كحروف الجر نحو: جاء محمد بالأكل[2] .

والرابط الاسمى مثل : أسماء الإشارة التي تحيل إلى متقدم أو معهود في العالم الخارجي، أو متأخر في الكلام مثل: هذا قلم، وهذه كراسة، ويعاينها المتلقي في العالم الخارجي، والمشار إليه المعاين يتأخر في اللفظ والضمائر (والأصل فيها الإضمار، وأظهرت في اللفظ)، وأسماء الشرط التي تدل على اسم الموصول مثل: من، ما، وتربط بين جملتي الشرط والجزاء، ومنها مختلف فيه بين الحرفية والاسمية نحو: إذ وإذا ، ومنها الحروف لو ، ولولا.

---

(١) التماسك أو الترابط نوعان: تماسك شكلي أو نصي **Cehesien** ويسمى في العربية السبك ويكون في الألفاظ، وتماسك معنوي **coherence** وهو تناسق المعاني وائتلافها ويسمي عند البلاغيين الحبك، والضمائر وأسماء الإشارة وأدوات الشرط وبعض الظروف وغيرها من الأسماء والحروف العاملة وغير العاملة تدخل فى الربط النحوى، وأفردنا لها فصلاً لتبيين العمل بها وأثرها فى الربط.

(٢) ارجع إلى: الأشباه والنظائر جـ١/١٨ .

وهذه العناصر تحقق الترابط بين الجملة بعناصرها الداخلية وما يجاورها من جمل أخرى، فتشكل في مجموعها العام نصاً يعتمد على علاقات تربط بين بنيته الداخلية، وبعض هذه العناصر تربط النص بعالمه الخارجي الذي شارك في إنتاجه، وهي الضمائر وأسماء الإشارة، وهي أسماء مبهمة تحتاج مفسراً داخلياً (في النص) أو خارجياً (في العالم الخارجي أو السياق غير اللغوي). والرابط الضميري والإشاري يحيلان إلى متقدم مكتوب أو منطوق، فيربطا المتأخر بالمتقدم، أو يحيلان إلى العالم الخارجي الذي ولد فيه النص فشارك في إنتاجه، ويفسر في ضوئه أو إلى معهود ذهني بين طرفي الاتصال.

وهذا يستدعي تفسير مفهوم الإحالة Reference في الكلام الإماءة باللفظ إلى لفظ سابق أو معناه أو مضمون قول ونوطه به، أو إشارة اللفظ إلى شيء في العالم الخارجي والاستدلال به على مراده، فيتحول المعنى إليه، ويفسر اللفظ المرموز به في ضوء المشار إليه.

وهي نوعان: الإحالة النصية، والإحالة المقامية [1] .

أولاً- الإحالة النصية Texluol : الرجوع إلى متقدم، وذلك بالإشارة والضمير إلى شيء في اللغة أو في النص.

وفيها نوعان:

الأول- إحالة إلى سابق في الكلام أو متقدم في اللفظ anaphoro ، ويعد اللفظ السابق مفسراً لها ومحدداً مرادها، وهي الأكثر دوراناً في الكلام.

وهذه الإحالة بالضمير أو بالإشارة أو بالموصول فهي تحتاج إلى ما يبينها لخفاء المراد بها، ومن ثم تعود إلى متقدم في اللفظ [2] . والمتقدم قد يكون لفظاً أو قولاً، فيحيل المشير إلى مضمونه .

الثاني- الإحالة إلى اللاحق cataphora (الإحالة البعدية)، وتعني الإشارة بالضمير أو بالإشارة إلى مذكور بعدهما في النص أو لاحق عليهما، والإحالة هنا إحالة

---

(١) Cohesion in English p٣٣ وقد ذكر المؤلفان أن الإحالة تكون قبلية تشير إلى سابق أو بعدية تشير إلى لاحق، والضمير في العربية والإشارة يحيلان إلى متقدم في النص.

(٢) ارجع إلى: نحو النص، اتجاه جديد في الدرس النحوي، د. عفيفي ط١/٢٠٠١م زهراء الشرق ص١١٧ ، وقد يحيل الضمير واسم الإشارة إلى متأخر، وسوف نبين ذلك.

داخل النص Endaphro.

ويعود الضمير فيها على متأخر، والأصل أن يعود الضمير على متقدم رتبة؛ لأنه مبهم في عوذ إلى ما يبينه، وقد عاد الضمير على متأخر في بعض المواضع التي زال عنها اللبس، وجاء فيها ما يبينه، وذلك لضرورة يطلبها المعنى، ويسمى هذا في عرف اللغويين المرجعية اللاحقة CATAPHORIC REFERNCE[1].

ثانياً- الإحالة الخارجية: التي تحيل إلى شيء في العالم الخارجي، فقد يحيل الضمير أو اسم الإشارة إلى شيء خارج اللغة، فيفسره المشار إليه، وتفسر لغة والنص في ضوء علاقتهما بالأشياء والمواقف في العالم الخارجي، فالكلمات والضمائر والإشارات تدل على أشياء في العالم الخارجي، والخطاب المنطوق أكثر تفاعلاً من النص المكتوب مع العالم الخارجي، وهو أكثر إحالة إليه وأكثر تفاعلاً مع الموقف الخارجي، فالإحالة العلاقة بين اللغة والأشياء Objects والأحداث Events والمواقف situations.

وهذا النوع يربط اللغة بالعالم الخارجي، فتكون أكثر فاعلية وتأثيراً في المتلقي، فهي لا تفسر في ضوء النص وحده بل في ضوء علاقتها بالعالم الخارجي، وهذا يستوجب العودة إلى ظروف إنتاج النص للوقوف على قصده الحقيقي، واجتزاء النص التراثي عن ظروف إنتاجه لا يعطي تفسيراً وافياً لمراده، وهذا التفسير لا يتجاوز رؤية المفسر التي عكسها عليه والمعنى المعجمي لبنائه الشكلي[2] .

وقد تكون الإحالة إلى معهود ذهني معلوم لطرفي الاتصال، وهذا يدخل في الإحالة الخارجية، فما يضمره طرفا الاتصال بمنزلة العالم الخارجي للنص، وهذا المعهود الذهني يفسره سياق الكلام والمقام الخارجي، وقد ترجع الإحالة على شيء معلوم لا يحتاج ذكراً فيعتمد المتكلم على معرفة المتلقي وشهرة ما أحال إليه، وهذا الغائب في اللفظ والمضمر في النفس يحتاج ما يؤكد المراد به في اللفظ.

قال تعالى: ﴿**قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوّاً لِجبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ**﴾ [البقرة:٩٧] الإحالة إلى القرآن الكريم،

---

(١) حصر ابن هشام المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر: ارجع إلى مغني اللبيب جـ٢/١٠٨، ١١٢، وارجع إلى الأشباه والنظائر للسيوطي جـ١/٤٧ وسوف نتناولها وافية مستقبلاً في الضمائر، إن شاء الله تعالى.

(٢) النص والخطاب والأجراء ص١٤ .

بالضمير "في نزله" ولم ينص عليه في الكلام بذكره بل أحال إليه بالضمير، وأردفه بما يغني عن ذكره: **(نزله على قلبك مصدقاً لما بين يديه وهدى وبشرى للمؤمنين)** فاستغنى عن ذكره لشهرته ولذكر صفاته تعظيماً له [1]، والمقام يغني عن ذكره.

والإحالة من عناصر النص واتساقه، فهي تربط بين أجزائه كما تربطه بالعالم الخارجي، وتحقق نوعاً من الإيجاز، وهي تخضع للمطابقة بين المحيل والمحال إليه في اللفظ أو في المعنى، ويشترط في النوعين أن يكون المحال إليه معلوماً بين طرفي التواصل، فلا يحيل المشار به إلى أشياء تحتمل عودته إليها جميعها بل إلى معين في النص، وإن كان خارج النص فلابد أن يكون لها حضوراً معايناً، ليفهم المتلقي مرادها.

وأدوات الإحالة الضمائر وأسماء الإشارة والاسم الموصول، وكل اسم يفسر في ضوء النص، فإحالته نصية لتقدم صاحبه عليه وملاصقته له؛ لأن اسم الموصول شديد الإبهام وتصاحبه صلته التي ترفع عنه إبهامه، والإحالة به وهو وصف فقط، وتعد الضمائر أبرز أدوات الإحالة ؛ لأنها تحيل إلى كل الأسماء وتحيل إلى العالم الخارجي أيضاً وتغني عن ذكر الذوات، وتدل على معانٍ مختلفة بحسب توظيفها.

وقد درس النحاة وظائف الروابط الحرفية والروابط المضمرة لعلاقاتها بالجمل التي تأتي في سياق واحد؛ لأن معرفتها تحدد وظائفها النحوية وأثرها في الجمل، والدراسات النحوية موجهة إلى النص اللغوي دون العالم الخارجي الذي تولى البلاغيون معرفة أثره في النص اللغوي.

والنص يتخطى مفهوم الجملة إلى مجموع الجمل التي يربطها موضوع واحد، ومن ثم رأى بعض العلماء أن النص مجموعة من الجمل المتتابعة تربط بينها عناصر لغوية وسياقية، فالنص بنية مركبة متماسكة تمثل وحدة كلية شاملة وقد استلزم وصف النص بالتماسك البحث عن عناصر الربط فيه والمكونات السطحية المتحققة عن علامات لغوية قائمة على أشكال من التبعية النحوية وشكلت البنية النصية[2].

وقد تناولنا الرابط الحرفي في حديثنا عن الفعل اللازم، وتناولنا الرابط الشرطي في

---

(١) الكشاف، الزمخشري، دارا لكتاب العربي، بيروت ١٩٤٧م ، ١٦٢/١ .

(٢) ارجع إلى: علم لغة النص ص١١٨، ١١٩ .

الجملة الشرطية، وتناولنا بعضاً من الربط الضميري في الجمل التي تتعلق بما قبلها، وسوف نستكمل ما بقي منه في هذا الباب، ونتناول الرابط الإشاري بعده لدخوله مع الضمير في الإحالة ثم نتناول الرباط العطفي، وهو الرابط نصي يتعلق ببنية النص.

الرابط الضميري :

الضمير لغة المستور أو الشيء الذي تضمره، والضمير اصطلاحاً: الاسم المتضمن تقديراً في الكلام (وهو الأصل) [١]، وماله صورة في اللفظ (البارز)[٢]، للدلالة على متقدم أو متأخر في اللفظ[٣]، أو للدلالة على عين في العالم الخارجي[٤]. أو إشارة إلى ذات أو عين أو مضمون قول، والأصل فيه الإخفاء لا الإظهار، وهو المفهوم من لفظه، فالمضمر في اللغة المستور وما يضمر في الكلام، وقد أطلقه العلماء على ما خفي في الكلام وقدر، وقد قدروه في المفرد مضمراً غير ظاهر، وأبرزوه في المثنى والجمع للحاجة إلى ضمير يدل عليه، وقد خفي في المفرد لعلم السامع أن الفعل له فاعل، وليس كذلك في التثنية والجمع؛ لأن السامع لا يعلم أن الفاعل مثنى ولا مجموع إلا بدليل [٥]، والضمير المستتر قرينة معنوية والظاهر قرينة لفظية .

والضمائر باعتبار دلالتها: ضمائر تشير إلى حضور أو إلى غائبين، وضمائر الحضور: ضمائر المتكلم والمخاطب، وهي تحيل إلى العالم الخارجي لمعاينة الذات التي يشير إليها الضمير، وهذا النوع يربط النص بالعالم الخارجي، ولا تدخل في الربط النصي الداخلي وضمائر الغائب ذات إحالة داخلية، وتعد أساساً في الربط النصي، فهي تربط اللاحق بالسابق، والضمير يدفع اللبس في الكلام واختلاطه بغيره، وتحقق

---

(١) الضمير في بعض التعريفات: ما دلّ على تكلم أو خطاب أو غيبة، مثل: أنا ، أنت، هو معاني القرآن، الفراء، ١٤/٢. وقيل: الضمير: الاسم المتضمن للإشارة إلى المتكلم أو المخاطب أو الغائب بعد سبق ذكره لفظاً أو تقديراً أو معنى أو حكماً.

(٢) الأصل في الضمير الإضمار؛ وهذا مفهوم من تسميته، فالمتكلم أو الكاتب يضمر ما سبق ذكر لفظه فيقدر ما يغني عنه في اللفظ (مثل العائد على مفرد أو أنثى: محمد ذهب) أو يبرز في اللفظ ما يغني عن إعادة ذكره، فلا يضمر للدلالة على عدده مثل إظهار ضمير المثنى والجمع والغائب نحو: زيد رأيته، لايعاد ذكر الاسم الظاهر المتقدم، فيغني الضمير عنه اختصارًا والإيجاز؛ لأنك تستغني عن الاسم بالقليل من الحروف.

(٣) الأصل أن يدل الضمير على متقدم في اللفظ؛ لأن المتقدم يفسر المتأخر.

(٤) ارجع إلى: الأسرار النحوية؛ ابن كمال باشا، تحقيق الدكتور أحمد حسن حامد، دار الفكر، ص١٧٠، ونتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم، منشورات جامعة قاريونس ص٢١٨ .

(٥) ارجع إلى: نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم، ط دار الرياض، ط٢/١٤٠٤هـ ١٩٨٤م ص١٦٤ .

نوعاً من الاختصار لعدم الحاجة إلى تكرار اللفظ، فيغني عنه الضمير دون استحضاره ثانية، وقد يفهم من تكرار اللفظ أنه ليس السابق أو أنه غير الأول[1]. ويعد الضمير من أقوى عناصر الربط في الكلام لصعوبة الاستغناء عنه أو حذفه إلا بدليل عليه، والضمائر تشير إلى سابق في النص أو تحيل إلى العالم الخارجي، ومن ثم فهي من عناصر الربط النصي.

وللضمير دلالة في المعنى إلى جانب علاقته الشكلية بالتركيب الذي جاء فيه، وترجع أهمية الضمير إلى أنه يمثل المادة التي تصل بين الألفاظ، فتجعل منه بنية متماسكة في المعنى لا اللفظ، لدلالته على معنى في سابق عليه أو لاحق نحو: (هو الله)، والضمائر تشير إلى أسماء في النص أو أشياء في العالم الخارجي[2].

والضمير الرابط الرئيسى فى الربط بين الجمل، وهذا الضمير يدفع لبس الانفصال بين الجملتين، فإعادة اللفظ قد يعني شيئاً آخر، وإن وقع لبس بذكر الضمير عدل عنه إلى الإظهار دون الإضمار، فلا يقال جاء غلمان زيد وهو؛ بل يقال جاء غلمان زيد وزيد[3]، وحكم ضمير الربط الظاهر حكم أدوات الربط، ويربط الضمير بين اسم واسم سابق عليه وجملة وجملة، أو يربط بين الجملة واسم سابق[4].

والأصل في الضمير أن يعود على متقدم، فيفسره المتقدم[5]، والضمير اسم مبهم

---

(١) ارجع إلى: مفتاح العلوم ص ٦٦ ، والعربية معناها ومبناها، الدكتور حسان ص١٨، وشرح الكافية جـ٢/٤٠١ .

(٢) ارجع إلى: Context and text Halliday & Hasan: oxford's university press p٢٨

والضمير مبهم المعنى، ولهذا شبه بالحرف في البناء لعدم دلالته على معنى في ذاته وحاجته إلى لفظ يبينه أو شيء يدل عليه. فأشبه الحرف في ذلك، فالحرف له معنى في غيره وليس في ذاته.

(٣) ارجع إلى: دلائل الإعجاز ص٣٤٥ .

(٤) الربط بين اسم واسم كالربط بين المبتدأ والخبر، فضمير المبتدأ مقدر في الخبر، ويربط جملة الخبر بالمبتدأ، ويربط جملة الصفة بالموصوف وكذلك جملة الحال، وهو الرابط الرئيس فيها عند غياب واو الحال، والضمير أكثر الروابط استخداماً في العربية، وتأتي حروف العطف من بعده.

(٥) المواضع التي يعود فيها على متأخر لفظاً ورتبة:

أولها– أن يكون فاعل نعم أو بئس ولا مفسر له إلا التمييز نحو: نعم رجلاً زيد، والمعنى: نعم هو [أي زيد] رجلاً زيد

الثاني– أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين نحو: جفوني ولم أجف الأخلاء.

الثالث – أن يكون مبتدأً ويفسره خبره: (إن هي إلا حياتنا الدنيا) [الأنعام:٢٩] فسر الضمير ما تلاه.

الرابع– أن يكون ضمير الشأن والقصة نحو: (قل هو الله أحد)[الإخلاص:١] وقال تعالى: (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) [الأنبياء:٩٧].

الخامس– أن تدخل على الضمير رب ويفسره التمييز: ربُّه رجلاً، ويشترط فى المفسر أن يكون نكرة.

السادس– أن يتصل بفاعل مقدم ويكون مفسره مفعول مؤخر نحو: ضرب زوجُها هنداً . الأشباه والنظائر في النحو جـ١/٤٧ . ومغني اللبيب، ابن هشام جـ١/١٠٨، ١٠٩.

يحتاج ما يفسره ، والمفسر اسم متقدم، قال تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١] عاد الضمير على متقدم لفظاً. وهي في المكتوب تحيل إلى سابق، فتعود على متقدم في الخطاب مذكور لفظه أو معلوم، ويجوز أن يقدر إن دل عليه دليل، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ [النحل:١٢٦] أي: لصبركم خير. وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾[الحج: ٣٠] أي: فتعظيمه خير، وقد يعود الضمير على معلوم غير مذكور في الكلام، قال تعالى: ﴿وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ * إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [التكوير: ١٨، ١٩] ويراد بالضمير القرآن الكريم، وقد دل عليه (قول رسول كريم)، وهي إحالة نصية لدلالة اللفظ عليه.

وقد يعود الضمير على بعض مما تقدم، قال تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء:١١] جاء هذا في عقب الحديث عن الورثة من الأولاد؛ والنساء جزء من الأولاد: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ﴾ [النساء:١١].

وقد يعود الضمير في الظاهر على متأخر لفظاً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه:٦٧] وقد تقدم ذكر موسى في آيات سابقة فهو مقدم في النية، وقد ذكر ثانية بعد الضمير تأكيداً له، ومثله: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾ [الجن:٤] .

وقد يحيل الضمير إلى ما بعده فيكون مفسراً له ومرتبطاً به لوظيفة في المعنى لا تتحقق إلا بتقديمه على ما يفسره، ومن ذلك ضمير الشأن، ويأتي ضمير الشأن في أول الجملة وتفسره الجملة بعده، وهو مؤكد لمضمونها الذي يدل على شيء مفرد، وهو نسبة الحكم لمحكوم عليه، فلزم الضمير الأفراد ووجب ذكر جزأي الجملة لمعرفة مضمونها، ويكون مفرداً وغائباً في صدر الجملة الخبرية للدلالة على استعظام الحديث، ويقدر اسم من معنى الجملة، يفسره ذلك الضمير، وضمير الشأن الرابط بين الجملة التي أتت بعده، والاسم المقدر، فلا تحتاج الجملة بعده إلى رابط؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى [1]. والجملة بعد الشأن خبرية، ولا يحذف أحد ركنيها، والضمير قبلها مؤكد لمضمونها فوجب ذكر جزأيها، والضمير يطابق الاسم بعده على الأرجح، قال تعالى:

---

(١) يسميه البصريون ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكراً، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً وسماه الكوفيون ضمير المجهول، لأنهم لا يعرفون ما يعود إليه، والفرق بينه وبين الضمائر الأخرى أنه لا يعطف عليه، ولا يؤكد، ولا يبدل منه، ولا يتقدم عليه خبره ولا يفسر بمفرد بل بجملة تأتي بعده.

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١] وقال تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء:٩٧] وقال تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾ [الحج:٤٦]. ويجوز المخالفة بين الضمير وما بعده، فيجوز التذكير مع المؤنث، جاء عن العرب: «إنه أمة الله ذاهبة». ويجوز التأنيث مع المذكر، وعليه جاءت قراءة بن عامر قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ [الشعراء:١٩٧] بالتاء في «تكن» ورفع «آية»[١]، والضمير في «يعلمه» مذكر ، والمطابقة أرجح بين الضمير وما بعده، لما فيه من مشاكلة اللفظ[٢]، قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ﴾ [الجن:١٩][٣].

ويتقدم ضمير الشأن لمعنى التعظيم والتأكيد والتنبيه ، وقد تقدم للتعظيم والتأكيد في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١] هو رفع بالابتداء، والله تعالى خبره، وجاز تقدم المكني ولم يتقدم صاحبه في اللفظ؛ لأنه ثناء على الله تعالى، وهذا خالص لله تعالى للتعظيم [٤]. وقيل هو ضمير الشأن و«الله أحد» هو الشأن كقولك هو زيد منطلق، بمعنى: الشأن هذا، وهو أن الله واحد لا ثاني له، وقدر بعض العلماء سؤالاً، قال ابن عباس: قالت قريش: يا محمد صف لنا ربك الذي تدعونا إليه فنزلت: يعني الذي سألتموني وصفه هو الله تعالى، و"أحد" خبر لمبتدأ تقديره: هو أحد[٥].

وقيل الضمير إحالة إلى كلام كان بين المشركين والنبي ﷺ والمشركين عن رب العالمين، فالمعنى: قل: الأمر والشأن الله أحد [٦].

والأرجح أن الضمير يفسره ما بعده، لأن الآية في سياق سؤال عن رب العالمين، وتقدم الضمير المكني جائز في سياق يوضح معناه، ومن ذلك سياق الموقف، وهذا مشروط بتفسير يأتي بعده يؤكد ما أحال إليه[٧] .

وهنالك هاء تعرف عند بعض العلماء بهاء الاعتماد، وهي من علامات الأسماء المضمرة في مثل قوله تعالى: ﴿أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا﴾ [النحل:٣] و﴿إِنَّهَا لَظَى﴾

---

(١) عبد الله بن عامر الشامي من القراء السبعة.

(٢) ارجع إلى: همع الهوامع م١/٢٧٣ .

(٣) أجاز بعض العلماء أن يكون ضمير الشأن مبتدأ، وأن يتأثر بالحروف الداخلية عليه كما في هذه الآية، فهو معمول إن .

(٤) ارجع إلى: إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ابن خالويه، دار المنار، ص٢٢٨.

(٥) تفسير النسفي، دار الكتاب العربي جـ٤/٣٨٣ .

(٦) ارجع إلى: القرطبي، المكتبة التوفيقية جـ٢٠/١٩٣.

(٧) ارجع إلى: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص٢٢٨ .

[المعارج:١٥] و﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً﴾ [طه:٧٤] وهي عند ابن درستويه ضمير يفسره ما بعده [١].

ويختلف ضمير الشأن عن عامة الضمائر فيما يأتي:

- أنه لا يكون إلا مبتدأ ولا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه (إن وأخواتها)، والضمائر تأتي في الموضع الذي يتطلبها.

- أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع، ولا يتأثر بالجملة المفسرة له في ذلك.

- أنه يتقدم على خبره؛ لئلا يحتمل التأكيد والبدل، ويتقدم للدلالة على ما بعده، والتأكيد عليه.

- أنه لا يحتاج إلى اسم ظاهر يعود إليه بخلاف ضمير الغائب، يعود على متقدم ظاهر أو مقدر.

- أنه لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه بخلاف غيره من الضمائر، لأن التوكيد والبدل يوضحانه، والمقصود منه الإبهام، ليلتفت المتلقي إلى ما بعده فما بعده يفسره، وهو موضع الفهم.

- أنه لا يجوز تقديم خبره (الجملة بعده) عليه، ويجوز هذا في غيره من الضمائر.

- أنه لا يشترط عود ضمير من الجملة إليه؛ لأن جملة الخبر لا تفصل عنه ولا تتقدمه، ولا يدخل بينهما ما يمنع اتصالها به ولاربطٌ يجوز الفواصل، والرابط الأساس في جملة الخبر الاتصال المباشر به، وغيره من الضمائر تستوجب الرابط في جملة الخبر لجواز تقدمها عليه وفصلها عنه، فلابد من ضمير يعود إليه.

- أنه لا يفسر إلا بجملة (اسمية أو فعلية) فلا يفسره مفرد، وغيره يجوز تفسيره بمفرد.

الجملة بعده لها محل من الإعراب فهي خبر، والأصل فيه أن يكون مفرداً فوقعت موقع الخبر المفرد، فلها موقع من الإعراب، والجمل بعد غيره من الضمائر إن كانت خبراً فلها موقع الخبر المفرد، فلها موقع من الإعراب، وإن كانت مفسرات فلا موقع لها، ولا يلزم فيها أن يكون لها موقع[٢]، فالجملة الواقعة خبراً بعد ضمير لها محل من

---

(١) تصحيح الفصيح وشرحه، ابن درستويه، تحقيق محمد بدوي المختون، ومراجعة رمضان عبد التواب، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م ص٤١٢ .

(٢) الأشباه والنظائر جـ٢/٢٠٣ .

الإعراب، والمفسرات لا يلزم فيها أن يكون لها محل من الإعراب.

– أنه لا يقوم الاسم الظاهر مقامه؛ لأنه يحيل إلى ما بعده، فالجملة بعده تفسر معناه، والضمائر تحيل إلى اسم ظاهر أو مقدر متقدم في الكلام.

– أنه يدل على غائب (هو ، هي) ولا يكون ضمير الشأن ضمير متكلم أو مخاطب، لسببين :

أولهما– أن المقصود بوضعه الإبهام والغائب مبهم، والمتكلم والمخاطب في نهاية الإيضاح، فالمتلقي يعاينهما ويباشرهما سماعاً ورؤية أو سماعاً فقط فهما معلومان.

والثاني– أنه غائب في المعنى يحيل إلى جملة متأخرة عنه، والجملة موضوعه للغيبة، فلا تتضمن ضمير المتكلم (في الخطاب) أو ضمير المخاطب نحو: هو القول فصل، وهو الخالق واحد، فالجملة فيهما للغيبة [1].

وضمير الفصل يقع بين مبتدأ وخبر معرفتين، ولا يكون إلا قبل خبر، فقدجيء به للفصل بين ما يكون خبراً وما يكون وصفاً نحو: زيد هو المجد، والمجددون الضمير تحتمل أن تكون صفة، وهذا الضمير يعود على المبتدأ قبله ويؤكد وقوع الخبر له، ويطابق ما قبله في الإفراد والتثنية والجمع والنوع قال تعالى: ﴿**وَأُوْلَئِكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ**﴾ [البقرة:٥]، وقال تعالى: ﴿**كُنتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ**﴾ [المائدة:١١٧] طابق ما قبله في الخطاب، وقد تدخل عليه لام التأكيد: ﴿**إِنَّ هَـذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ**﴾ [آل عمران:٦٢] [2].

ويستخدم الضمير رابطاً في المواضع الآتية:

– الخبر المفرد والجملة، فيقدر في الخبر المفرد نحو: «إني عنك مشغول»، أي مشغول أنا ، الضمير نائب فاعل، وهو عائد على الضمير المتكلم المبتدأ، والخبر الجملة نحو: «رسول الله أوعدني» ضمير الفاعل في أوعدني، الرابط.

---

(١) وقد خالف ضمير الشأن القياس المشهور فيما يأتي: أولاً– أنه يلزم التقديم، فلا يتقدم عليه خبره. ثانياً– إن مفسره لا يكون إلا جملة، ولا يشترط الرابط بينهما. ثالثاً– إنه لا يتبع بمؤكد ولابدل ولا يعطف عليه . رابعاً– إنه لا يكون إلا مبتدأ. خامساً– أنه ملازم للإفراد فقط. ويفترق ضمير الفصل عن سائر الضمائر في أنه اسم لا محل له من الإعراب. الأشباه والنظائر جـ٢/٢٠٥ .

(٢) ارجع إلى: الأشباه والنظائر جـ٢/٢٠٤ وهمع الهوامع جـ١/٢٧٤ وضمير الفصل ويسمى عماداً ودعامة. ويعرب لا محل له من الأعراب عند البصريين، ويعرب مبتدأ خبره ما بعده عند الكوفيين، ويسميه الكوفيون الدعامة. ويقع بعد اسم معرّف، ويجوز أن يقع بين نكرتين: (أن تكون أمة هي أربى من أمة) [النحل:٩٢].

– جملة الصلة ولا يربطها إلا الضمير نحو: «فكل ما قدر الرحمن مفعول» ضمير المفعول المحذوف الرابط الأصل: «كل الذي قدره الرحمن مفعول»، وحذف المفعول المعلوم من الكلام جائز بدليل، ومثله: «هداك الذي أعطاك نافلة القرآن»، الضمير في أعطاك عائد على الذي.

– الوصف المفرد والجملة، الأول نحو: الوصف بالمشتق، ويقدر فيه ضمير نحو: الجمال الزُّهْر (أي البيض، ومفرده أزهر)، ومثله: السود التنابيل (فمفرده تنبال: قصير)، والوصف بالجملة نحو: «يوماً يظل به الحرب مصطخداً»، المصطخد: المحترق، ويروى: مصطخماً، أي: قائماً من الحر، والجملة الفعلية صفة ليوم، (وهو ظرف لقوله تلفع)، ومثله: لقد أقوم مقامًا لو يقوم به الفيل أرى وأسمع ما لو يسمع.

– الحال المفرد والجملة نحو: جاءزيد سعيداً، أي: سعيداً هو، أو هو سعيد، والحال الجملة نحو: «لا يحل له أن يترك القرن إلا وهو مجدول»، أي يتركه مجدولاً (ميتاً، ويروى مفعول أو مثلول: مسور)، ومثله: «تخذى على يسرات وهي لاحقة»، (أي تسرع على أقدام سريعة)، وقوله: لا تأخذني بأقوال الوشاة و لم أذنب.

والضمير الرابط الرئيس في الحال الجملة إن لم تقترن بواو الحال مثل: «أعطاك نافلة القرآن فيها مواعيظ وتفصيل» أي: «وفيها مواعيظ وتفصيل» فحذف الواو فلزم الربط بالضمير، ومثله:

حتى وضعت يميني لا أنازعه في كف ذي نقمات قِيلُه قيلُ

قوله: «لا أنازعه» حال، و«قيله قيل» صفة، وجاء زيد نفسه وعينه.

– المؤكد لمضون ما قبله نحو: الألفاظ المؤكدة لما قبلها (للتأكيد المعنوي) نحو: جاء الطلاب كلهم، وأجمعهم، وجاء الطالبان كلاهما، ويشترط فيما مضى ضمير يربطها بالمؤكد، وهذا الضمير يطابقه: **﴿إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾** [يوسف:٣١] **﴿كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْراً﴾** [لقمان:٧] ويجب الضمير هنا لغياب الواو.

والجملة القسمية لا يشترط فيها الضمير؛ لأن القسم المتقدم يؤكد جوابه المتأخر فيعود إليه بمضمونه.

– الجملة الاعتراضية ، قال كعب:

فقلت خلوا سبيلي لا أبالكم فكل ما قدَّر الرحمن مفعول

«لا أبالكم» اعتراض، والرابط الضمير في لكم، وهو عائد على المخاطبين، والدعاء الذي يراد به التوبيخ موجه إلى المخاطبين قبلها فتعلقت به .

- الجملة التفسيرية، وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، قال تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران:٥٩].

- بدل البعض وبدل الاشتمال، ولا يربطهما إلا الضمير نحو: ﴿عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾[المائدة:٧١]، و﴿يَسْأَلُونَكَ عَنْ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٧]، وبدل الكل لا يحتاج رابطاً؛ لأنه نفس المبدل منه في المعنى مثل الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط.

- جواب الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه إلا الضمير قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ﴾ [المائدة:١١٥]، اسم الشرط مبتدأ، وخبره الجواب.

- الجملة المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو: زيد ضربته وزيد ضربه أخاه.

- والجملتان المتنازعتان في الفاعل أو المفعول نحو قول كعب:

أرجوا وآمل أن تدنوا مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

- معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه إلا الضمير نحو: زيد حسن خلقه، خلق فاعل الصفة التي تعمل عمل الفعل، والضمير الرابط حتماً لعدم وجود رابط آخر، ومثله قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء:٧٥] أهلها فاعل اسم الفاعل الظالم وهو من المشتقات ويعمل عمل الفعل مثل المصدر واسم المفعول الذي يرفع نائب فاعل في المعنى.

ويجوز تقدير الضمير فيما تقدم، وقد سبق أن تناولنا الربط بالضمير في حديثنا عن الجمل التي تتعلق بما قبلها.

ويعد الضمير الرابط النصي الأكثر استخداماً في قصيدة كعب، وقد وظفه كعب في الربط بين أبيات القصيدة، فالضمير الرابط الأساس في موضوعات النص، فكل موضوع شكل وحدة متماسكة، والضمير لحمة هذا التماسك وآصرة الربط بين الأبيات فيه، فالمقدمة تناولت موضوعاً متصلاً محوره «سعاد» والموضوع الثاني محوره «الناقة»، والاعتذار والمدح محورهما النبي ﷺ، والضمير وصل بين أجزاء الموضوع ثم

وصل بين موضوعات القصيدة كافة، فقد وظفه الشاعر في فواصل الموضوع التي اتخذها الشاعر مدخلاً إلى موضوع آخر وصله الشاعر بما انتهى منه، قال كعب بعد حديثه عن هجر سعاد وامتناعها منه:

أمست سعاد بأرض لا يبلِّغها إلا العتاقُ النجيباتُ المراسيلُ

هذا البيت مدخل حديثه عن الناقة، وقد أعاد الشاعر ذكر اسم سعاد، بعد أن أضمره في أبيات سابقة لطول عهد المتلقي بالإضمار فأظهره تذكيراً وتأكيداً، فالشاعر يتكلم ولا يغفل حال المتلقي، وهذا أثر المتلقي في النص، فأعاد ذكر سعاد بعد إضمار فأقام الظاهر مقام المضمر، وقد استحسن ابن هشام ذكر اسم سعاد في هذا الموضع، وأرى أن إعادة ذكرها هنا أحسن من إعادة ذكرها في البيت الثاني من القصيدة :

وما سعادُ غداةَ البين إذ رحلوا إلا أغن غضيضُ الطرف مكحولُ

ذكر اسم سعاد ثانية في البيت الثاني، وكان حقه الإضمار، ذكره في البيت الأول «بانت سعاد»، فهو قريب منه ولا حاجة إلى إظهاره، وقد حسن ذكره في قوله «أمست سعاد»؛ لأنه قصد الدخول في موضوع آخر[1] (وصف أرض سعاد بالبعد وذكر ما يتصل بذلك من وصف الناقة) فأعاد ذكر اسمها، لآخر عهده بها وتحسراً على فراقها.

وقد أضمر كعب اسم سعاد في البيت الأول بعد أن ذكره في الشطر الأول :

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول متيم إثرها لم يُجزَ مكبول

الضمير في «إثرها» الرابط.

والأفصح أن ينوب الضمير عن الظاهر المتقدم، فيحيل إليه، وقد فعل كعب ذلك، ولكنه أناب الاسم الظاهر عن المضمر في قوله في البيت الثاني:

وما سعادُ غداة البين إذْ رحلوا إلا أغن غضيض الطرف مكحول

وقد سبقه قوله: «بانت سعاد ....» فأناب الظاهر عن المضمر، وقد أعاد ذكر الظاهر في البيت الثاني؛ لأن الجملة الثانية مستقلة عن الأولى في البناء، وقد سهّله أنهما في جملتين بينهما فاصلة، وقد كرر الشاعر ذكر المحبوب للتلذذ به، وشاهد ذلك قول الحطيئة[2] :

---

(١) شرح قصيدة كعب ص١٨٠ .

(٢) ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، دار الكتاب العربي ط١/١٤١٥هـ، ١٩٩٥م ص ٦٤، وشرح قصيدة كعب ص ٦١، وهي من قصيدة للحطيئة أولها: ألا طرقتنا بعدها هجدوا هند.

ألا حبذا هند وأرض هند وهند أتى من دونها النأى والبعد

كرر الظاهر للتلذذ بذكر المحبوب.

ويسهل تكرار الظاهر تباعد ما بين الظاهرين كقول الشاعر[1]:

ليت الغُرَاب غداة ينقبُ دائباً كان الغراب مقطَّع الأوداج

أناب الظاهر عن المضمر لتباعد ما بين الظاهرين، ومثله تكرار الظاهر في بيتي كعب، وأحسن من ذلك ذكره في البيت الرابع عشر «أمست سعاد بأرض...» لشروعه في موضوع بسبب مما تقدمه.

ويحسن إعادة الظاهر في الجملة الواحدة في مقامي التعظيم والتهويل، التعظيم في قوله تعالى: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة:٢٧] ومقام التهويل نحو: ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة:١، ٢] وتكرار لفظ المبتدأ في الخبرى أغنى عن الربط بالضمير، وقد تناول ذلك في حديثنا عن الخبر الجملة.

وتجوز إعادة ذكر الاسم الظاهر أيضاً إن كان في جملتين كالجملة الواحدة بعد إذ وإذا، فيحذف الفعل،ويبقى فاعله لدلالة الثاني عليه، ومثال ذلك قول النابغة الجعدي:

إذِ الوحشُ ضمَّ الوحش في ظُلَاتها سواقط من حر وقد كان أظهرا

أناب الظاهر عن المضمر؛ لأن الجملتين كالجملة الواحدة، فالرافع للفاعل الأول الوحش فعل محذوف مقدر بعدا «إذ» أغنى عنه ذكر الثاني، فسد مسد الأول المحذوف حتى كأنه هو، ولهذا لا يجتمعان [2] وقيل الرفع في الوحش على الابتداء، وما بعده متصل به خبره فالكلام جملة واحدة [3].

ويرجح ذكر الضمير إن لم يعترض في الكلام اسم ظاهر آخر يحتمل رجوع الضمير إليه، ولم يذكر كعب امرأة غير سعاد وكان يكفيه الضمير، مثلما فعل في الجمل التي تلتها: تجلو عوارض ...، إذا ابتسمت ... ، فما تدوم ... ولا تمسك بالعهد ...، ما منت وما وعدت ... ، وهذا مستحسن في المواضع التي لا تحتمل

---

(١) شرح قصيدة كعب ص٦١ ويجوز تكرار الاسم الظاهر مخالفاً للآخر في الموقع الإعرابي ومخالفاً له في الدلالة، ومنه قول النابغة الجعدي: إذا الوحشُ ضمَّ الوحشُ في ظلَلاتها سواقط من حَرّ وقد كان أظهرا

فالوحش الثاني مفعول في جملة فاعلها الأول، فأضمر الفاعل في الفعل لتقدمه، وأضمر الفعل بعد «إذ» نحو: (إذا الشمس كورت) [الشمس:١] و(إذا السماء انفطرت)[الانفطار:١].

(٢) هذا مذهب البصريين مثل: (إذا الشمس كورت)[التكوير:١] و(إذا السماء انفطرت) [الانفطار:١].

(٣) شرح قصيدة كعب بن زهير ص٦٠.

وقوع الضمير لغير سعاد، ولكن الشاعر ذكر سعاد ثانية تلذاذاً، وائتناساً بذكرها، فالحبيب لا يمل ذكر حبيبه، ولكن كعباً في سرد الحديث عن الناقة لم يذكر اسمها مطلقاً مكتفياً بصفاتها المتعددة، التي نابت موضع الموصوف مثل: القتيلة والنطيحة والذبيحة، نابت هذه الصفات عن أسماء ما حرم من الأنعام، والضمير الذي أغنى عن اسمها وصفاتها في الجملة الفعلية والإضافة ، وأضمره مبتدأ للتأكيد والتعظيم ولشدة إعجابه بها مثل قوله: «... غلباء، وجناء، عُلكوم، مذكرة» وهذا مستحسن لمعانٍ يريدها المتكلم في المواضع التي ليس فيها لبس، والعدول عن الاسم إلى الوصف، يكون لشهرة الوصف وتميزه به، فالصفة قد تغلب صاحبها؛ لأنها موضع النظر والقصد.

وقد أحسن الشاعر توظيف الربط بالضمير في قوله في حديثه عن أصل الناقة:

حرف أخوها أبوها من مهجنة وعمها خالُها قوداءُ شِمليلُ

والمعنى: هي حرف، أي مثل: حرف الجبل، فحذف المبتدأ تعظيما لها وتقديراً لقوتها وصلابتها، فأضمر كاف التشبيه للمبالغة، وقيل: جعلها نفس الحرف مبالغة، نحو: زيد أسد. وربط الضمير (الجملة التي بعدها بها) في قوله: «أخوها أبوها»، وكذلك: «عمها خالها»، يريد بذلك أنها من إبل كرام، ثم أعقب الجملتين بجملة: قوداء شمليل، حذف المبتدأ تعظيماً، والتقدير: هي قوداء شمليل، أي هي طويلة الظهر، أو العنق، خفيفة الحركة، وربط الجملتين بالضمير المتصل بالمبتدأ في قوله:

عيرانة قذفت بالنحض عن عُرَضٍ مرفقها عن بنات الزّور مفتول

الضمير في مرفقها ربط الشطر الثاني بالأول، وهو جملة تامة، وقد أتم بها حديثه عن قوة الناقة التي أشبهت عير الوحش (عيرانة) في امتلاء جسمها وقوة مرفقها المفتول، فامتلاء جسدها غير معيب؛ لأن الجملة الثانية أفادت أن مرفقها مفتول قوى وجافٍ عن صدرها، فهي لا يصيبها ضاغط ولا حاز.

وقد أغنى الضمير عن حرف العطف الرابط في الربط بين الجمل في الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وهو في الجملة الفعلية أكثر قال كعب في الناقة:

ضخم مقلدها عبلُ مقيدُها في خلقها عن بنات الفحل تفضيل

أسقط العطف: ضخم مقلدها وعبل مقيدها وفي خلقها ...، الضمير حل موضع

المضاف، وقوله: «في دفها سعة، قدامها ميل»، جملتان حذف العاطف بينهما، وقوله:

عيرانة قذفت بالنحض عن عرض ... مرفقها عن بنات الزور مفتول

أي: هي عيرانة (تشبه العير) ... ومرفقها عن بنات الزور... .

وقد اكتفى الشاعر بوصفها وإنابة الضمير عن الوصف الذي نزل منزلة الاسم (الناقة)، فحقق الربط به تماسكاً بين موضوع الناقة وتغلغل في أوصال القصيدة فأمسك بها، فقد أناب كعب الضمير عن الناقة، واستطاع الخروج من الحديث عنها والدخول في موضوع آخر رابطاً بينهما دون خلل أو نقص.

فقد أنهى الحديث عنها بالدخول في موضوع آخر بسبب منه، وقد أحسن وصل موضوع الناقة به في بيت وصل بين الموضوعين :

يسعى الوشاة جنابيها وقولهم ... إنك يا ابن أبى سلمى لمقتول

فالناقة نزلت به وسط الوشاة، فجعل ما قاله الوشاة له مدخلاً إلى الموضوع الرئيس (الاعتذار)، ولعل استخدامه الوصف يرمز إلى ما تمتعت به هذه الناقة من قوة وصلابة وعزم على اجتياز مشاق السفر، وأرى أنها ترمز إلى نفسه الحائرة التي استبان نور الحقيقة لها، فأقدمت إليه فلم يثنها عنه شيء، وهذا الرمز يتبين جلياً في قوله: «يسعى الوشاة جنابيها» وقد خوفوها القتل، والوشاة رمز لوساوس النفس التي تصدها عما تريده، والفعل في زمن المضارع يؤكد الصراع بين ما يريده وبين ما يغالبه به الوشاة (الفشل).

وقد أعاد كعب ذكر الاسم الظاهر في قوله:

أنبئت أن رسول الله أوعدني ... والعفو عند رسول الله مأمول

أعاد ذكر الاسم للتعظيم والاسترحام وإعلان الاعتراف به، وقد فعل ذلك في الجمل المستقلة و لم يفعله في جملة الخبر، فقد أناب الضمير في «رسول الله أوعدني» ، وترك الاسم الظاهر هنا أفصح، لمجيئه في المبتدأ، فيضمر في الخبر الجملة، وهو فاعل لتقدم ذكره، قال تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنْ النَّاسِ﴾** [المائدة: ٦٧] (والله يعصمك) أضمر الفاعل في الخبر وناب ضمير المفعول «الكاف» عن الاسم الظاهر المتقدم، وقد أضمر الفاعل الواحد، لأن الفعل في الأصل يسند إلى الإفراد، وما زاد عليه احتاج إلى دليل

لفظي كقوله تعالى: (نحن نقص عليك أحسن القصص) الفاعل مضمر، وقد دل على الجمع نون المضارعة التي تأتي للمتكلمين، فلا حاجة إلى إظهار الفاعل الجمع، ولكن الياء للواحد فما فوقه وكذلك التاء عدا الهمزة فهي للواحد.

وقد جاز استتار الفاعل؛ لأنه كالجزء من الفعل، والأصل في الضمير الاستتار، وقد أضمر الفاعل الواحد، لعلم السامع أن للفعل فاعلاً، وليس كذلك في التثنية والجمع؛ لأن السماع يعرف أنه لمثنى بألف التثنية ويعرف الجمع بضمير الجمع الظاهر فلا مجموع إلا بدليل[1]، فالفعل المسند للمثنى يعرف بعلامة التثنية والمسند للجمع يعرف بعلامة الجمع ولا علامة للواحد؛ لأن الفعل يدل على فاعل مطلق، والتثنية والجمع طارئان على الإفراد، وهو الأصل، فالسامع يعلم أن للفعل فاعلاً واحداً، فما زاد عن الواحد احتاج إلى دليل ظاهر في اللفظ.

ولا يجوز إظهار الاسم بعد الضمير، فالضمير يغني عن ذكره، ولكن سمع عن بعض العرب يجمعان بين الضمير والاسم الظاهر نحو قولنا: ظلماني صديقاي وظلموني الناس، ومنه قول العرب قديماً: «أكلوني البراغيث»، ونقول الأصل ألا يجمع بين الاسم وضميره؛ وما سمع عن العرب مخالفاً ذلك نادر، ولا يقاس عليه، فهو في حكم الشاذ لعموم العمل بالأصل، وقد تأوله علماء النحو على غير، يفهم من تتابع ظاهره، فقال بعضهم إن إظهار الاسم بعد الضمير الذي عاد الضمير عليه للتأكيد المعنى والبيان مثل التاء مع المؤنث لتقوية إسناد الفعل للمؤنث نحو: قالت هند، ورأى آخرون أن الظاهر المتأخر بدل من الضمير[2].

وحروف المضارع تجوز للمذكر والمؤنث إن كان في الكلام ما يفرق بين النوعين وتكون لمطلق العدد إن كان في الكلام ما يدل على العدد فياء المضارعة تكون للمذكر والمؤنث لثبوت ما يدل على الذكور والإناث نحو: الأولاد يذاكرون والبنات

---

(١) نتائج الفكر، السهيلي، ص١٦٤ ، وارجع إلى: بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، دار البيان العربي ص١٢٥ .

(٢) ارجع إلى: بدائع الفوائد، ابن الجوزية جـ١/١٢٦ ، وقد ذهب ابن الجوزية إلى أن ثبات الاسم بعد الضمير في «أكلوني البراغيث» للبيان وتوكيد المعنى، وجعل هذا شبيها بأسماء الجمع وما يشبهها التي أطلقت على مسميات نحو: فلسطين وقنسرين وحمدان وسلمان، وأرى أن هذا وجه قريب، والأرجح الذي جوز هذا عندهم مشابهته للفاعل الظاهر نحو قولنا: الأولاد يعملون، ويعملُ الأولاد، وقوى إعادة ذكر الظاهر تأخره عن فاعله أو فصله عنه نحو: ظلموني الناس وأكلوني البراغيث، فأظهر الفاعل بعض إضماره للتأكيد.

يذاكرن، الواو لجماعة الذكور والنون لجماعة الإناث، وتجوز للواحد: الولد يذاكر؛ لأن الفعل يكون في الأصل للإفراد كما تقدم ودل الضمير على العدد في الجمع والمثنى نحو: الولدان يقومان، ولكن الياء لا تصلح للمؤنث المفرد والمثنى لمشاركتها المفرد والمثنى في شكل الفعل والضمير فخولف بينهما في حرف المضارعة نقول: الولد يقوم، والبنت تقوم؛ لأن الضمير مضمر غير ظاهر، فلا يوجد في اللفظ ما يفرق بينهما، والمثنى: الولدان يقومان والبنتان تقومان، وهذا لا يلتبس بالتاء مع المخاطب، لظهور الضمير مع المؤنث نحو: أنت تقوم وأنتِ تقومين، واتحد النوعان فى المثنى لعدم دخول آخر معهما نقول للذكرين والمؤنثتين: أنتما تقومان، وأنتما تذاكران، فضمير الرافع واحد للنوعين وتاء المضارعة لمعاينة المخاطبَيْنِ فى الخطاب المباشر . وفى الجمع يكون لكل نوع ضميره موحد، نقول: أنتم تقومون وهن يقمن، الواو لجماعة المخاطبين، والنون لجماعة الإناث، بشهرة النون فى جمع المؤنث العاقل خلافاً لألف الإثنين والاثنتين فهى سواء فى النوعين، ويبقى الخلاف في قولنا: هو يقوم وهي تقوم، نقول: إن الأصل في الغائب الياء للمضارعة، ولكن عدل عنها مع المؤنث إلى التاء في المضارع، لأن تاء التأنيث لا تلحق بالفعل المضارع، وتلحق به في الماضي: قامت هند، فحذفت في المضارع؛ لئلا يجمع بين زيادتين في أول الفعل وآخره، فنزلت التاء منزلة الياء، لتغني عن التاء في آخر الفعل ولتدل على المضارعة أيضاً، فالتاء في أول المضارع تزاد مع المسند إلى المفردة المؤنثة مخاطبة وغائبة: أنت تقومين وهي تقوم وتقوم هند، وجاز أن يجمع بينها وبين ياء المخاطبة؛ لأن الأخيرة (ياء المخاطبة) ليست بزيادة في بنية الفعل بل اسم في موضع رفع، والضمير لا يدخل في حروف الزيادة بينما تاء التأنيث حرف وليست بضمير، فهي زائدة في الفعل فهذا لا يخالف قولنا عدم الجمع بين زيادتين، ولهذا نقول: أنت تقومين، والتاء في أول الفعل دليل المضارعة والتأنيث، فلا يجوز أن تأتي تاء التأنيث متصلة بضمير التأنيث.

والتاء تثبت في نهاية الماضي؛ لأن الفاعل المؤنث مضمر مثل المفرد المذكر سعاد نامت، وتظهر تاء التأنيث وجوباً مع الفاعل المؤنث الظاهر نحو قول كعب: «بانت سعاد»، الفاعل لفظه مستقل، فزيدت تاء التأنيث في آخر الماضي للدلالة على فاعله المؤنث، والأصل أن تزداد التاء فى الأسماء التى تخلو من علامة التأنيث لفظية نحو: هند،

سعاد، للدلالة على تأنيثها ثم عمت في كل مؤنث.

ونون المضارعة تكون للجمع المتكلمين: نحن نأكل، والنون تشاكل ضمير الذكور المتكلم «نحن» فدلت عليه في الفعل؛ لأنه مضمر، ففاعل نأكل مضمر في اللفظ تقديره «نحن»، فتصدر النون للمضارعة لتكون دليلاً عليه مثل التاء في أول المضارع مع المؤنث وعمم وجودها مع كل مؤنث حقيقياً أو مجازياً أو جمع تكسير، والنون تكون لجمع الإناث المتكلمات أيضاً؛ لأن ضمير التكلم موحد في النوعين تقول البنات: نحن نأكل، ولم يفرق بين النوعين؛ لأن التكلم يعني المعاينة الخارجية، فالمتلقي يعاين المتكلم فيعرف نوعه خلافاً للغائب الموصوف أو المحكي عنه: هو يأكل، وهي تأكل، ومن ثم اتحدت حروف المضارعة في كل المخاطبين في النوعين يقول الولد: أنا أشرب، وتقول البنت أنا أشرب، ويقول المتكلمان من النوعين والجموع من النوعين: نحن نأكل، والمتكلم واحد عن المثنى والجميع في النوعين، فحرف الهمزة في المتكلم المذكر والمؤنث، لأن المتلقي يعاين المتحدث أو يراه أو يسمعه فيعرفه، وكذلك المثنى والجمع، فالاختلاف في الغائبين والمخاطبين؛ لأن المتكلم مخبر عن نفسه فليس بحاجة إلى ما يعرّفه، فحرف المضارعة واحد في النوعين، وكذلك الضمير، فالضمير في المفرد تاء الفاعل للمتكلم: قال كعب: «فقلت خلو سبيلي»، «أنبئت أن رسول الله أوعدني»، ومثله قول المؤنثة عن نفسها .

ولا يجوز أن يأتي فاعل اسماً ظاهراً في هذا الموضع، لأن ضمير المتكلم صاحب هذا الموضع لوجود ما يفسره وهو المتكلم فالمتكلم بمنزلة الاسم الظاهر المتقدم الذي يحيل إليه الضمير، فوجب الإضمار حال التكلم لمعاينة المتكلم وحديثه عن نفسه، وما سمع عن العرب نحو: أكلوني البراغيث، مع الغائبين مقيس على التأكيد في قولنا في التكلم: قلت أنا محمود هذا، فإظهار الضمير وذكر الاسم للتأكيد، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩] والأصل فيه الأول والثاني مؤكد له [١].

---

(١) وضع بعض اللغويين أمثلة للإخبار عن مبتدآت متوالية، وجعلوا الخبر لها جميعاً في آخرها، ويضاف غير الأول إلى ضمير متلوّه نحو: زيد أبو أخوه عمّه خاله قائم، والمعنى: أبو أخو خال عم زيد قائم، وقد تأتي الروابط في الأخبار، فيؤتي بعد خبر الأخير بهاء آخراً لأوّل وتالٍ لمتلوه نحو: زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه. والمعنى:

والضمير الغائب المفرد ليس له لفظ في أصل الكلام، ومن ثم وجب ذكر ما يدل عليه قبله أو بعده وهو قليل كما في ضمير الشأن، فإن أظهر الضمير بعد الفعل فهو للتأكيد أو لجواز العطف فلا يجوز العطف على مستتر نحو: قال هو ومحمد ذلك، ومثله المتكلم لا يعطف على المتصل إلا في القليل، والمشهور العطف على المنفصل نحو: قلت أنا ومحمد ذلك، وقولنا: قلت ومحمد ذلك، جائز ولكن المشهور ذكر المنفصل، فهو بمنزلة الاسم. وهنالك ظاهرة رديئة في بعض الأعمال الأدبية الحديثة أن الضمير في الكلام ليس له متقدم في اللفظ أو متأخر كما هو الحال في ضمير الشأن والقص، فيقول الكاتب: يتحدثان، ويشيران إليها، محمد الذي قال كذا، وهو العمل الوحيد الذي كتبه، وتنقشان وشماً... ، وشهدت هذه الشجرة تلاصق رأسيهما... منال وهدى، وقالوا واختاروا الناس.. .

وقد أطلق عليها بعض النقاد المحدثين انحرافاً وانزياحاً وخروجاً على المألوف اللغوي وعدوه ظاهرة حداثية، وليست هذه الظواهر إلا ضعفاً لغوياً يدل على عدم وعي الكاتب بالنظام اللغوي الذي يكتب به، فليس هذا الأسلوب إلا تأثراً بلغة الخطاب اليومي التي دون بها الكاتب أدبه، فالخروج على أسس اللغة لا يعد إبداعاً، فقد أبدع القدماء أدباً احتج به اللغويون في حقل اللغة، وتعد قواعد العربية (النحو) أهم ما يميزها في اللغات المعاصرة، والخروج عليها يدخل في الضعف اللغوي؛ لأن نظام القواعد جزء من الدلالة، وبعض النقاد توهموا أن الخروج على المألوف في العربية تجديداً، وهذا شأن بعض اللغات التي لا يعد النحو جزء من دلالتها.

الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد. وأرى هذا تكلفاً وتعقيداً، قال أبو حيان: وهذا المثال ونحوه مما وضعه النحويون للاختبار والتمرين، ولا يوجد مثله في كلام العرب البتة. همع الهوامع جـ١/٤٠٣ .

الرابط الإشاري :

الإشارة [1]:

تعيين الشيء باليد ونحوها أو التلويح بشيء يفهم منه المراد، والأصل في الإشارة اليد، قال تعالى: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ﴾ [مريم: ٢٩] .

وأطلق في كل إشارة: التلويح بشيء يفهم منه المراد فهي بمنزلة: دلالة القول، وهي في الأصل تشير إلى حقيقة حسية ، فهي موضوعة للدلالة على الأعيان في العالم الخارجي؛ ثم تطورت إلى الدلالة الذهنية مثل وضع الكلمة للدلالة على شيء حسن ثم تطورت إلى معنى مجرد.

وشرط الإشارة أن تُفْهِم ما يفهم القول، وهو ما أكدته الآية (فأشارت إليه) أحالتهم إلى توجيه السؤال إليه، فاستنكروا ذلك منها: ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩].

والإشارة كالضمير المبهم، يفسرها المشار إليه، فهي متعلقة به، ومعنى الإشارة تدل عليه قرائن الأحوال من الإشارة باليد والإيماء باللحظ أو حركة الرأس والفم، فتدل على معنى يعلمه المتلقي في العالم الخارجي، فجرت الإشارة مجرى اللفظ في الخطاب، فعملت عمله، ولكنها أضيق استعمالاً منه وأقل دلالة، لغموضها أحياناً وتعسّر استعمالها في غير حضور المتلقي والمعاينة، ولوجوب اقترانها بما يدل عليها في العالم الخارجي أو في الخطاب المنطوق، وتستوجب إزالة الإبهام في الخطاب المكتوب، وذلك بالتعبير لغة عن المشار إليه في المكتوب أو الإحالة بالإشارة إليه في لفظ متقدم، والخطاب المكتوب يعبر عن المشار إليه لغة، والإشارة تحيل إلى متقدم في اللفظ في الخطاب المنطوق، وقد وضعت للإشارة إلى المشار إليه في العالم الخارجي، وهو الأصل فيها، فهي موجهة إلى المتلقي، فتسبق بالتنبيه (ها) ثم «ذا» للمفرد ويضاف إليها ضمير يدل على المخاطب فيدل على عدده ونوعه، واتصال ضمير المخاطب بها يدل على أنها وضع بالإشارة إلى خارج الخطاب، ودليل ذلك أيضاً أنها تدل على المسافة.

---

(١) الإشارة نوعان: حسية وذهنية، والحسية التي تقبل الإشارة إلى قريب مباشر نحو: هنا، أو الإشارة إلى البعيد المباشر الذي تصل الإشارة إليه وتقع عليه فما تشير إليه الإشارة متعلق بها، وتخصص الإشارة لما تشير إليه، فيتعلق بها.
وقد يجوز استخدام الإشارة في المعنى الذهني نحو: أشار عليه بكذا أي أشار برأيه.

وأسماء الإشارة منها ما يدل على كل شيء[1]، ومنها ما خصص لبعض الأماكن[2]. ويستخدم اسم الإشارة في الإحالة إلى العالم الخارجي قال تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٦٢] هذا إشارة إلى المفرد القريب، للدلالة على الاستهزاء بآدم عليه السلام.

وقال تعالى على لسان امرأة العزيز: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف:٣٢]، دلت على معهود خارجي، ودلت على عدده ونوعه، وهي إشارة حسية تعيّن في العالم الخارجي[3].

ويحتاج اسم الإشارة إلى قرائن تحدد المشار إليه بالحركة كالإشارة باليد، أو الطرف أو الفم أو الرأس، واتجاه المتكلم وهيئته وحركته تحدد اتجاه الإشارة وامتداد خط الإشارة، فتغني الإشارة عن اللفظ الكثير قال تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾ [هود: ٧٢] أغنى الحال الخارجي عن الوصف اللفظي، وقولها شيخاً تأكيد لما عليه زوجها.

وقد تدل على إقرار كلام سابق، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ..﴾[الحج: ٣٠] أي ذلك المذكور قبل ، فيجوز الوقف عليها ، لتعلقها بما تقدم،

---

(١) الأسماء التي يشار بها إلى الذوات عامة والمعاني:
هذا: والأصل ذا لمفرد مذكر قريب وذلك للمفرد المذكر البعيد على المشهور.
هذه: اسم إشارة للقريبة (الواحدة، وذي، وتي، وتا، وذه، وته، وذات، وتيك، وذيك، وتلك للأنثى المفردة).
وهذان: اسم إشارة للمثنى القريب، وذان وذانك للذكرين.
وهاتان: اسم إشارة للمثنى المؤنث، وتان وتانك وتينيك للمؤنثتين
(وقيل النون في ذانك بدلاً من اللام في ذلك).
وذلك: زادوا و(اللام مع المذكر لبعد المشار إليه، وذاك للقريب بدون اللام، والكاف للخطاب).
وتلك: زادوا واللام لبعد المشار إليه المؤنث، (وقيل أصلها: تي، فحذفوا الياء لسكونها وسكون اللام بعدها، والأصل: تيلك).
وهؤلاء: للجمع المذكر والمؤنث، وأولاء مداً وقصراً وأولاك وأولئك وأولالك.
و«ها»: للتنبيه في هذا، وهذاك، وهذان، وهاتا، وهاتي، وهذي، وهاتيك، وهؤلاء، وهؤلاء، فها للتنبيه وذا إشارة، والمراد: تنبه أيها المخاطب، والكاف حرف خطاب في ذاك، وذان إشارة إلى اثنين والكاف حرف خطاب.

(٢) الإشارة إلى المكان: هنا: للمكان القريب، وهناك: إشارة للبعيد، وهنالك للإشارة إلى البعد، فزادوا اللام للبعد. وثَم: إشارة إلى المكان البعيد، وتزاد الهاء في السكت: ثمة.
شرح المفصل م٢/ ٩٥،٩٦،٩٧، وهمع الهوامع جـ١/٢٩٤.

(٣) ها تزاد قبل اسم الإشارة، ويفصل الضمير بينهما قال تعالى: (هأنتم أولاء) [آل عمران: ١١٩] (هأنتم هؤلاء) [آل عمران: ٦٦] ويجوز إزالة الضمير وهو قليل.
همع الهوامع م١/٢٩٩ وبدائع الفوائد ج١/١٨٣، وتفيد الهاء التأكيد على المشار إليه، فهو بمنزلة النداء. في تنبيه المتلقي إلى المشار إليه.

ومثله: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ﴾[الحج:٦٠] وقد لا تقطع عما بعدها لاتصاله بها نحو: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥٢] ، و﴿كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾ [مريم: ٩، ٢١] ووحد الكاف في خطاب المفرد، ﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ [يوسف: ٣٧]. استخدم المثنى في مخاطبة المثنى في اسم الإشارة «ذلكما» وقال في مخاطبة الجمع: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، ﴿كَذَلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [الفتح: ١٥] قامت الإشارة مقام العبارة، وهذا مشروط بالعبارة المعهودة في كلام سابق، فأغنى لفظ الإشارة عن لفظ كثير، فهو للربط والاختصار.

وقد تكون الإشارة للإقرار المباشر نحو الحديث: «هذا اليوم الذي أظهر الله فيه موسى على فرعون»[(١)]، أي (هذا المشار إليه) اليوم الذي أظهر الله فيه....، والمراد الإشارة إلى النوع.

ويدل اسم الإشارة على العدد نحو: هذا وهذه، وذلك للمفرد، ويزاد بعد الإشارة الكاف للخطاب وما يدل على العدد والكاف في اسم الإشارة حرف خطاب، فتدل على الخطاب المباشر، قال تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢] الخطاب مباشر مع فرعون، وذان للمثنى المذكر، ومثلها ذينك، وأولئك للإشارة إلى الجمع البعيد[(٢)].

ويدل على النوع أيضاً في دلالته على العدد، فيتصرف في أحواله من التذكير والتأنيث والتثنية والجمع، قال تعالى ﴿كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾ [مريم: ٩] وقال ﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ [يوسف: ٣٧] وقال: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾[الأنعام: ١٠٢] وقال ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف:٣٢] دلت الإشارة على النوع والعدد والمسافة.

والإشارة في الأصل تدل على مسمى في العالم الخارجي ثم دلت عليه في اللفظ أيضًا، ويرتبط اسم الإشارة بالمشار إليه خارج النص أو داخله لحاجته في المعنى إلى ما يوضحه؛ لأنه يقع على كل شيء ولا يختص بشيء دون شيء [(٣)]، ويحيل إلى متقدم

---

(١) سنن أبي داود، كتاب الصيام.

(٢) الكاف اللاحقة بأسماء الإشارة نحو: ذاك وذينك وتاك وتانك وتيك وذيك وأولئك. الكاف في جميع ذلك للخطاب، وهي حرف مجرد من الاسمية وليس لها موضع من الإعراب.

(٣) شرح المفصل جـ٣/١٢٦، وشرح التصريح على التوضيح جـ١/١٢٦، والكتاب جـ٢/ ٧٨،٧٧.

في الكلام وهو الأصل ثم وضعت للدالة على متأخر أيضاً نحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة:٢] وهو للتأكيد عليه وتعظيمه أي: هذا الكتاب هو كل الكتب أي جامع لها والتعريف في الكتاب لخصائص الجنس كقولنا: زيد الرجل أي الذي اجتمعت فيه خصائص الرجولة المحمودة، وقد يراد به الاستهزاء نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾ [الفرقان:٤١] الذي بعد الإشارة خبر أو صفة وما بعد الإشارة خبر أو صفة ، وما بعد الإشارة خبر في معنى المشار إليه أو مُسَمَّاه، فيجري مجراه في التذكير والتأنيث، فإن كان صفة فهو معنى يدل عليه السياق.

والمعنى: «ذلك الكتاب» أي ذلك القرآن أو السورة المذكورة الكتاب الجامع النافع الحق الذي يستأهل أن يسمى كتاباً، والكتاب يراد به الجنس الجامع خصائص الكتب، مثل: محمد ذلك الإنسان، أي الذي اجتمعت فيه خصائص الإنسانية، فما بعد الإشارة على هذا الوجه صفة، أو أن الكتاب خبر لاسم الإشارة والجملة خبر المبتدأ المقدر: القرآن ذلك الكتاب، أو: هذا الكتاب، وذلك إشارة إلى القرآن موضوع الحديث[1].

ويجوز أن يكون الكتاب المشار إليه، أي: هذا الكتاب لا ريب فيه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ﴾ [الأنعام: ٨٣] ومثله: ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٢٥٢] وقد تكون الإشارة وما بعدها بيان دلالة لما قبله من كلام سابق، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠] أي هذا المتقدم حكم الله، أو تحيل إلى مضمون كلام سابق نحو: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾ [ص:٥٥] وقد سبق تبيينه.

واسم الإشارة ذلك للبعيد، ويجوز أن يكون للقريب مدحاً، أو الإشارة إلى ما سبق التكلم به وتقضي، والمتقضي في حكم المتباعد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لا فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨] و﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ [يوسف: ٣٧] جاء اسم الإشارة ذلك في عقب المشار إليه، لأنه لما انقضى الحديث عنه ووصل من المرسل إلى المرسل إليه صار في حكم المتباعد، كقولك لمن أعطيته شيئاً: احتفظ بذلك. أي الذي صار في حوزتك، فبعد مني، ومثل تعقيبك على قول

---

(١) تفسير الكشاف جـ١/٣٤، ٣٥، والقرطبي جـ١/١٦٥.

المتحدث إليك: ذلك مما لا شك فيه، وكذلك قول الحاسب (العاد): فذلك عدده كذا وكذا.... لتمام العدد وانقضائه [1].

وقد يقع «هذا» موضع «ذلك»، وذلك في سياق استحضار المشار إليه، ومنه الحديث: «ناس من أمتي عُرِضُوا عليّ غُزاةً في سبيل الله يركبون ثَبَجَ هذا البحر ملوكاً على الأسِرّة أو مثل الملوك على الأسِرّة»[2]. وهذا البحر استحضار له أمام المتلقي، والأصل ذلك البحر؛ لأنه لما يأت زمنه، ومكانه بعيد.

وخصصت هنا وهناك وهنالك وثَم وثَمة للإشارة إلى المكان: ﴿**إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ**﴾ [المائدة: ٢٤] ويقال في السكت هنه، للدلالة على المشار إليه القريب ويدل على البعيد بزيادة الكاف إشارة إلى مكان متباعد، «هناك» وتزاد اللام قبل الكاف للدلالة على الزيادة في المسافة: ﴿**هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ**﴾ [الكهف: ٤٤] وثَم وثمة (في السكت) إشارة إلى المكان البعيد، ولدلالته على البعيد لم يحتج إلى ما يدل على الجمع.

والأصل في الإشارة أن تحيل إلى العالم الخارجي في الخطاب المنطوق الذي يتفاعل مع العالم الخارجي المباشر، وتدل على اتصال الخطاب به ، وتستحضره في الخطاب اللغوي، وهذا أكثر تأثيراً في المتلقي، والإشارة من وسائل الإقناع المؤكدة، وهي من دعائم استمرار عملية الاتصال ونجاحه قال تعالى: ﴿**أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾ [الأنبياء: ٦٢] أشاروا إلى ما أحدثه في الآلهة، والاستفهام عَزَّز من قيمة الحدث.

وقد يتناوب الضمير والإشارة في الإحالة والربط، فيبدأ المتكلم بضمير ثم يستبدله بالإشارة، قال كعب بن زهير مادحاً النبي ﷺ ومعظماً قدر هيبته في نفسه:

لذاك أهيب عندي إذ أكلمه وقيل إنك منسوب ومسئول

ذاك اسم الإشارة للبعيد واستخدمه في مخاطبة القريب تعظيماً له، وقد سبق اسم الرسول ﷺ في أبيات قبله فالخطاب له وعنه، فأغنى اسم الإشارة عن إعادة الاسم،

---

(١) تفسير الكشاف جـ١/٣٤،٣٥.

(٢) رواه البخاري ٢٧٨٨، كتاب الجهاد، ومسلم: ١٩١٢، كتاب الإمارة، وأبو داود: ٢٤٩٠ كتاب الجهاد، والترمذي ١٦٤٥ كتاب فضائل القرآن، وابن حبان: ٤٦٠٨، عن أنس عن خالته أم حرام بنت ملحان رضي الله عنهما.

وهو أنسب في نص منطوق موجه إلى مخاطب من تكرار الاسم، ويدل على الخطاب المباشر واستمرار عملية الاتصال، وهو لتنبيه والالتفات، فقد عدل عن الغيبة إلى المخاطب ثم عاد إلى الغائب، وهذا في المدح أقوى وأسد فمن الأدب ألا يكون الخطاب مباشراً مع صاحب المقام الأعز، والأبلغ أن يمدح الممدوح في غيبته، لئلا يقال مدحه خشيةً منه، وهذا دليل الصدق.

وقد استخدم كعب ضمير الغيبة في «ذاك»، وقبله قوله: أنبئت أن رسول الله أوعدني....، ثم خاطبه مباشرة: لا تأخذني... وهذا التفات ثم تحول إلى الغائب: لذاك أهيب عندي...، وقد ربط اسم الإشارة البيت بما سبقه من حديث عن النبي ﷺ.

ولم يستخدم الشاعر الإشارة إلا مرة واحدة، لأن الحكي في الماضي قد استغرقه، وقد قال القصيدة في حضرة الممدوح، فليس بغائب عنه، وكان أمامه، فأغنى عن الإشارة إليه، وكان بصدد الدفاع عن نفسه، فشغله الحديث عن الناقة - ومن قبلها سعاد- عن الاستغراق في المدح.

ويرجع عدم استخدام الإشارة في قصيدة كعب إلى أنه كان يحكي ما سلف، وكان المتلقي غائباً، ولم يشهد المواقع التي ذكرها فيحيله إليها، وأنه كان يشعر بالوحدة، ومن رموز الوحدة عدم مشاركة أطراف أخرى في الرحلة، فيقسم معهم معاناتها، ويشاركونه أحداثها، فالشاعر الشخصية التي لها حضور قبل أن يصل إلى مقام المدح، والإحالة دليل معايشة الحدث والمشاركة فيه، وهو فرد في رحلته.

وقد أناب الضمير في الربط بين أجزاء القصيدة؛ لأنه الرابط الرئيسى فى اللغة، وقد عبر الشاعر عن أحداثه لغة، فالضمير يمثل شبكة ممتدة فيه، أمسكت بأطرافه واجتمع الموضوع بها، وذكر الألفاظ آكد في الصدق، والخطاب إثبات حقيقة ولا يستدعي إثارة أو إجهاد المتلقي في البحث عما يحيل إليه المتلقي، فالمقام لا يتسع لرد فعل سريع .

وقد حرص الشاعر على تهيئة المتلقي؛ لئلا يعجل عليه، وقد استهل بمقدمة طويلة يستقطب المتلقي ويذهب عنه ما به من غضب، وقد ذكر كعب المواضع لتوثيق كلامه والتأكيد عليه، وهذا أدعى للإقناع، ووصف الأشياء على هيئتها دون إحالة فيها تعمية على الجمهور الذين لم يشهدوا الأماكن التي ذكرها.

الروابط بين جملتين :

هنالك روابط بين جملتين، فتجعل بينهما تلازماً في اللفظ والمعنى أو اللفظ دون المعنى أو المفهوم دون اللفظ، ويقوى الربط بهذه الروابط إن تحقق بها الربط في اللفظ والمعنى كأدوات الشرط العاملة، فالجملة الثانية (جملة الجواب) لا تقطع عن الأولى إن عملت فيها أداة الشرط، فإن لم تعمل وجب الربط بالفاء أو إذا، ويتحقق الربط بهذه الأدوات على مستوى الإعراب والمعنى أو المعنى فقط، في موضعين:

الأول– الربط الإعرابي، والمعنوي ويقتضي أن يكون الفعلان في زمن المضارع، قال تعالى **﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً * وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ﴾** [الطلاق: ٢،٣] الثانية تابعة للأولى في الإعراب، وهي جزاء لها، فلا تقطع عنها.

الثانية– الرابط المعنوي في المواضع التي لا تعمل فيها أداة الشرط في الجواب ومن ذلك جواب الشرط الاسمي نحو: **﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّه فَهُوَ حَسْبُهُ﴾** [الطلاق:٣] أو يأتي الجواب ماضياً لشرط في المضارع نحو: إن تطع الله نجوت، وبعضهم يستوجب قد: فقد نجوت، لتناسب المضارع. أو يكون فعل الشرط ماضياً نحو: إن أطعت الله نجوت. الربط في المعنى دون اللفظ غير أن الماضي في جملة شرطها مضارع يستوجب قد والفاء وكذلك الجواب الاسمي كما تقدم. ومنه قوله تعالى **﴿إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾** [المائدة: ١١٦] أي إن كنت قلته في الدنيا فقد علمته، والسؤال بعد رفعه عليه السلام. ومن ذلك حديث النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها: «إن كنت ألممت بذنب فاستغفري الله وتوبي إليه»[1]، والمعنى: إن كان صدر منك ذنب فيما مضى فاستقبليه بالتوبة»، وهذا في سياق حديث الإفك.

وإن تستخدم فيما كان محتملاً، عند النحاة ومن تابعهم من مفسري النصوص، فيعلقون عليها محتمل الوجود والعدم، ولا يعلقون عليها محققاً، يقولون: إن تأتي أكرمك، ولا يستخدمونها فيما يتحقق، يقولون: إذا طلعت الشمس أتيتك، ولا يقولون: إن تطلع الشمس، لأنها تطلع لا محالة، وهذا الكلام ليس مطلقاً، فما كان من الله تعالى فليس محتملاً أو مشكوكاً فيه، بل الشك والاحتمال من الناس قال تعالى:

---

(١) رواه البخاري رقم ٤١٤١، ومسلم رقم ٢٧٧٠.

﴿وَإِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣] فهم في شك. ومثله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤] والله على يقين، فأكد يقينه بلن تفعلوا، والعرب يحملون ما هم فيه من يقين على الاحتمال، لاحتمال خلاف ما يعلمون فيحترزون لقولهم بإن، نحو: إن كان زيد في الدار فأكرمه. وهو يعلم أنه في الدار، وجاءت إن لليقين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم:٣٤] فانتفى عنها الاحتمال، وقد جاءت في قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنْ الْكَاذِبِينَ * وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنْ الصَّادِقِينَ﴾[يوسف: ٢٦،٢٧] وهذا لاحتمال أحد الوجهين[(١)].

والنفي بين الجملتين نحو: إن لم تتق الله لم تفلح، وإن لم تطع الله خسرت أو فقد خسرت، والأصل: تخسر، فوقع للماضي تأكيداً.

وبعض الأدوات لم تعمل، ولكنها تربط بين الجملتين، منها وبعض الحروف حملت على معنيين منها: لّما تكون ظرفاً إن دخلت على الماضي نحو: لما جاء أكرمتُه. أي: عندما جاء أكرمته. ولما إن دخلت على مضارع جزمته، ومثلها إذا: إذا دخلت أجلستك.

ومثلها لو نحو: لو جاء محمد أكرمه، وهي تلازم بين امتناع الثاني لامتناع الأول، فالكرم لم يكن؛ لأن محمد لم يجيء، ومثلها لولا التي تلازم بين امتناع الشيء لوجود غيره نحو: لولا رحمة الله لهلكنا.

الرابط العطفي (النسقي):

ويسمى الشركة لمشاركة الثاني الأول في حكمه، والمشهور فيه النسق[(٢)]، أي عطف بعضه على بعض بالحرف، فيتبعه فالإعراب، وهو رابط لفظي، فالتشريك يكون في الإعراب.

---

(١) ارجع إلى: بدائع الفوائد جـ١/٥١،٥٢.

(٢) البصريون يسمون العطف شركة، والكوفيون يسمونه نسقاً، أي العطف، لعطف بعضه على بعض، همع الهوامع جـ٣/١٨٥. وهناك نوعان من الربط العطفي الأول عطف البيان وهو اسم غير صفة يكشف عن المراد، ويؤتى به لإيضاح ما يجري عليه نحو: جاء أخوك عمر. وعطف النسق يكون بالحرف. شرح ابن يعيش جـ١/٦٤١، ومغني اللبيب جـ٢/٥٤٥. ويميز عطف النسق عن عطف البيان توسط حرف العطف بين المتعاطفين. ارجع إلى: حاشية الصبان جـ٣/١٣١.

وهو أحد عناصر الربط اللفظية، فهو يصل بين الكلام فلا ينقطع بعضه عن بعض، ويقوى به الربط، فإن كان المعنى منفصلاً، فالإعراب متصل فتتماثل الألفاظ في الإعراب فيكون دليلاً على اتصالها في اللفظ[1].

والعامل في المعطوف مقدر في معنى المعطوف عليه، وحرف العطف يغني عن إعادة العامل وينوب منابه، وما بعد حرف العطف لا يعمل فيما قبله، وحرف العطف يجمع بين المعطوفين، فلا يجوز إعادة العامل قبل المعطوف نحو: إن زيداً وإن عمراً لمجتهدان، فالأفصح: إن زيداً وعمراً لمجتهدان، ويسمع ذلك في القليل النادر نحو: «بل بنو النجار وإن لنا فيهم قتلى وإن ترة» يريد: لنا فيهم قتلى وترة، والمشهور عدم إعادة العامل نحو: اختصم زيدٌ وعمرو، وجلست بين زيد وعمرو. فحرف العطف (الواو) جمع بين الاسمين في العالم، فالمعنى اختصم هذان (أي: اختصم زيد واختصم عمرو) فحرف العطف الرابط، والمعطوف مرتبط بالمعطوف عليه لحذف العامل قبله ولاعتماده على العامل في المعطوف عليه[2]. والعطف يكون على اللفظ فيعرب إعرابه أو يكون على المحل أو الموضع فيخالفه في ظاهر اللفظ إتباعاً الإعراب المحل[3].

والعامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف، وهو في معنى العامل الذي عمل في الاسم الأول، فحذف العامل استغناء عنه بحرف العطف وهو القياس[4]، وسمع إظهار العامل في بعض كلام العرب، ومنه قول خالد بن عبد العُزي الأنصاري[5]:

بل بني النجار وإنّ لنا فيهم قتلى وإن تِرَه

أعاد «إن»، والأصل: وإن لنا فيهم ترة.

وإذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض، فالاستثناء يعود إلى الكل دون أن يختص بجملة، ويرجع هذا إلى اتحاد العامل.

---

(١) ارجع إلى: حاشية الصبان (مكتبة الصفا) جـ٣/١٢٥، ١٣٥ والعطف لغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه. ارجع إلى شرح المفصل جـ٣/٧٥ ودلائل الإعجاز ص ٢٢٢ وشرح الكافية جـ١/٤٦٦ والمقتضب ٣/٢٧٩.

(٢) ارجع إلى: بدائع الفوائد م١/١٩٥

(٣) ارجع إلى: مغني اللبيب جـ٢/٥٤٥. ترة مصدر: وتر: وتْرَاً وترة، أى قتل: حميمة.

(٤) ارجع إلى: نتائج الفكر، السهيلي، دار الرياض، السعودية، ص ٤٨، وشرح المفصل ٣/٧٥.

(٥) نتائج الفكر، السهيلي، ص ٢٤٩، والسير النبوية ١/٢٢.

وإن اختلف العامل فالاستثناء يختص بالجملة الأخيرة فقط إذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد[1].

والعطف يقتضى المشاركة في حكم ومعنى، وهذا يكون في الحروف التى تقتضي الجمع لا النفي أو الإزالة أو الترجيح مثل: جاء محمد وعلي، فالواو تقتضي التشريك، فشارك الاسم الثاني الأول في حكم ودخل في معناه، فالمجيء لهما معاً وهو المعنى الذي اشتركا فيه والفاعلية لهما معاً وهي الحكم الإعرابي. وقولنا: «جاء محمد لا علي» نفي لذلك فعلي لم يأت وليس بفاعل لجاء؛ لأنه لم يأت، ومثله: جاء محمد أو علي، فالحكم والمعنى لأحدهما دون الآخر. وليس لهما معاً، وهذا ظاهر اللفظ، والحقيقة أن من وراء ظاهر اللفظ معنى يقتضي الحكم والمعنى أيضاً، فقولنا: جاء محمد وعلي، المشاركة على معنى: جاء محمد وجاء علي، والثاني: جاء محمد لا علي، معناه: جاء محمد و لم يجيء علي، فعلي فاعل أيضاً ولكن لحدث منفي، وقولنا: جاء محمد أو علي، أي جاء محمد أو جاء علي، وعلى هذا التقدير شارك الثاني الأول في حكم الإعراب، ولكنه في المعنى اقتضت نسبة الحدث إليه حكماً آخر، فالنفي أزاله عنه وكذلك «أو» جعلته له أو لما قبله. والعطف يكون بين أشياء بينها جامع مقبول عقلاً، فيكون بينهما اتحاد في التصور أو تماثل بينهما أو بينهما علاقة سببية كما بين العلة والمعلول والسبب والمسبب، قال كعب:

منه تظل سباع الحي ضامزة ... ولا تمشي بواديه الأراجيل

الجامع بين المتعاطفين الخوف من الأسد (يريد الممدوح النبي ﷺ).

أو تكون بينهما علاقة وهمية كأن يكون بينهما تماثل أو شبهه، كالجمع بين الأبيض ولون قريب منه كالأصفر توهماً على أنهما متماثلان، أو أن الشمس تماثل القمر، وهذا توهم[2].

---

(١) الأشباه والنظائر جـ٢/١٨٧، ورأى بعض العلماء جواز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه نحو: القوم إلا زيد قاموا. تقدم زيد على الضمير في الفعل المستثنى منه. وقد أجاز ذلك من قال: العامل فيه إلا، ومن قال: العامل الفعل مع ذلك، فلا يتقدم المعمول على عامله (الفعل وشبهه).

(٢) ارجع إلى: الإيضاح ص ١٥١، ١٥٢، ومنه قول الشاعر:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها ... شمس الضحى وأبو إسحاق والقمرُ

قيل لأبي تمام، ولم أجدها فى ديوانه، مفتاح العلوم، السكاكى، ص٢٥٤، ولم ينسبه.

والتوهم في علاقة التضاد، كالسواد والبياض، والهمس والجهر، والحلاوة والحموضة، والطول والقصر، والملاسة والسكون.

أو شبه تضاد كما بين السماء والأرض، والسهل والجبل، والأول والثاني، فليست متضادة حقيقية بل توهماً، قال كعب:

لا يفرحون إذا نالت رماحُهُمُ قوماً وليسوا مجازيعاً إذا نيلوا

وقوله:

لا يقع الطعن إلا في نحورهم ومالهم عن حياض الموت تهليل

وقد يكون الجامع بينهما متخيلاً قال كعب:

لكنها خُلة قد سيط من دمها فجع وولع وإخلاف وتبديل

المعنى الجامع متخيل وليس حقيقة، فقد صور الفجع والولع والإخلاف والتبديل أشياء محسوسة خلطت بدم الخلة (العلاقة) على وجه التخيّل، فأجاز العطف على نائب الفاعل الأول «فجع» على المعنى المتخيل، وقال كعب:

يمشي القراد عليها ثم يزلقه منها لبانٌ وأقرابٌ زهاليلُ

أسند الفعل يزلق إلى اللبان والأقراب، والحقيقة أن القراد يزلق عن اللبان والأقراب لشدة ملاستها، وقد ترابط بناء النص على مستوى اللفظ والمعنى، فالعطف جامع لفظي والعلاقة المعنوية بين المعطوف والمعطوف عليه جامعة أخرى عضدت الرابط اللفظي.

العطف فى الألفاظ والجمل :

أولاً- العطف في الألفاظ، ويكون في الألفاظ التي تجتمع لحكم واحد نحو: مات زيد وعلي، فالموت عليهما سواء، وصحيح فيهما، ومنه قول كعب: «إن الأماني والأحلام تضليل» فالمصدر «تضليل» خبر لهما لجواز الإخبار به عن الواحد فما فوقه، والعطف صحيح على هذا الوجه، وصحيح أيضاً على تقدير خبر من لفظ المذكور لأحد الاسمين، فيكون العطف بين جملتين أي: إن الأماني تضليل والأحلام تضليل، والخبر المذكور في القصيدة للأول على الأرجح، وهذا مطرد في المعنى الواحد والمترادفين، وقوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩].

العطف بين اسمين، والمعنى صحيح لاشك، لوقوعه آجلاً يوم القيامة، ولكن قولنا: اجتمع الشمس والقمر الآن، فاسد لعدم قبوله حقيقة، وكذلك: طلع الشمس والقمر،محال في إسناد الفعل لهما معاً على العطف، لعدم صحة الجمع بينهما نهاراً أو ليلاً، وهذا جائز على تقدير: طلع الشمس نهاراً وطلع القمر ليلاً، فالعطف بين الجملتين.

والعطف في الألفاظ التي يصح جمعاً في إسناد واحد صحيح، قال كعب:

لكنها خلة قد سيط من دمها فجع وولع وإخلاف وتبديل

فالجمع بين هذه الأسماء صحيح في إسناد واحد لصحة المعنى فيها مجازاً.

وقولنا: ولدت البقرة والدجاجة، لا يجوز الجمع بينهما في إسناد الفعل لهما، ويجوز بفصل الثاني عن الأول على تقدير فعل يصلح له في المعنى: ولدت البقرة وباضت الدجاجة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**﴾ [المائدة: ٦] المشهور في الأرجل النصب (قراءة نافع وابن عامر والكسائي)، وقرأ نافع أيضاً بالرفع، وقرأ كذلك الحسن البصري والأعمش (سليمان)، وقرأ بن كثير المكي وأبو عمرو بن العلاء وحمزة بن الزيات بالجر (الخفض)، فالنصب، وهو مخالف لحكم لفظ (رءوس) على إعمال «اغسلوا»، وهو الثابت من فعل النبي ﷺ، فقد غسل قدميه، وهذا مذهب الجمهور، والعطف على هذا الوجه بين جملتين امسحوا برءوسكم واغسلوا أرجلكم، وحذف العامل لتقدمه وللعلم به من السنة، وهذا لا خلاف فيه.

والقراءة بالخفض اختلفوا فيها وخلافهم ليس في جواب غسلهما بل في إجراء الجر، وأحسن ما قيل في ذلك أن المسح باليد والغسل في القدمين، ويراد التدليك، فهما أولى بالتنظيف، والمسح في القدم يراد به التنظيف والتشديد عليهما، فالغاسل يمسح بيده على قدميه أي يدلكهما، فالماء ينضح على الوجه والرأس، والمسح لا يكون إلا باليد، فاشترط في القدمين لإزالة ما بهما، والذين قاسوا مسح القدمين على مسح الرأس لا يدخل في هذا المعنى، لأنهم قاسوا المسح بالماء على المسح بالصعيد في التيمم، فالتيمم إجراء حكم لضرورة، والمسح بالماء غير التيمم، وذهب بعض النحاة إلى أن الجر على المجاورة لا على المعنى، وقيل المسح في الرجلين يكون على الخفين،

والأصل الغسل، وما علم عن النبي ﷺ أنه كان يغسل القدمين ثم يمسح عليهما في السفر، فالمسح في الخفين دون القدمين.

والرفع قراءة الحسن والحسين وسمعهما علي رضي الله عنهم- يقرءان بها، وهي قراءة الحسن البصري والأعمش، والرفع على الابتداء. أي: وأرجلكم اغسلوهما[1].

والنصب مرجح على الرفع، والرفع مرجح على الجر، والأخير الأضعف، وإجراء العطف في الجر ضعيف لعدم دخول القدم في المسح على الأرجح، ومن حمل الجر على الجوار، فهو مما اختلف فيه العلماء، وسمع عن العرب قليلاً، ولا يؤخذ به في هذا الموضع لقيام الحكم بما يخالفه، والحمل في الجر قليل، والذي أجازه العلماء في الحمل على الجوار في غير العطف، والحمل على الجوار في القرآن الكريم تكلف، وما ورد من ذلك في كلام العرب رده العلماء، ومما جعله بعض النحاة محمولاً على الجوار: الجر في قراءة إبراهيم النخعي وقتادة والأعمش وحمزة بجر «الأرحام» في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] قيل الجر على القسم، نحو: سألتك بالله والرحم، وهو الصحيح ولم يجيزوا العطف على الهاء في «به» إلا بإعادة الحرف، وحمل بعضهم على الجوار، فالجر عندهم لمجاورة الضمير المجرور بالباء، وهذا وجه بعيد، فالمشهور النصب[2].

وأرى أن الإتباع في الحركات للتماثل من أجل الإيقاع، والكثير من ذلك وقع ضرورة، ويوجه عليه ما جاء في قوافي الشعر[3].

ثانياً- العطف بين الجمل: والغرض منه ربط الجملة بالجملة، فلا تقطع عنها، فتتصل بها في اللفظ والمعنى، فيتماسك النص وتتشكل الوحدة الكلية فيه. والعطف

---

(١) ارجع إلى: القرطبي جـ٥/٨٢،٨٣.

(٢) ارجع إلى: القرطبي جـ٥/٤، ضعف الزجاج الجر، لأنه لهجة رديئة في العربية فلا يعطف اسم على ضمير إلا لضرورة، والقسم بغير الله (الرحم) غير جائز، وأجاز سيبويه الجر في الشعر فقط، وما ورد في بعض القراءات رده العلماء، فالقياس في العطف إعادة العامل قال تعالى: (فخسفنا به وبداره الأرض) [القصص: ٨١].

(٣) قال امرؤ القيس:

كأن أباناً في أفانين ودقه كبيرُ أناس في بجاد مُزَمّلِ

الكسر في مزَّمل للقافية وليس للجوار؛ لأنه وقع في الفعل للروىّ.

وقال زهير بن أبي سلمى:

لعب الزمان بها وغيَّرها بعدي سَوَافي المورِ والقطرِ

الكسر في القطر للقافية.

يكون بين الجمل المتفقة في النوع والزمن،كعطف الفعل على الفعل شريطة اتحاد زمنيهما، قال تعالى: ﴿لِنُحْيِيَ به بَلْدَةً مَيْتاً وَنُسْقِيَهُ﴾ [الفرقان: ٤٩] وقوله: ﴿وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾ [محمد:٣٦] وقوله: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى * وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٣،٤٤] والاتفاق في الزمن وحَّد الإعراب[1]، وهذا أبلغ، لأن العطف يقتضي المشاركة في الحكم الإعرابي، وارتباط الفعل الثاني بعامل الأول يشد من أزر تماسك الجملتين، فلا تقطع الثانية عن الأولى لتعلقها بعاملها.

ويستحسن الجمع بين الجمل في المواضع الآتية:

- أن تتفق الجملتان في النوع، فتكونان اسميتين أو فعليتين، قال تعالى: ﴿إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤]، وقال تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنْ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنْ الْحَيِّ﴾ [الروم: ١٩] الجملة الثانية متصلة بالأولى، وهذا إيذان باتصال الخطاب في المعنى، فالثانية ليست مقطوعة عنها، فزمن الأولى زمن الثانية، فالواو واصلة بينهما والضمير أيضاً. وحرف العطف واجب هنا للوصل، فالثانية ليست ملتبسة بالأولى مثل جملتي الصفة والحال بل يمكن أن تستقل في المعنى دونها، فوجب ذكر العاطف.

وقال كعب:

أنئت أن رسول الله أوعدنى ... والعفو عند رسول الله مأمول

الجملة التي شغلت الشطر الثاني «والعفو عند رسول الله مأمول»، معطوفة على «رسول الله أوعدني»؛ لأنه مما أنبئ به، وحُدث به، ومثلها قوله:

أكرم بها خلة لو أنها صدقت ... موعودها أو لو أن النصح مقبول

قوله: لو أنها صدقت موعودها أو لو أن النصح مقبول، لو في الجملتين الاسميتين للتمني، وقد اتفقت الجملتان في الاسمية، والعطف بأو التي خيرت بينهما، وهما في معنى مشترك، فإحداهما تعادل الأخرى، ولا ضير في وقوع إحداهما، فقد استحسنها الشاعر.

---

(١) ارجع إلى: حاشية الصبان جـ٣/١٧٧، وشرح ملحة الإعراب ص ٢٥٦.

وجاز العطف فيما تؤول بمصدر من الأفعال، ومنه قول الحصين بن همام السري[1]:

فلولا رجال من رزام أعزةٌ وآل سُبَيع أو أَسُوءَك عَلْقما

بنصب أسوءَ، أراد: أو أن أسوءك، والمعنى: فلولا رجالٌ وآل سبيع أو مساءتي إياك، فالفعل متأوّل باسم، بعد أن قُدر قبله أن المصدرية.

وقد وقع ظاهر العطف بين اسم وفعل، وهذا مؤول بمصدر، ومنه قول الشاعرة[2]:

لَلُبس عباءة وتقرَّ عيني أحب إليّ من لبس الشفوف

قدرت «أن» المصدرية قبل تقرَّ ولهذا روي بالنصب، وقيل الواو عوض عن «أن» وتقديرها واجب، لأن المصدر لا يقدر فيه ضمير.

وقد جاء عطف الفعل على الاسم في المواضع التي يشبه فيها الاسم الفعل، ومن ذلك المشتقات التي تعمل عمل الفعل نحو قوله تعالى: ﴿**صَافَّات وَيَقْبِضْنَ**﴾ [الملك: ١٩] فصافات: مشتق، فهو بمنزلة الفعل، فيقدر فيه ضمير مثل الفعل، ومثله: ﴿**وَجِيهاً فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمِنْ الْمُقَرَّبِينَ * وَيُكَلِّمُ النَّاسَ**﴾ [آل عمران : ٤٥، ٤٦] ويجمع عطف ما يعمل عمل الفعل على الفعل، ومنه قول كعب:

يسعى الوشاة حواليها وقولهم إنك يا ابن أبي سلمى لمقتول

«قولهم» مصدر عَمِل عَمْل يقولون، والجملة بعده في موضع نصب، فجاز عطف المصدر على الجملة الفعلية قبله، لتعلق الجملة بعده به فعمل عمل فعله.

والعطف بين الجمل المتفقة في النوع والزمن أولى بالاتباع كعطف الفعل على الفعل شريطة اتحاد زمنيهما نحو قول الشاعر: «أرجو وآمل أن تدنو مودتها».

وقوله:

يمشي القراد عليها ثم يزلقه منها لبان وأقراب زهاليل

---

(١) الكتاب ١/٤٢٩، وسر الصناعة ١/٢٤٤.

(٢) الكتاب ١/٢٦٤، ومغني اللبيب ص٨٦٨، ٩٥٢، ٤٧٣، ٦٧٣، والخزانة ٣/٥٩٢، وروي للبس بلامين، وسر صناعة الإعراب جـ١/٢٤٤، وقدر المعنى: لَلبس عباءة، وقرة عيني أحب إلي...، والبيت لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان، ونسب إلى هند بنت عتبة، والراجح أنه لميسون، ارجع إلى الحيوان جـ٢/٢٩٦، واختيار الممتع ص ٥٣١.

ويجوز عطف الاسمية على الفعلية عند بعض النحاة وجعلوا[1] منه قول كعب:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبول متيم إثرها لم يفد مكبول

وتناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما، وقد عطف كعب الجملة الاسمية على الفعلية: «بانت سعاد فقلبي اليوم....»، وهذا جائز عند بعض النحاة، فالفاء لمحض العطف والتعقيب والمرجح أنها في قول كعب لمحض السببية، وهذا ترجيح ابن هشام، والأولى تناسب الجملتين المتعاطفتين بدلاً من تخالفهما، ليكونا على نسق واحد في اللفظ والحكم الإعرابي، وبعض العلماء أجازوا العطف الفعلية والاسمية إن كانت الواو العاطفة خاصة.

ومن أدلة عطف الاسمية على الفعلية قول الشاعر (مجهول)[2]:

عاضها الله غُلاماً بَعْدَما شابت الأصداغ والضرسُ نَقَدْ

وقيل: عطف الاسمية على الفعلية ممتنع مطلقاً، وقدروا فعلاً ارتفع به الضرس، وقد فسره نقد، فأضمر لوجود دليل عليه في الكلام، وقدروا محذوفاً فيما تخالف في العطف، وقد قدروا فعلاً ارتفع به الضرس، وفسر المحذوف للفظ «نقد» والأول أرجح؛ لأن فيه توسعة على المتكلم، وليس فيه ما يفسد المعنى، وقد صح عن العرب نحو قولهم: قام زيد وعمرو أكرمته[3]، وقد أجاز أبو علي الفارسي العطف بين الاسمية والفعلية على أن يكون العطف بالواو.

وقال كعب:

كل ابن أنثى وإن طالت سلامته يوماً على آلة حدباء محمول

الواو في: «وإن طالت سلامته»، عاطفة والمعنى: كل ابن أنثى محمولاً على آلة حدباء على كل حال وإن طالت سلامته، وقيل المعنى: كل ابن أنثى وإن قصرت سلامته وإن طالت سلامته، مثل: آتيك إن أتيتني وإن لم تأت.

وقيل الواو واو الحال، ويجوز أن تقع الجملة الشرطية حالاً إذا شرط فيها شرط

---

(١) هذا مذهب ابن هشام. شرح قصيدة كعب ص٥١ وأجازه أبو علي الفارسي إذا كان العاطف الواو خاصة. والذين رفضوا العطف بين الجملتين المتخالفتين، ذهبوا إلى أن الفاء في «فقلبي» للسببية. ارجع إلى مغني اللبيب جـ٢/٥٥٥،٥٥٨

(٢) شرح قصيدة كعب ص٥١، والخصائص جـ٢/ ٧٣، وإصلاح المنطق، ص٥٨.

(٣) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب ص٥١، وسر الصناعة جـ١/٢٣٠،٢٣١، وجـ٢/١٧٧.

ونقيضه مثل: لأضربنَّه إن ذهب وإن مكث[1].

- أن يكون المعطوف عليه ظاهراً في اللفظ فلا يكون ظاهراً أو ملتبساً بأحرف الكلمة كالجزء منها مثل الضمير المتصل فهو غير مستقل بنفسه ويتصل بلفظ الكلمة فيشبه حروفها، والمضمر أشد التباساً منه، وأما الضمير المنفصل فيجوز العطف عليه؛ لأنه بمنزلة الكلمة، قال تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[سبأ: ٢٤] ومثله: أنا وأنت متفقان، فالمنفصل بمنزلة الاسم الظاهر، ولهذا يقدم على عامله في نحو: (إياك نعبد) ويعطف عليه الاسم نحو: أنت وزيد متفقان، فوقع في العطف موقع الاسم المعرب، ومثله: زيد وأنت متفقان. وهذا غير جائز في المتصل، لاتصاله بما يعمل فيه نحو: زيد ضربته وأحمد، فالهاء في «ضربته» لا يجوز العطف عليها دون إظهار الضمير المنفصل المؤكد، لأنه بمنزلة حرف في الكلمة، ويقدر فيه معنى آخر أي وأحمد (بالرفع) ضربته.

ويجوز العطف على المضمر والمتصل. بتوكيدهما بضميريهما الظاهرين، وأظهر الضمير للتأكيد المضمر في قوله تعالى: ﴿لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلا أَنْتَ مَكَاناً سُوًى﴾ [طه: ٥٨]، ومثله: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾ [الأعراف: ٢٧] الضمير مضمر في الفعلين، فأظهر اللفظ للعطف عليه.

والضمير المتصل الظاهر نحو: أعطيته هو وأخاه، والعطف على الضمير المتصل وليس على الضمير الظاهر المنفصل المؤكدة له ويجوز العطف على الضمير مضمراً وظاهراً ومتصلاً إن سبق حرف العطف بفاصل أو تلي بفاصل يفصل بين الاسمين.

الفاصل القبلي نحو: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] برفع شركاؤهم (وهي قراءة أبي عبد الرحمن، والحسن البصري، وابن أبي إسحاق وعيسى الثقفي وسلام ويعقوب، ورفعها أبو عمرو وكسر الميم) والرفع على العطف على الضمير، وقد فصل المفعول أمركم بين المتعاطفين، وهو متقدم على الواو[2]. ونحو: أبي سيعطيني مالاً أو أخي. عطف « أخي» على الضمير المضمر في سيعطيني،

---

(١) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب بن زهير ص٢٧٠.

(٢) شرح المفصل م٩/٢، وقراءة النصب معزوة إلى الأعرج وأبي رجاء وعاصم الجحدري والزهري. المحتسب ٤٣٤/١.

والفاصل البعدي نحو قوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨] لا زائدة للنفي، وقد فصلت بعد حرف العطف.

وقد يأتي الضمير المؤكد مع الفعل قال تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾ [الشعراء: ٩٤] و﴿مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلا آبَاؤُنَا﴾[النحل: ٣٥]. وقد يحذف الضمير المؤكد وقد يحذف الفعل أيضاً للضرورة أو للاختصار، لأن طول الكلام قد يغني عما هو الواجب، والأولى إظهار المؤكد أو الإتيان بفاصل قبل حرف العطف أو بعده، فيجوز على كره عند البصريين: ماتوا وأولادهم، والأفصح: ماتوا هم وأولادهم، أو ماتوا جميعهم وأولادهم. وأجاز الكوفيون العطف المذكور بلا تأكيد ولا فصل[1]. وأجاز بعض العلماء العطف على الضمير المتصل إن كان في موضع نصب نحو: أكرمته وأخاه، وأكرمتك وأخاك، وجاء في القرآن الكريم: ﴿إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٧٤] قومك معطوف على الكاف، والمعنى يستوجب العطف.

ومثله: ﴿أَرْجِهِ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١] أخاه معطوف على الهاء[2]. جاز العطف على المنصوب من غير تأكيد، لأن المنصوب فضله في الكلام يقع كالمستغنى عنه، فجاز حذفه وإسقاطه نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣] أي: قلاك. والعطف على المتصل دون توكيده بمنفصل قليل جداً، وليس بمشهور، ولم يجزه بعض العلماء في غير المنصوب، لأنه كالجزء مما اتصل به لفظاً لعدم جواز انفصاله عنه[3]، وقد صح في العربية شواهد عطف فيها على المتصل الظاهر والمضمر، ولكنه قليل، والعمل بالمشهور أولى، فيجب إظهار المضمر بغير مؤكد له منفصل، قال تعالى: ﴿اذْهَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ﴾ [طه: ٤٢] و﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] الضمير مؤكد لما قبله، والعطف ليس على المنفصل، بل على المتصل المضمر؛ لأنه الأصل والثاني مؤكد له، فلا يجوز العطف على المنفصل؛ لأن المعطوف بمنزلة المعطوف عليه، وليس ما بعد الواو تأكيداً بل اسماً مشاركاً ما قبله في الحكم.

---

(١) ارجع إلى: شرح الكافية جـ٢/٣٥٤.
(٢) القرطبي ٧/٢٠٩، وارجع إلى: شرح المفصل ٢/١١.
(٣) شرح الكافية ٢/٣٥٣.

ذكرنا أنه يجوز العطف على الضمير المتصل المنصوب، ويجب تأكيد المرفوع بضمير ظاهر منفصل، لأنه يضمر في الإفراد، ويجب إعادة ذكر حرف الجر في المعطوف المجرور على الضمير المتصل، ويترك في العطف على اسم مجرور لاستقلاله في اللفظ نحو: مررت بزيد وأخيه، ولكن الضمير المتصل بعامل الجر بمنزلة الحرف من الكلمة، فوجب إعادة عامل الجر في الاسم المعطوف سواء كان حرفاً جاراً أو اسماً مبهماً ملازماً للإضافة [1] عند العطف على الضمير المجرور، لشدة اتصاله به ولعدم جواز فصله عنه، فهو معه بمنزلة الحرف من الكلمة، فكره العطف عليه، وهذا هو المشهور عند العلماء، قال تعالى: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الأَرْضَ﴾ [القصص: ٨١] وليس للمجرور ضمير منفصل يؤكده كما سبق في إعادة المرفوع والمنصوب منه بضمير مؤكد له نحو: رأيته هو وأخاه، فوجب في الضمير المجرور سواء كان متصلاً أو منفصلاً إعادة عامل الجر في المعطوف نحو: المال بينك وبين زيد، ويذكر الحرف أيضاً إن عطف الضمير على اسم مجرور نحو: مررت بالبيت ثم بك. ولا يجوز عند بعض العلماء مررت بالبيت ثم أنت.

وقد صحت شواهد في العربية وقع العطف فيها على الضمير المتصل المجرور، ومنه قراءة إبراهيم النخعي وقتادة والأعمش وحمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ [النساء:١] بجر الأرحام على العطف على الضمير، وقد استقبح العطف على الضمير جماعة من العلماء، وقال بعضهم لا تحل به القراءة، وقدر بعضهم محذوفاً في الآية: وتساءلون بالأرحام، فإنهم كانوا يتساءلون بها، وعلى هذا التقدير قرأ من يجر الأرحام[2]. وقد أجازه سيبويه في الشعر للضرورة، ومنه قول الشاعر المجهول[3]:

---

(١) الأسماء المبهمة نحو: الظروف، ويضاف إليها ما بعدها، وقد لا تعاد في المعطوف إن لم يحتمل التجزيء .

(٢) ضعف بعض النحاة هذه القراءة نظراً إلى العطف على المضمر للمخفوض، وينسب هذا إلى المبرد، وهذا رأي غير مرضٍ عند الآخرين، لأنها رويت عن أئمة ثقات، منهم ابن مسعود وابن عباس والقاسم بن محمد وحمزة والأعمش وإبراهيم النخعي والحسن وقتادة، شرح المفصل ١٣/٢. وارجع إلى القرطبي جـ٥/٤ قال رؤساء البصرة تحل القراءة بالجر عطفاً على الضمير المجرور دون إعادة الجار في المجرور، واستقبحه الكوفيون ولم يجز سيبويه العطف على الضمير المجرور؛ لأنه بمنزلة التنوين والتنوين لا يعطف عليه، وضعف الزجاج (وهو كوفي) العطف عليه وأوجب إظهار الخافض في الثاني.

(٣) خزانة الأدب ١٢٦،١٢٣/٥، وشرح الأشموني٤٣٠/٢، وشرح المفصل ٧٩،٧٨/٣، وهمع الهوامع جـ٢/ ١٣٩، والقرطبي جـ٥/٤.

فـاليومَ قرَّبْـتَ تهجونـا وتـشتمنا فاذهب فما بك والأيام مـن عجـب

عطف الأيام على الكاف، وفسره سيبويه على الضرورة.

وقال آخر [1] :

نعلّـق في مثـل الـسواري سـيوفنا وما بينها والكعبِ مَهْـوَى نَفَـانِفُ

عطف الكعب على الضمير في بينها، وهو للضرورة، وضيق العلماء العمل به إلا لضرورة، وكان المبرد ينكره في القراءة، وهو مذهب الزجاج أيضاً، وهـذا مـذهب النحاة في الرفض، ولكن علماء القراءات لا يردون القـراءة المتـواترة وإن خالفـت مذهب النحاة. وقد ذكر القرطبي شواهد كثيرة عطف فيها على الضمير المجرور دون إعادة الجار في الاسم الظاهر المعطوف، وحمل بعضهم قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ**﴾ [الحجر: ٢٠]. عطف «مـن» علـى الكـاف في «لكم»[2]. وجعل بعضهم من ذلك قوله: ﴿**وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ**﴾[إبراهيم: ٢٢][3]، وقيل عطف على (ما أنا بمصرخكم).

- أن يذكر المعطوف عليه، وذكره واجب، فالثاني محمـول عليـه في الحكـم الإعرابي، متعلق به في الكلام؛ لأنه تابع له، فلا يجوز حذفه، وقد أبطل ابـن هـشام قراءة من وقف على قوله تعالى: ﴿**أَفَلا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ**﴾ [الزخرف:٥٠،٥١] فقد من وقف معطوفاً محذوفاً: أم تبصرون، وهذا مفهوم من سياق السؤال، ثم ابتـدأ (أم أنا خير) فجعل العطف على المحذوف، وهو وجه ضعيف، فلم يسمع عن العـرب حذف معطوف بدون عاطفه والمعطوف في الآية جملة فعلية «أم تبصرون»، وأقيمت الجملة الاسمية «أنا خير» مقام الفعلية «أم تبصرون» المحذوفة، فوقعت الاسمية أنا خير موضعها، لأنها بسبب منها، وقيل أم ليست متصلة بل منقطعة، والمعنى: بل أنا خـير، فالهمزة للتقرير، وقيل حذف فعل والمعنى أم استقر أو ثبت أني أنا خـير[4]. وقـولهم أتفعل هذا أم لا؟ والحذف فيها بعد لا، والأصل: أم لا تفعل.

---

(١) القرطبي جـ ٤/٥، والنفانف: السفيف: ما يتناثر من الطحن، وصاحب البيت مجهول.

(٢) القرطبي جـ٤/٥، وقد رأى القرطبي عدم رد القراءة لثبوتها وتواترها، وهذا مذهب ابن عطية، والإمام أبي النصر عبد الرحيم القشيري.

(٣) القرطبي جـ٥/٥، جـ٢٨٨/٩، وقد ردها المبرد.

(٤) ارجع إلى: مغني اللبيب جـ٥٤/١، وارجع إلى: الكشاف للزمخشري جـ١٦٢/٤.

وأجاز الزمخشري وتابعه الواحدي حذف المعطوف عليه بأم في قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ﴾ [البقرة: ١٣٣] فرأى أن أم متصلة وليست منقطعة على أن الخطاب لليهود، والمعنى: أتدّعون على الأنبياء أنهم كانوا يهوداً أم كنتم شهداء. وقدر الواحدي: أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه بنيه باليهودية أم كنتم شهداء[1].

وبعض العلماء أجاز العطف على المحذوف، ومنهم الزمخشري وحمل عليه معنى الوصل في «أم» في قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ﴾ [البقرة: ١٣٢] رجح الوصل في أم ورفض أن تكون منقطعة، فالمعنى عنده: (أتدعون على الأنبياء العبودية أم كنتم شهداء....) فقدر جملة منافية لها، ومثله قوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١] أي: أفلا تبصرون أم تبصرون أني أنا خير فحذف وقام (أنا خير) مقام المحذوف[2].

وهنالك مواضع في العربية يضمر فيها محذوف قبل العطف، فيكون ظاهر العطف بين جمل مختلفة في النوع، والأصل أن العطف قائم على مقدر من نوع المعطوف، بيد أن ما قبل حرف العطف حذف لأسباب منها:

أ- أن يذكر العامل في الأولى فيضمر في الثانية نحو: ﴿لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] أي ولا يأخذه نوم، و﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الحشر: ٩] أي: وتبوءوا الإيمان. والإيمان شرط دخول الدار، فقدم الجزاء للترغيب في الإيمان.

ب- أن يشترك المعمولان في عامل له معنى واحد، ولكن لا يجوز الجمع بينهما بحرف العطف، فلا يعطف رب العزة على مخلوقه، ولكن يقدر محذوف مثل المذكور، ويشترط فيهما الاتفاق أو الترادف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾ [الفجر: ٢٢] والمعنى: وجاء الملائكة مرتبين صفاً فصفاً أو صفاً بعد صف مثل: دكاً بعد دك ومثل حسبته باباً باباً، وقرأت فصلاً فصلاً، وقيل: واصطف الملائكة بعد أن جاء أمر الله، أو جاء على ما شاء من الهيئة التي ارتضاها دون تصوير أو تكييف، ومنه قول اليهود: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾ [المائدة: ٢٤] والمعنى:

---

(١) الكشاف ١/١٧٨، رأى الزمخشري أن أم متصلة على أن يقدر قبلها محذوف، والمعنى: أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء، وذهب العكبري إلى أن أم منقطعة، أي: بل أنتم شهداء، للتوبيخ. التبيان ١/١١٨، وارجع إلى: مغني اللبيب جـ١/٥٥.

(٢) الزمخشري جـ١/١٧٨ وجـ٤/١٦٢.

وليذهب ربك. وأجاز بعضهم تقدير محذوف في قوله تعالى: ﴿اذْهَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ﴾ [طه: ٤٢] و﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾ [البقرة: ٣٥] ﴿لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلا أَنْتَ﴾ [طه: ٥٨] قدر بعض العلماء فعلاً بعد حرف العطف، وقيل أظهر المضمر لتأكيده، ولجواز العطف عليه، ولاشتراكهما في فعل واحد، ولجواز العطف بينهما، فوجب إظهاره لجواز إيقاع العطف عليه، فهو الأرجح في المواضع التي يجوز فيها العطف بين الاسمين أو الضمير والاسم المعرب لجواز اشتراكهما في الإسناد، ويقدر محذوف في خلاف ذلك، ومنه (وجاء ربك والملائكة) على أن تكون الواو للعطف وليست بواو الحال، وقوله على لسان العصاة من بني إسرائيل: (اذهب أنت وربك) يجوز فيه الواو، فهم لسوء أدبهم ولكفرهم جمعوا بين رب العزة وبين نبيه موسى عليه السلام، ويجوز تقدير فعل والله أعلم.

جـ- أن يختلف العاملان في المعنى، فلا يجوز عمل الأول في الثاني، فيحذف العامل ويبقى معموله استغناء بعامل آخر يجمع بينهما في الظاهر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩] أي: واكتسبوا الإيمان أو واعتقدوا الإيمان، وقال الراعي النميري[1]:

إذا ما الغانيات برزن يوماً ... وزججن الحواجب والعيونا

أي: زججن الحواجب وكحلن العيونا، فالتزجيج للحاجب والتكحيل للعين، ولا يجوز الأول للثاني.

وقال عبد الله بن الزبعري[2]:

يا ليت بعلك في الوغى ... مقلداً سيفاً ورمحا

المعنى: وحاملاً رمحاً فهو لا يقلد مثل السيف.

وقال الشاعر[3]:

علفتها تبناً وماء بارداً ... حتى شتت همّالة عيناها

والمعنى: وسقيتها ماء بارداً. وقد صح نسبة العامل في الأول، لما يليه، فتعين

---

(١) أوضح المسالك ٢/٢١٧، والأشباه والنظائر جـ٤/١٥٥.

(٢) شرح المفصل جـ٢/٥٠، والأشباه والنظائر جـ٤/١٥٥ وهمع الهوامع ٣/١٨٩.

(٣) شرح المفصل جـ٢/٥٠، وروى: حتى غدت همالة. همع الهوامع ٣/١٨٩، وأوضح المسالك ٢/٢٦٣، والخصائص ٢/٣٣١، وشرح شذور الذهب ص ٢٦٣.

الإضمار في الثاني لصعوبته في الأول، وليحمل الثاني عليه في اللفظ.

د- أن تسبق الواو باستفهام نحو: أجاءك زيد أوَ عمرو؟ [بتحريك الواو للعطف] والمعنى: أوَ جاء عمرو.

هـ- أن ينوي افتراق العاملين نحو: ما جاءني زيد ولا عمرو. والتقدير: ولا جاءني عمرو، أرادوا نفي الفعل عن كل منهما بصفتي الاجتماع والافتراق، فأضمروا الثاني لتقدمه في اللفظ والمعنى، ويجوز أن يجتمعا لفعل واحد. لإفادة الواو معنى الجمع وحصول النفي لهما على سواء. ورجح بعض العلماء [منهم السيوطي] وجوب تقدير عامل محذوف إن تكرر النافي [1].

و- أن يكون بين الفاعلين تضاد فيضمر الفعل الثاني، ومنه قول كعب:

هيفاء مقبلة، عجزاء مدبرة لا يُشْتَكَى قِصَرُ منها ولا طُولُ

أي: ولا يشتكي طول، ويجوز أن يكون العطف بين الوصفين قصر وطول، والرابط بينهما علاقة التضاد، وقد ترك العطف في الشطر الأول؛ لأن الخبرين مسندين لمبتدأ واحد «هي»؛ ولأن عجزاء مكمل معنى هيفاء، فكبر العجيزة والطول من معالم جمالها.

- أن يكون العطف بين جملتين زمنهما واحد، ومن ذلك قول كعب:

يمشي القُرادُ عليها ثم يزلقهُ منها لِبَانٌ وأقرابٌ زهاليلُ

يمشي ويزلق زمنهما مضارع وثم الرابط بين الجملتين والضمير، ويلزم الزمن الواحد في الحكي المتصل والمرتهن بحدث واحد، وقد التزم كعب زمناً واحداً فيما سلف من حدث، فقال بانت سعاد...، رحلوا...، شجت...، صدقت...، منت...، وعدت...، وقال في استحضار الأحداث الماضية في زمن الحكي: تجلوا...، تنفي...، تدوم...، تمسك..، أرجو...، آمل... تدنو...، ترمي...، يمشي...، وظف زمن المضارع في الحكي عما مضى لتفعيل الأحداث واستحضارها أمام المتلقي، وقد التزم كعب زمناً واحداً في الأفعال المتصلة في اللفظ نحو:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدنيا منك تنويل

---

(١) الأشباه والنظائر جـ٤/١٥٦.

الزمن المضارع للدلالة على استمرار التعلق بها، ثم قال إخال (أظن) للدلالة على استمرار القطيعة ومنه قوله: يغدو فيلحم ضرغامين، ويمشي القراد عليها ثم يزلقه منها...

والأصل في المتعاطفين أن يكون زمنهما واحد، وسمع عن بعض العرب المخالفة، فحمل زمن الثاني على زمن المعطوف عليه[1]، وجاءت المخالفة في قول كعب:

تنفي الرياح القذى عنه وأفرطه من صوب سارية بِيضُ يعاليلُ

تنفي مضارع، وأفرطه ماض. والواو للعطف، ويجوز العطف على أن يكون تنفي بمعنى نفت، ومثال ذلك قول عبد الله بن همام السلولي[2]:

فلما خشيتُ أظافيره نجوت وأرهنهم مالكا

قيل المعنى: ورهنت مالكاً، فحمل المضارع على الماضي، وقد جاء مضارعاً للحكاية، ومثله قول العرب: قمت وأصك عينه أو وجهه، والمعنى: قمت وصككت وجهه.

وقال شمر بن عمرو الحنفي[3]:

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

والمعنى: ولقد مررت.... فمضيت، فحمل المضارع على الماضي في المعنى، وجاء في زمن المضارع لبيان حاله الدائم.

وجاء في حديث عبد الله بن عتيك حين دخل على أبي رافع اليهودي حصنه، قال: «فانتهيت إليه فإذا هو في بيت مظلم لا أدري أنَّى هو من البيت، فقلت: أبا رافعٍ، فقال من هذا؟ فأهويت نحو الصوت، فأضربه وأنا دَهِش»[4]، أضربه معطوف

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٠٥.

(٢) الإيضاح ص ١٥٥، وإصلاح المنطق ص ٢٣١، ٢٤٩، وخزانة الأدب جـ٩/٣٦، والشعر والشعراء جـ٢/٦٥٥، وبعضهم ذهب إلى أن الواو حاليّة وفيه محذوف: وأنا أرهنهم مالكاً، وقمت وأنا أصك وجهه، والمعنى في قول كعب: وقد أفرطه... بيض يعاليل، وهذا جائز في الماضي بتقدير «قد» قبله لمشاكلة زمنه المضارع أو تقريبه منه.

(٣) دلائل الإعجاز ص ٢٠٦، والإيضاح ص ١٥٥،الأصمعيات رقم ٣٨، والكتاب ٤١٦/١، والخزانة جـ١/١٧٣.

(٤) لم أعثر عليه بهذا اللفظ، وجاء في مشكاة المصابيح بلفظ: «فدخل عليه عبد الله بن عتيك بيته ليلاً، وهو نائم فقتله.....» عن جابر رقم ٥٨٧٦ (صحيح). والشاهد بلفظ عبدالقاهر: الدلائل ص ٢٠٦، وقال الشيخ شاكر معلقاً عليه: «لم أقف عليه بهذا اللفظ من حديث عبد الله بن عتيك رضي الله عنه».

على الماضي قبله، لأنه في المعنى ماضٍ، فلأصل فأهويت فضربت.

– أن تتفقا في نوع الإخبار، فتعطف الخبرية على الخبرية والطلبية على الطلبية، فيتفقا خبراً أو إنشاءً لفظاً ومعنى، وما خالف ذلك قدر فيه محذوف، قال تعالى: **﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا﴾** [الأعراف: ٣١]

وبعض الجمل ظاهرها يوحي بوقوع العطف بين نوعين مختلفين، ومن ذلك قوله تعالى: **﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْناً وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾** [البقرة: ١٢٥] قدّر العلماء محذوفاً، والمعنى: وقلنا لهم اتخذوا....، فالجملة بعد الواو ليست معطوفة على الماضي قبلها بل معمول محذوف مقدر ماضياً (قلنا).

والأقرب أن يقدر محذوفاً يتعلق به الأمر الذي بعده، ويدل على معنى المقدر ما قبله، فيشترط في التقدير أن يكون في معنى ما تقدم[1]

وقد عطف كعب بين جملتين في معنى واحد في قوله:

أكرم بها خلة لو أنها صدقت موعوها أو لو أن النصح مقبول

أو عطفت بين جملتين فيهما معنى التمني، وجاءت المخالفة في نوع الجملة في قول كعب:

فقلت خلوا سبيلي لا أبالكم فكل ما قدّر الرحمن مفعول

«خلوا سبيلي» مقول القول وهي طلبية وعطف عليها «فكل ...»، وهي جملة اسمية، فوقع العطف على طلبية «خلوا ...»، فقيل: هذا جائز إذا كان الفعل في موضع الاسم، والأصل في المفعول أن يكون اسماً فوقع العطف على الأصل. وقيل: الفاء للتعليل، ولا يشترط في السببية أن يكون ما بعدها من نوع ما قبلها، وقد سبق مثلها في جملة «فقلبي اليوم متبول»، ويجوز أن يقدر محذوف: فقلت قولي: خلوا سبيلي، وجملة: «فكل....» موصولة بالقول، وهذا أرجحه على ما تقدمه لما فيه من موافقة الأصل (الموافقة في النوع).

ولا يحسن عطف الإنشاء على خبر، وأجازه بعض العلماء وضعفه آخرون، ومن ذلك قولهم: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله، التسمية خبر والجملة

---

(١) ارجع إلى: الإيضاح ص ١٥٠ وما ليس فيه حرف عطف قدر على ما يحتمله المعنى قال تعالى: (فأنزلنا عليكم المن والسلوى كلوا...) [البقرة: ٥٧] والتقدير قائلين كلوا. فالمقدر حال.

بعده دعاء، ولا يحسن العطف بينهما، ومن الضعيف قولهم: مررت بزيد وغفر الله لك. وذهب ابن الجوزية أن الواو لم تعطف دعاء على خبر، وإنما عطفت الجملة على كلام محكي، كأنك تقول: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله، وأقول هذا وهذا، وأكتب هذا وهذا [1]. وأرى هذا التوجيه بعيداً، فمن الجائز عطف الجملتين إذا كانا في معنى واحد أو أمكن تأويل إحداهما بالأخرى فالبسملة والدعاء شيء واحد، ويجوز تقدير: أبدأ كلامي بسم الله الرحمن الرحيم، وجاء الفعل «صلى» في الماضي للدعاء، والأصل: وأصلي، ويجوز أن نقدر اسماً عاملاً نحو: أول قولي أو ابتداء كلامي بسم الله الرحمن الرحيم، والمصدر يعمل عمل الفعل، وفي هذا الرأي توسعة، وتبيين لما صح في العربية من مثله.

– أن يكون الفاعل أو المفعول في الجملتين الفعليتين واحداً، ولا يضر في ذلك اختلاف المعنى في الجملتين نحو: «أرجو وآمل أن تدنو مودتها»، ونحو: «أرى وأسمع». وأن يكون الإسناد في الجملتين الاسميتين إلى اسمين يصح الابتداء بهما والإسناد إليهما، ويقوى الربط في الجملتين إن كان المسند إليه في الثانية متعلق بالمسند إليه في الأولى أو متصل بضميره.

– أن تكون بين الجملتين مناسبة كالدلالة على التنوع أو المقارنة نحو: زيد صحفي وأحمد شاعر، ونحو: زيد طويل، وعمر قصير، فالأوليان بينهما مناسبة في مزاولة العمل والهواية، والثانية فيها دلالة على التفرقة أو المقارنة في الطول، فالمناسبة قائمة[2]، ومثلها: زيد مسلم ووائل نصراني، فالجامع بينهما نوع الديانة، ويستبعد من ذلك: القمر الصناعي أفاد البشرية وزيد مجتهد. فلا مناسبة بين الجملتين تقتضي العطف بينهما، فلا جامع بينهما.

– أن يتفقا معنى أو تكون الثانية في معنى الأولى أو تكون سبباً لها، أو بينهما مناسبة قال تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ﴾[الصف: ١١] وغفران الذنوب يعقبه دخول الجنة. وقوله تعالى: ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم: ٤٦] الرجم ليس من معناه قطع النفقة، ومن ثم قدر الزمخشري محذوفاً، والمعنى: لآرجمنك

---

(١) بدائع الفوائد جـ١/٣٠.

(٢) ارجع إلى: الإيضاح في علوم البلاغة ص ١٥١.

فاحذرني واهجرني ملياً. والأولى فيها تهديد وتقريع والثانية فيها إبعاد ونفي، والأولى مؤكدة والثانية في صيغة الأمر[1].

حروف العطف واستخدامها :

حروف العطف المتفق عليها بين أهل اللغة: الواو، والفاء، وثمَّ، وأو، وأمْ، وبل، ولا، ولكنْ (ساكنة النون)، وإما (مكسورة الهمزة)، وحتَّى.

الواو: أشهر حروف العطف في العربية وأكثرها استخداماً[2]. وتفيد مطلق الجمع والمشاركة من غير تقيد بزمن في الأفعال أو ترتيب في الأسماء، وتقتضي المشاركة في الإسناد، فتعطف الشيء على صاحبه ولاحقه، ولها معانٍ فى الكلام. والأصل فيها أن تكون للجمع دون القيد بإطلاق[3]، والمعانى التى تأتى فى الكلام معانٍ سياقية من دلالتها فى غيرها، فالمعنى يأتيها من وضعها فى سياقها اللغوى. وهي لا تقتضي ترتيباً على أرجح الأقوال[4].

---

(١) ارجع إلى: الإيضاح ص ١٥١.

(٢) الواو في العربية نوعان واو عاطفة وجامعة وواو عاطفة فقط، فالعاطفة الجامعة التي يتحقق فيها المشاركة في المعنى والإسناد، فتكون في الأسماء التي اجتمعت في حكم جملة واحدة، والثانية التي تحقق فيها الحكم الإعرابي دون عامل إسناد واحد.

والواو نوعان: الأول– واو جامعة للاسمين في عامل واحد ونائبة مناب التثنية، نحو: قام زيد وعمرو، وهذا بمنزلة قام هذان. لاشتراكهما واتفاقهما في النوع والعدد والإثبات.

والثاني– واو مضمر بعدها العامل، وهذا في المواضع الآتية:

– أن يختلف نوع المعطوفين نحو: قام زيد وهند. والمعنى: وقامت هند، وأجاز بعض العلماء العطف دون تقدير تغليباً للمذكر.

– أن يتكرر النفي فيرجح تقدير عامل لتأكيد النفي في الثاني نحو: ما قام زيد ولا عمرو. أي: ولا قام عمرو. وقولنا: ما قام زيد وعمرو، لا يستوجب تقدير عامل، لأن التثنية تصح فيهما أي: ما قام هذان، خلافاً للأول الذي تكرر فيه النفي، فمعناه: ما قام زيد وما قام عمرو، ويجوز أن تكون الواو جامعة للاسمين في النفي المكرر، ومنه قوله تعالى: (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) [الأحزاب: ٣٦]، ومثله قولنا: زيد وعمرو أكرمتهما، ولا يجوز أكرمته، ولكن في قوله تعالى: (والله ورسوله أحق أن يرضوه) [التوبة: ٦٢]، الخبر للفظ الجلالة: الله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك. الأشباه والنظائر جـ٤/١٥٧.

(٣) الجمع بين الشيء وصاحبه: (فأنجيناه وأصحاب السفينة)، وعلى سابقه ولاحقه وقد اجتمع هذا في قوله تعالى: (ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى بن مريم) [الأحزاب:٧] فمحمد صلى الله عليه وسلم لاحق على هؤلاء عليهم السلام والمتقدم منهم سابق على من أتى بعده، فعطف اللاحق على السابق. وقد تفيد الواو التراخي نحو: (إنا رادوه إليك وجاعلوه من المرسلين) [القصص: ٧] فإن الرد بعد إلقائه في اليم ثم تأتيه النبوة. مغني اللبيب جـ٢/٤٠٩.

(٤) رد ابن هشام قول من ذهب إلى أنها تفيد الجمع المطلق، وذكر وجوهاً لا تعني فيها الترتيب. وبعض العلماء قال: قد تأتي للمعية، مغني اللبيب جـ٢/٤٠٩. وسوف نتناول ذلك في خاتمة حديثنا عن الواو ونتناول واو الثمانية أيضاً؛ لأنهما موضعا خلاف.

والواو الجامعة[1] الواو التي تعطف اسم على اسم لا يصح انفراده نحو: اختصم زيد وعمرو، فالمعنى يقتضي عطف الثاني على الأول دون إعادة العامل، لأن التخاصم اقتضى المشاركة، وجمعت الواو بين الاسمين في العامل فالمعنى: اختصم هذان.

والواو تفيد الجمع بين المتعاطفين في حكم واحد نحو: ذهب محمود وعلي. أي: ذهب هذان، ورأيت محموداً وعلياً، أي: رأيتهما، فالواو جامعة، والتقدير: ذهب محمود وذهب علي، ورأيت محمود ورأيت علياً، فحذف العامل في المعطوف ونابت الواو منابه، وأغنت عن تكراره، وجاز الجمع بينهما لفعل واحد، فإسناد الفعل لهما على سواء في المعنى ومقتضى النحو، واقتضى ذلك الاشتراك في الفعل، ولا يوجب العطف ملابسة أو مقاربة، فليس أحدهما ملابساً للآخر ولا مصاحباً له، ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كل منهما على حدة[2].

وفرّق ابن الجوزية بين الواو الجامعة والعاطفة، فالجامعة تقتضي الجمع لا العطف، فالعطف يقتضي إعادة العامل، والجمع يقتضي الاشتراك، فقولنا: جاء زيد وعمرو، أي هما، فجمع الضمير بينهما دون إعادة العامل.

والموضع الذي يقتضي العطف يستوجب تقدير العامل نحو: جاءت هند ومحمد، أي وجاء محمد، ولا يجوز أن تكون الواو للجمع لعدم جواز توحيد الضمير، فيغلب المذكر، فتحذف التاء والفعل مؤنث، وقولنا: جاء هند ومحمد على الجمع جائز أي: جاءا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩] أي:جُمعا هما، وغلب المذكر على المؤنث لاجتماعهما، وقولنا: رأيت الذي قام زيد وعلي، لا يجوز على معنى الجمع، فاسم الموصول للمفرد والفعل مسند للواحد، وأجازه ابن الجوزية على معنى الجمع، و لم يجز على معنى العطف، لأن التقدير: قام زيد وقام أخوه،

---

(١) نتائج الفكر ص ٢٥٠، قال تعالى: (وجمع الشمس والقمر) [القيامة: ٩] الواو للجمع وليست للعطف، لاجتماعهما يوم القيامة دليلاً على الساعة، وقولنا: طلع الشمس والقمر، لا يجوز على الجمع بل على العطف، فالمعنى طلع الشمس، وطلع القمر، الأولى في حينها والثاني في حينه.

(٢) واو العطف تختلف عن واو المفعول معه، فالأخيرة بمعنى مع، والعطف بها يقتضي دخول الأول في الثاني، فيلابسه في الفعل؛ لأنه مصاحب له ودخل معه في المعنى، والعطف لا يدخل المعطوف في المعطوف عليه، فالفعل يكون لكل أحد منهما وحده نحو: ذهب محمد وزيد، أي: ذهب محمد وذهب زيد، ولكن المفعول معه يدخل الأول في معنى الثاني نحو: ما فعلت وأباك، أي: ما فعلت مع أبيك؟ فهما متصاحبان وتسمى الواو واو المصاحبة، فلا يفرد الفعل لأحدهما دون الآخر؛ لأن الواو توجب المصاحبة بين الاسمين لملابسة أحدهما الآخر، ومثله قولنا مستهزئين: ما أنت والشرف أي: ما أنت مع الشرف أي: مع ادعائك له وتشبثك به!

لانعدام العائد في الصلة، واستدل بقوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩] رأى أن الواو تفيد الجمع لا العطف، وأرى أن هذا ليس بشاهد في هذا الموضع لجواز ترك التاء مع المؤنث المجازي: طلع الشمس وطلع القمر[١].

والشاهد: قام هند وزيد، صحيح على معنى الجمع وتغليب المذكر، فلا يجوز تقدير عامل آخر لزيد، فيكون: قام هند وقام زيد، فاستوجب ترك التاء الجمع بين المعطوفين، والشاهد: رأيت الذي قام زيد وأخوه، ضعفه ابن الجوزية وليس بشائع في العربية، والمشهور: «رأيت اللذين قاما زيد وأخوه»، واستقبح ابن الجوزية: طلع الشمس والقمر، وأرى أنه ليس بمستقبح في بناء القاعدة، بل في المعنى؛ لأن الشمس والقمر لا يجتمعان معاً في الطلوع نهاراً أو ليلاً، ولا يُجمعان إلا يوم القيامة، ويجوز على تقدير جملتين طلع الشمس وطلع القمر، على أن يكون حدث الأولى نهاراً والثانية ليلاً.

ويفهم من ذلك أن الواو تجمع بين اسمين يجتمعان معاً لحكم واحد، فإن لم يصلح الحكم لهما مجتمعين، قدر للثاني جملة تصلح للعطف على الأولى كقولنا: طلعت الشمس نهاراً والقمر ليلاً، أي: وطلع القمر ليلاً. جاز حذف الفعل لدلالة الأول عليه وسوَّغ حذفه الواو التي أدخلته في معنى الجملة الأولى.

ولا يجوز العطف بين اسمين ليس لهما حكم واحد، نحو: طار الهدهد والفرخ، أي: ومشى الفرخ.

والواو تقع بين أسماء تقع لمسند واحد، ولا تقتضي ترتيباً، ومن ذلك قول كعب:

لكنها خلة قد سيط من دمها فجع وولع وإخلاف وتبديل

ففجع وولع وإخلاف وتبديل أسندت على وجه المجاز للفعل سيط وارتفعت به، وهو مبني للمفعول.

والواو تقتضي المشاركة بين الأسماء المتباينة في الإسناد نحو: جاء محمد وزيد، أفاد العطف أن زيداً أشرك محمداً المجيء، وأشركه في العطف أيضاً فنزل زيد منزلة الفاعل، فقد ترتب على الواو الإشراك في الحدث والإعراب[٢].

---

(١) بدائع الفوائد ١٢٢/٢.

(٢) دلائل الإعجاز ص ٢٢٤.

ولا تقتضي الواو المشاركة في المعنى بين الجمل اقتضاء مطـــرداً فقـــط تكـــون المشاركة في الإعراب فقط دون المعنى نحو: عمرو عالم وزيد جاهل، وقولنـــا: علـــي خُلُقُه حسن وخَلْقه قبيح، الواو أشركت الثانية في إعراب الأولى، ولكنها لم تقتـــضي المشاركة في المعنى، فالثانية في غير معنى الأولى.

ومثل: ذلك زيد طويل وعمر قصير، بينهما مفارقة في المعنى لا الإعراب[1]. وقد رأى عبد القاهر أن الجمع بين جملتين لا سبب بينهما غير مستحسن في الكلام كـــأن نقول: عمرو قصير وزيد شاعر، فلا علاقة بين الجملتين فنجمع بينـــهما بـــالعطف، والصواب أن تكون بينهما علاقة في المعنى، ولا يضر ذلك إن كانت علاقة تضاد نحو: زيد طويل وعمرو قصير، فالعلاقة قائمة بين الطول والقصر، ولذلك يقال: زيد كاتب وعمرو شاعر، فهما شركاء في حقل الأدب. وهذا مطرد فيما كان بينهما علاقـــة أو تلازم نحو: العلم حسن، والجهل قبيح، فمدح العلم يقتضي ذم الجهل، ويقـــال: هـــو يقول ويفعل، ويضر وينفع، ويأمر وينهى، ويأخذ ويعطي، ويأكل ويـــشرب، هـــذا سائغ للتلازم بين طرفي العطف، وصحة نسب الحدثين إلى مسند إليه واحـــد يجـــوز ذلك، كالضرر والنفع، والقول والفعل والأكل والشرب[2]، ومنه قول كعب:

هيفـــاء مقبلـــة، عجـــزاء مـــدبرة لا يُـشتكى قـصر منهـا ولا طـول

اقتضت الواو المشاركة في الإعراب دو المعنى، ولهذا قدر فعل ارتفع بـــه طـــول، أي: ولا يُشتكى طول. والعلاقة الجامعة بينهما علاقة تضاد، والعلاقة هنا علاقة تلازم فالقصر يستدعي الطول، و«لا» بعد «الواو» لتأكيد النفي.

وقد استخدم الشاعر الواو أكثر من غيرها لمعنى الجمع فيها والتعقيب والـــسرعة والسببية، فتنوع معانيها يسر على الشاعر توظيفها في النص بدلالات مختلفة أكثرهـــا الجمع والسببية. فمعنى الجمع فيها يوحي بالتعدد والاسترسال في الوصف والإطالـــة والتنوع. والسببية ترجع إلى الأدلة التي ساقها على صدقه وتعليله الأحـــداث. وهـــذا يوحي بالقلق والاضطراب والخوف من المستقبل المجهول الذي يلقى فيه جزاءه.

وقد وظف كعب الواو توظيفاً دقيقاً في قوله: «أرجو وآمل أن تـــدنو مودتهـــا»

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٢٢٣، ٢٢٤.

(٢) ارجع إلى: دلائل الإعجاز ص ٢٢٦.

فالواو تفيد التشريك في المعنى وحكم الإعراب، وقد تحققا في هذا الموضع، فالفعل الثاني له حكم الأول في الإعراب وشاركه في المعنى أيضاً فقد تنازعا مفعولاً واحداً، والأصل: أن يكون المفعول للأول ويقدر ضميره في الثاني فيقال: أرجو أن تدنو مودتها وآمله، والتشريك يكون بين شيئين يشتركان في كل شيء، والفعلان اشتركا في الفاعل والمفعول والمعنى، فالأمل في معنى الرجاء.

والواو لا تقتضي المشاركة في كل شيء، فقد لا تتجاوز الإعراب نحو: زيد قائم وعمرو قاعد، فالمشاركة هنا في الإعراب دون المعنى، وقولنا: زيد وعمر قائم. يقتضي المشاركة في اللفظ والمعنى، فقائم خبر لأحدهما وليست خبراً عنهما، لأن الخبر يتطابق مع المبتدأ في العدد والنوع، والحذف يقتضي أن يكون المحذوف في معنى المذكور، لأنه لا حذف إلا بدليل، فيجوز الحذف إن دل المذكور عليه (والمذكور هنا على الأرجح خبر الأول)، ليكون دليلاً على ما بعده، مثلما قدرنا المحذوف في الثاني في قوله: «أرجو وآمل أن تدنو مودتها»؛ لأن المفعول المحذوف يقدر ضميراً يعود على المذكور أولاً نحو قولنا: ضربت زيداً وضربه عمرو.

وقول كعب: «إن الأماني والأحلام تضليل» الواو تقتضي المشاركة في الإعراب والمعنى، فالخبر لهما معاً، فتضليل مصدر يقع للواحد فما فوقه، ويقع للنوعين أيضاً لعمومه في العدد والنوع، وقول بعض النحاة «تضليل» خبر لأحدهما دون الآخر وخبر الثاني محذوف، وهذا جائز أيضاً على أن تكون تضليل لفظاً أريد به الاسم لا المصدر، فبعض المصادر استخدمت للدلالة على الذات دون الحدث، وهذا يستوجب أن نقول: إن الأماني والأحلام تضليلان، أو أن يكون الاسم «تضليل» المتأخر خبر على الأرجح للمتقدم فنقول: إن الأماني تضليل والأحلام كذلك، مثل قولنا: أنا وأخي غريب، أي: أنا غريب، وأخي كذلك، والواو على هذا التقدير تقتضي المشاركة في الإعراب والمعنى، والمشاركة في المعنى واجبة ليكون المذكور دليلاً على المحذوف.

والتشريك في الإعراب والمعنى لازم فيما عطف بالواو على الفاعل أو المفعول، مثل قول كعب:

لكنها خلة قد سيط من دمها فجع وولع وإخلاف وتبديل

فالولع والإخلاف والتبديل لها حكم نائب الفاعل «فجع» التي عطفت عليها فحدث الفعل لها جميعها وكذلك الإعراب، ولا يجوز القطع والمخالفة في الإعراب لوجود الواو التي تقتضي الجمع بين هذه الأسماء، والقافية التي تقتضي الرفع، والقطع جائز في سياق المدح أو الذم في قولنا: جاء زيد العادلُ الكريمُ الحليمُ، فيجوز النصب على تقدير فعل بمعنى المدح: أمدح الكريمَ، الحليمَ، وهذا جائز لغياب حرف العطف، فاحتمل الكلام محذوفاً في معنى الجملة، ولا يجوز تقدير عامل بمعنى يخالف معنى الجملة؛ لأن الاستغناء عن العطف في المواضع التي تكون في معنى واحد.

ولا يجوز إسقاط الحرف في قولنا: جاء زيد أو عمرو، لأن المجيء لأحدهما. ولا يجوز: جاء زيد القبيح والجميل، لأن الواو جامعة للصفات والجمال والقبح لا يجتمعان في شيء واحد، ويجوز على تأويل فيكون المعنى: جاء زيد القبيح شكله، والجميل خلقه، فيكون القبح في موضع ليس فيه الجمال.

وقد تأتي الواو للمعاني المتقاربة، قال تعالى: ﴿**فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا**﴾ [آل عمران: ١٤٦] ومثله في الأسماء: ﴿**إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ**﴾[يوسف: ٨٦] وهذا النوع يعطف بالواو، والثاني: تأكيد للأول أو لزيادة فيه، وقد يُعدل عن الواو إلى غيرها من حروف العطف لمعنى خاص، ووجه العلماء عليه العطف بأو في قوله تعالى ﴿**وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً**﴾ [النساء: ١١٢] يراد بالخطيئة ما وقع خطأ، وبالإثم: ما وقع عمداً، فعدل عن الواو إلى أو للتفريق بين المعاني[1].

وقد يكون تكرار المعنى في اللفظ الثاني لمعنى خاص، وقال كعب:

أرجو وآمل أن تدنو مودَّتها ... وما إخال لدينا منك تنويل

ذهبوا إلى أن الواو لمعنى خاص، فالرجاء يكون بمعنى التأميل، والرجاء قد يكون بمعنى الخوف، ومنه قوله تعالى: ﴿**مَا لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً**﴾ [نوح: ١٣] أي: مالكم لا تخافون لله عظمة، وقيل الرجاء ما يتمناه المرء في الحال. والأمل ما يطول حدوثه أو الرجاء في الممكن، والأمل في الممكن المستحيل، فبينهما معنى مشترك،

(١) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب ص ١٦٤.

وجمعت بينهما الواو[1]، وأرى أنه جمع بين مترادفين لتأكيد أمنيته.

والواو توظف في الصفات المتعددة للتنوع والكثرة، ويجب ذكرها في موضع الاختلاف، كقول كعب في سير ناقته:

ولم يبلغها الا عُذافة فيها على الأين ارقال وتغليل

فالإرقال نوع من السير فيه خبب، والتبغيل مشي فيه اختلاف بين العنق والهملجة يشبه سير البغال لشدته. ومثلها عمرو طويل وزيد قصير، العلاقة هنا علاقة تضاد وهي علاقة عقلية. ومنها قول كعب: لا يشتكى قصر منها ولا طول. أي: ولا يشتكى طول، فحذف الثاني لدلالة الأول عليه، وهي علاقة تضاد، وإثبات الواو هنا واجب لاختلاف المعنى.

ويجوز الجمع بين فعلين بينهما تضاد مسندين إلى فاعل واحد نحو: هو يضر وينفع، وقد جاز ذلك لاستدعاء أحدهما الآخر، ومنه قوله تعالى: **﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾** [النجم: ٤٣]، فالضحك والبكاء لا يجتمعان، فهو يضر في حال وينفع في حال، ويبكي في حال ويضحك في حال، فجمعت الواو بين المعنيين المتضادين، لعلاقة التضاد بينهما وإسنادهما لفاعل واحد، فالمخبر عنه واحد.

وتدل على تغاير الصفات، قال تعالى: **﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾** [الحديد: ٣]، وقوله تعالى: **﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾** [غافر: ٣]، ويجوز أن يجتمع الذكر والحذف في سياق واحد، قال تعالى **﴿حم * تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنْ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾**[غافر: ١:٣] حذفت الواو من (العزيز العليم) و(شديد العقاب ذي الطول)؛ لأنهما بمنزلة الوصف الواحد، وذكر الواو في (غافر الذنب وقابل التوب) لاختصاص كل واحدة بمعنى خاص فالله تعالى يقبل التوب بعد أن يغفر، فالمغفرة قبل قبول التوب، فالثانية بسبب من الأولى وترتبت عليها وليست هي هي، فلكل منهما حكمه في المعنى[2].

ويرجح العطف كلما كان التغاير أبين مثل: (الأول والآخر والظاهر والباطن)؛ وقد فسر الحديث ذلك: «أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك

---

(١) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب ص ١٦٥.

(٢) بدائع الفوائد جـ٢/١٢٢.

شيء»[1]. وقد أحسن كعب استخدام العطف وتركه بين الألفاظ والجمل، فقد استخدم الواو للتعدد والتنوع في قوله: «فجع وولع وإخلاف وتبديل» و«الأماني والأحلام تضليل» و«إرقال وتبغيل» وهما نوعان من السير. «نافلة القرآن فيها مواعيظ وتفصيل»، وقال: «بها عنق مبين وفي الخدين تسهيل»، فالجملة الأولى غير الثانية، ومثل: «أرى وأسمع....»، «إنك منسوب ومسئول».

وقد رأى ابن الجوزية أن الصفات إذا ذكرت في مقام التعداد فتارة يتوسطها حرف العطف لتغايرها في نفسها للإيذان بأن المراد ذِكْر كل صفة بمفردها، وتارة لا يتوسطها العاطف لاتحاد موصوفها وتلازمها في نفسها وللإيذان بأنها في تلازمها كالصفة الواحدة، وتارة يتوسط العاطف بين بعضها، ويحذف مع بعض بحسب هذين المقامين.

ومن ذلك: ﴿**الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ**﴾[الحشر: ٢٣]، وقوله ﴿**الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ**﴾ [الحشر: ٢٤] فما بعد الملك في معناه، وما بعد الخالق في معناه فترك العطف.

ومثله قوله: ﴿**أَزْوَاجاً خَيْراً مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ**﴾ [التحريم: ٥] والدليل على أن الواو اختصت بالمخالفة تمام الصفات: ﴿**ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً**﴾[التحريم: ٥] فالثيب من كان لها زوج: المطلق والأرمل والبكر من لم يسبق لها الزواج. والدليل أيضاً قوله: ﴿**وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ**﴾ [الكهف: ٢٢] أتى بالواو قبل العدد «ثامنهم»؛ لأن الكلب ليس منهم بل مغاير لهم، فجئ بالواو للمغايرة وأرى أن هذا الرأي يقدم على من ذهب إلى أنها واو الثمانية.

وحسن الحذف في المعاني المتحدة في الألفاظ والجمل نحو: «عُرضتها طامس الأعلام مجهول» فطامس ومجهول مترادفان. «وعيشهما لحم من القوم «معفور خراذيل» المعفور الملطخ بالتراب والخراذيل الممزق في الأرض، وقال في شجاعة النبي ﷺ:

لا يزال بواديه أخو ثقة مطرح البز والدرسان مأكول

(١) رواه مسلم: ٢٧١٣، وأبو داود: ٥٠٥١، والترمذي: ٢٤٠٠، وأحمد: ٣٨١/٢، والبخاري في الأدب المفرد:١٢١٢.

أي: هو أخو ثقة مطرح البز، وقال في لبوس الصحابة (الدرع): بيض سوابغ قد شكت لها حلق».

وقال في الجمل التي لها معنى واحد: «ضخم مقلدها عبل مقيدها» للدلالة على الامتلاء فحذف الواو لاتحاد المعنى فيهما، وقد اجتمع الحذف في الألفاظ والجمل في قوله:

غلباء وجناء عُلكوم مذكرة ... في دفها سعة قدامها ميل

وقال في شجاعة الصحابة رضي الله عنهم:

شم العرانين أبطال لبوسهم ... من نسج داود في الهيجا سرابيل

واجتمع الحذف والذكر في قوله:

حرف أخوها أبوها من مهجنة ... وعمها خالها قوداء إشمليل

أتى بالواو قبل العم لمخالفة العم والخال والأخ والأب، فالأخيران عصب، وحذف الواو في: [هي] حرف...، قوداء شمليل، لأنها مترادفة، والسياق واحد.

وتزاد بعض الحروف بعد الواو، ومن ذلك «إما» نحو: جاء إما زيد وإما عمرو والواو هي العاطفة.

وقد تأتي لا بعد الواو نحو: والله، لا كلمت زيداً ولا عمراً ولا بكراً، وهي لتأكيد النفي، والأصل في العطف الواو، ويشترط فيها زيادة حرف النفي قبل الجملة نحو: ما قام زيد ولا عمر، وليست «إلا» عاطفة؛ لأن شرط العطف فيها أن تكون بعد إيجاب، وهي منفية في الجملة، ويجوز أن تنفي الجملة «بغير» نحو: ﴿**غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ**﴾ [الفاتحة: ٧] معنى النفي في غير، وزيادة «لا» لتوكيد النفي عن الثاني[1]. والواو لا تقتضي ترتيباً في الألفاظ التي تربط بينها، وهذا ثابت في النصوص الصحيحة، قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ**﴾ [الحديد: ٢٦] الترتيب ليس من جهة الواو بل من جهة ترتيب الأسماء فقدم الأسبق على المتأخر، وقال تعالى: ﴿**كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ**﴾ [الشورى: ٣] قدم النبي ﷺ لأنه المعنيّ بالخطاب وصاحب الرسالة القائمة الجامعة والخاتمة، وقد

(١) ارجع إلى: بدائع الفوائد جـ١/٢٠٢.

سبق الوحي إلى من تقدمه من الأنبياء عليهم السلام، ومن قوله تعالى: ﴿**وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُوا حِطَّةٌ**﴾ [البقرة: ٥٨] وجاء التقديم في: ﴿**وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً**﴾ [الأعراف: ١٦١] وقع التقديم والتأخير وهي قصة واحدة[١]، وقدم الثاني لأهميته فهو القصد.

وقد ناقش السهيلي وضع الواو للترتيب، فذهب إلى أنها لا تدل على الترتيب ولا التعقيب، ودعا إلى وجوب بحث أسباب التقديم والتأخير في العطف بها في كتاب الله والحديث الشريف لعظم منفعة ذلك ومكانته من المعنى[٢]، ومن ذلك ﴿**يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ**﴾[الأنعام: ١٣٠] والرسل من الإنس، وقدم الجن عليهم، لأنهم أسبق في الخلق وللتأكيد على أنهم مرسلون إليهم أيضاً، وقد رجح بعض العلماء أن الجن عصيت قبل آدم عليه السلام وهو المستفاد من قول الملائكة ﴿**أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ**﴾ [البقرة: ٣٠] فقد علموا ذلك من فساد بعض الجن والله أعلم. وقدم الإنس في قوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِينَ الإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ...**﴾ [الأنعام: ١١٢] قدم شياطين الإنس، لأنهم أشد على الأنبياء، وهم خلق واحد من طين، وقد فعلوا بأنبيائهم ما لم تفعله الشياطين، فسموا بالشياطين، لشدتهم في العناد والكفر والفساد.

وقدم الجن في قوله تعالى: ﴿**يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ إِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ....**﴾[الرحمن: ٣٣] قدم الجن؛ لأنهم أقدر على الحركة في الكون وأسبق وأسرع من الأنس، ولهم قدرة على الصعود لاستراق السمع من أهل السماوات، فَجَنَّد الله تعالى لهم شهاباً ثاقباً، فقدموا على من هم أضعف منهم في ذلك.

---

(١) المشهور في الواو أنها لمطلق الجمع دون ترتيب، وهو المختار، وهو مذهب جمهور النحويين وخالف هذا قُطْرب بن المستنير والرَبَعيّ، وهشام وثعلب وتلميذه أبو عمرو الزاهد، وأبو جعفر الدينوري، ارجع إلى: همع الهوامع ١٨٧/٣ وشرح ملحة الإعراب ص ٢٥٧. وقد ذهب مالك والشافعي إلى أنها قد تكون للترتيب، وهذا المذهب له ما يؤيده وليس شرطاً في كل موضع تأتي فيه الواو، فالواو قد تأتي لمعنى الترتيب مثل غيرها من الحروف العاملة التي لها معانٍ في السياق اللغوي.

(٢) ارجع إلى: نتائج الفكر ص ٢٦٦.

وبعض الأسماء قدمت لتقدم تاريخها ولا تدل الواو فيها على الترتيب فترتيبها من جهة تقديم لفظها وليس من الواو، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّسِّ وَثَمُودُ * وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ وَإِخْوَانُ لُوطٍ * وَأَصْحَابُ الأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُبَّعٍ كُلٌّ كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ﴾[ق: ١٢،١٣،١٤] فقوم نوح تقدموا هؤلاء.

وقد تقدم ذكر عاد في الفجر وهم أصحاب إرم ثم ذكر بعدهم ثمود، ثم فرعون، وقوم لوط كانوا زمن إبراهيم عليه السلام، وقد أهلك الله تعالى فرعون مصر وجنوده زمن موسى عليه السلام، وهو متأخر عن إبراهيم عليه السلام، وقد قدم في الخطاب من هم أكثر شهرة في العرب، ومن علموا بهم، ولا يعني ذكرهم الترتيب التاريخي بل قدم من هم أشبه بحال العرب المشركين، والله أعلم، وقوم لوط الشواذ تأخروا، لأن الشذوذ لم يكن في أهل مكة، لكنهم أشبهوا قوم نوح، وقدم المشهور لعلمهم بخبرهم وبقية آثارهم، وسمعوا أمر فرعون ولوط من أخبار أهل الكتاب، وجاء الترتيب في: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى﴾[الليل: ٣] فالذكر سبق الأنثى. والترتيب مستفاد من العدد نفسه لا من الواو في قوله تعالى: ﴿مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾[النساء: ١] وهو عدد قام مقام المعدود والأصل: امرأتين أو ثلاثة أو أربعة، والمؤنث يوصف بمفعل وفُعال وذهب بعض الحمقى إلى أن المراد جمع الأعداد المذكورة، فهن تسع، وهذا حمق وتضليل، فالثابت ألا يزيد الرجل عن أربع، وقد كان أهل الجاهلية يزيدون، فحد الإسلام من العدد المطلق فجعلهن أربعاً، والواحدة أفضل للعدل، الواو في هذا العدد لا تعني الجمع، فلكل عدد عامل مضمر: أي: تزوج مثنى أو زد إلى ثلاث أو زد إلى أربع، ولا زيادة، فلم يسمع في المشهور خماس وسداس وسباع وتساع إلا في النادر ولا يقاس عليه عند كثرة المشهور.

ويقدم الأهم والأعظم والأفضل، قال تعالى: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ [الحج: ٢٧] قدم الراجل على الراكب لعظم أجره على مشقته، ومنه ﴿وَاسْجُدِي وَارْكَعِي﴾ [آل عمران: ٤٣] لأن السجود أفضل وقوله: ﴿مِنْ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ﴾ [النساء: ٦٩] وقد يترتب على ترتيب الألفاظ ترتيب الأفعال، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى

الْكَعْبَيْنِ﴾[المائدة: ٦]. فالوضوء على هذا الترتيب، ومن قوله: **﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾** [البقرة: ١٥٨]، وجاء في الحديث: «... نبدأ بما بدأ الله به....»[(١)]، فبدأ ﷺ بالصفا، والترتيب قائم على اللفظ وليس على الواو، فوضع اللفظ في الكلام أساس الترتيب الواو نسق جامع بينهما.

وللواو مواضع اختصت بها، فقد اختصت الواو بالجمع في افتعل الذي يدل على المشاركة نحو: اختصم عمرو وزيد. وبناء تفاعل: تخاصم عمرو وزيد، والفعل لهم على سواء، وارتفعا به، ويجوز تقديم الثاني على الأول دون خلل في الدلالة: اختصم زيد وعمرو، وتخاصم زيد وعمرو، ولا يستغنى عن المعطوف، لدلالة البناء على طرفين اشتركا فيه فلا يجوز اختصم زيد أو تخاصم زيد، لعدم جواز الاستغناء عن الطرف الثاني.

ومثل ذلك الأخبار التي تدل على مثنى أو جمع فاستوجب العدد في المبتدأ والواو حاصل الجمع نحو: زيد وعمرو مجتهد، وزيد وعمرو ومحمد مجتهدون. وكذلك المبتدأ الذي يدل على عدد نحو: هذان عمرو وزيد، وهؤلاء عمرو وزيد ومحمد، والبدل الذي يبدل من عدد نحو: جاء أخواك عمرو وزيد، وإن إخوتك عمراً وزيداً ومحمداً مصلحون. وما دل على قسمة نحو: المال بين زيد وعمرو.

وقد تقع الفاء موقع الواو ومن ذلك قول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلٍ بسقط اللوى بين الدَّخُول فحَوْمَلِ[(٢)]

قيل المعنى: بين الدخول وحومل، وأجاز الكسائي العطف بالفاء وثم وأو في هذا الموضع[(٣)].

واختصت الواو بجمع الخاص على عكسه، قال تعالى: **﴿وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾** [البقرة: ٩٨] عطف الخاص فيها على العام، وقوله تعالى: **﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِناً وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾** [نوح:٢٨] عطف العام فيها على الخاص.

---

(١) صحيح، رواه مسلم وابن ماجه والدارمي.

(٢) الديوان ص١١٠، سقط اللوى: منقطع الرمل، والدخول فحومل: قيل إنهما موضعان شرق اليمامة.

(٣) همع الهوامع ١٨٧/٣.

واختصت بجمع المرادف على مرادفه، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦] وجاء في الحديث: «ليلنّي منكم ذوو الأحلام والنهى»، وقال كعب: «إن الأماني والأحلام تضليل»، «وأرجو وآمل أن تدنو مودتها»، «إنك منسوب ومسئول»، وقال:

زالوا فما زال أنكاس ولا كُشُف عند اللقاء ولا ميل معازيل

كلها في معنى واحد وجمعت الواو بينها.

وتشاركها أو في الجمع بين المترادفات: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً﴾[النساء: ١١٢]، وقال كعب:

أكرم بها خلة لو أنها صدقت موعودها أو لو أن النصح مقبول

واختصت بعطف النعت، نحو: العقاد الكاتب والمؤلف والأديب أثرى الثقافة العربية، والأفصح ترك الواو؛ لأنها في معنى واحد، قال كعب:

أمست سعاد بأرض لا يبلِّغها إلا العتاق النجيبات المراسيل

والمعنى: يبلغها النوق العتاق والنجيبات والمراسيل.

واختصت بالاقتران بإما مكسورة الهمزة نحو: قال تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾ [الإنسان: ٣] والاقتران بلا للنفي، ولكن العطف يكون فيها للواو ولا ولكن لتأكيد النفي. قال تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠] أي: ولكنه رسول الله ﷺ، فعطفت الواو جملة على جملة، فأفادت لكن الاستدراك بعد نفي الأبوة عنه لهم. وقيل يضمر العامل بعد لا، وقيل العطف في المفردات، ولا لتأكيد النفي، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ* وَلا الظُّلُمَاتُ وَلا النُّورُ * وَلا الظِّلُّ وَلا الْحَرُورُ﴾ [فاطر: ١٩، ٢٠، ٢١] تركت لا لقربهما ولالتصاقهما به، وزيدت فيما بعد عنه لتأكيد النفي. والله أعلم، فالأعمى والبصير لا يحتاجان تأكيداً، فهما من الأحيان، وأكد ما دون ذلك، وقيل هي زائدة لأمن اللبس[1].

واختصت بعطف ما زاد عن العقد من أحد وعشرين إلى تسع وتسعين، وقد

(١) ارجع إلى: الكشاف جـ٣/٦٣١، والقرطبي ١٤/٢٧٢، وهمع الهوامع ٣/١٨٨.

ذكر السيوطي أنها اختصت بالعطف على النيف (من أحد إلى ثلاثة) على ألفاظ العقود[1]، والمشهور أنها في العدد المفرد عند عطفه على ألفاظ العقود.

وذهب بعض العلماء إلى أنها اختصت بالعدد «ثمانية» فتقترن به في الإحصاء لتكون دليلاً على تمام الثمانية، ويراد بها الواو التي تأتي بعد العدد سبعة، فتكون الثمانية تمامه ولا تتجاوز الثمانية، فعرفت بها، وفي ذلك أربعة شواهد احتج بها أصحاب هذا الرأي[2]:

الشاهد الأول: قوله تعالى: ﴿**التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنْ الْمُنكَرِ**﴾[التوبة: ١١٢] الواو في آخر الأسماء (والناهون عن المنكر) واو كمال الثمانية، فقد استوفت العدد بالمعطوف بعدها. والشاهد الثاني: ﴿**عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِنْكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً**﴾ [التحريم:٥] جاءت الواو بعد الوصف السابع.

والشاهد الثالث: ﴿**سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْماً بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ**﴾[الكهف: ٢٢].

الشاهد الرابع- قوله تعالى: ﴿**وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**﴾[الزمر: ٧١] قيل الواو في (وفتحت) واو الثمانية، فأبواب الجنة ثمانية ودليل ذلك أنها حذفت في الحديث عن النار: ﴿**حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**﴾ [الزمر: ٧١].

الشواهد الأربعة أدلة على أن الواو العاطفة في هذه المواضع ملازمة للمعدود الثامن أو العدد الثامن فتصحبه للتنبيه عليه. وهذه الشواهد موضع نظر، ويمكن توجيه الواو فيها على وجوه أخرى غير العدد، وهذه الشواهد لا تكفي لإقامة قاعدة عامة تستوجب إثبات الواو قبل العدد «ثمانية»، فشرط القاعدة التعميم والاطراد.

---

(١) همع الهوامع ١٨٨/٣.

(٢) أصحاب هذا الرأي محمد الحريري (٥١٦ هـ) وابن خالويه، قالا: العرب إذا عدوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية إيذاناً بأن السبعة عدد تام وما بعده مستأنف، وساقوا الأدلة التي نعرضها لك. وقد ذكر ذلك السيوطي عنهما ١٩١/٣، ومن أشد مخالفي هذا الرأي السهيلي وابن القيم الذي تأثر بالسهيلي، ونقل عنه آراءه في (كتابه نتائج الفكر في النحو) إلى كتابه (بدائع الفوائد).

وهذه الشواهد ليست قطعية فيها، فالواو يؤتى بها للدلالة على التعدد والاختلاف والتضاد في المعاني، وتحذف من الألفاظ المترادفة أو التي تأتي لموصوف واحد في معنى واحد، للدلالة على اتحاد الموصوف والمعنى وللاختصار أيضاً، وتذكر في مواضع المخالفة نحو: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى * وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٣،٤٤] وليس من المستساغ أن نقول: أضحك أبكى أمات أحيا دون الواو، لتقابل المعاني، ومثله: (الأول والآخر والظاهر والباطن) وتذكر في الأسماء المتباينة نحو: جاء زيد وعمرو ومحمود، ولا يجوز حذفها، فيحتمل الكلام بدل الغلط: جاء زيد، عمرو، محمود. وحسن حذف الواو في: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ* ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[البروج:١٤-١٦] واطرد الحذف في أسماء الله الحسنى وصفاته التي في معنى واحد نحو: (الرحمن الرحيم) و(العزيز العليم) و(شديد العقاب ذي الطول) ترك العطف لاجتماع هذه الصفات في ذاته، ويفرق بالواو بين الصفات التي جاءت لمعان خاصة، والتي فيها زيادة في المعنى للتنوع والزيادة، أو للدلالة على المخالفة نحو: (الأول والآخر والظاهر والباطن).

وقد تأول ابن الجوزية الواو في الشاهد الأول: (الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر) أن الصفات إذا ذكرت في مقام التعداد يجوز حذف الواو منها إن اتحد موصوفها وتلازمت في سياق واحد للإيذان بأنها في تلازمها كالصفة الواحدة، وقد حسن الحذف في (التائبون العابدون السائحون الساجدون)؛ لأنها لموصوف واحد وتلازمت، وهي بمنزلة الصفة الواحدة، ثم اختلفت الصفتان (الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر) فذكرت الواو للتنوع أو التغاير، فحسن إدخال الواو للتباين في المعنى.

ومثله قوله تعالى: (مسلمات مؤمنات قانتات) الصفات لزوجات اجتمعت فيها صفات متقاربة، فلما تغايرت حسن إدخال حرف العطف في (ثيبات وأبكاراً) التغاير فيها ظاهر فالثيوبة غير البكارة ولا يجتمعان فتعين العطف، لأن المقصود التنويع في الثيبات والأبكار وفي كل منهما صفات ترغّب الأزواج فيهن، فالثيب فيها العقل والحكمة والتجربة والمودة والبكر فيها المداعبة والصبوة والرعونة التي تحبب الرجل فيها[1].

(١) بدائع الفوائد جـ٢/١٢٢،١٢٣.

وزيدت الواو في (وثامنهم كلبهم)؛ لأنه لا يدخل في تعداد أصحاب الكهف، فليس داخلاً في المحكي بالقول، فدلت الواو على عدم دخوله فيهم، وذهب السهيلي أن الواو زيدت قبل الثمانية للنص على العدد سبعة مثل: زيد فقيه ونحوي أيضاً. فقولك: ونحوي، تأكيد الأول فزاد عليه ، وذهب السهيلي إلى أن الواو لزمت قبل العدد «ثامن» للدلالة على انقضاء العدد[1].

والواو في الشاهد الرابع في: (وفتحت أبوابها) أي أبواب الجنة مفتوحة استعجالاً لهم، وهذا شأن الكريم لا يغلق باباً بل يخليه مفتوحاً، فجاءوها بعدما فتحت و لم ينتظروا دخولها، وقال في شأن أبواب النار: (حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها) أي فُتِّحَت في وجوههم، وهذا أبلغ في مفاجأة المكروه، فكبوا فيها فجأة دون إمهال، وليس لهم جواب كالذي قيل لأهل الجنة.

وقولهم إنها واو الثمانية لا وجه له ولا دليل عليه، وهو توجيه بعيد[2]،وذهب بعض العلماء إلى أن العطف وتركه في هذه الشواهد من عرف العربية في الخطاب، وهذا الرأي مطلق؛ لأن ترك العطف عن أسباب ذكرها العلماء، وقال بعضهم الصفات قبل الواو في هذه الشواهد متعلقة بالعامل المتقدم، وما بعد الواو مقطوع عنه، وقيل الواو للتنبيه على ما يأتي بعدها. والأرجح أن الواو تأتي للمعاني المتباينة وللتنوع والمخالفة، وتسقط في سياق الترادف والاتحاد لموصوف واحد.

الفاء: يستخدم في الجمل حرفاً من حروف المعاني فيدل على معنى في التركيب، وهي في العطف موضوعة للتعقيب، وقد تكون لمعنى التسبب والترتيب، وهما راجعان إلى معنى التعقيب، فالثاني يكون في عقب الأول والسياق اللغوي هو الذي يقضي في دلالتها التي تزيد عن معنى التعقيب، فهو الأصل فيها، ويل الأصل فيها الترتيب، وهما بمعنى واحد، فقولنا: جاء زيد فعمرو، يعني عمرو في عقبه وأنه في المجيء بعده، وهذا غير مستفاد من: جاء زيد وعمرو. فهما متساويان، وإن شئت أطلقت فقدمت وأخرت: جاء عمرو وزيد، والمعنى الواحد، وليس كذلك في الربط بالفاء التي تفيد

---

(١) نتائج الفكر في النحو ص ٢٦٤.

(٢) وذهب السهيلي إلى تقدير محذوف في (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها) عطف بالواو على محذوف. نتائج الفكر ص ٢٦٢، وقد استطاع أن يستخلص ابن القيم أفكار السهيلي في هذه الواو وساق الأدلة لها وبرهن على رأيه، فكتابه بدائع الفوائد متمم كتاب السهيلي نتائج الفكر، والقول إنه نقل كثيره عنه دون جهد له فيه ليس بشيء.

التشريك في الحدث، ولكن على ترتيب فيه، ومنه قولنا: ليدخل العلماء فالشيوخ، فالشباب، فالصبيان، أي مرتبين، والقاضي في ذلك السياق، فقد تفيد السرعة، أو منها صنائع الأنبياء في التوبة، كقوله تعالى في حق داود عليه السلام: ﴿**وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ * فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ...**﴾[ص: ٢٤،٢٥] فظن بمعنى تيقن، فسارع إلى الاستغفار فكان الغفران أسرع إليه. ومنه قول موسى عليه السلام: ﴿**قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**﴾ [القصص: ١٦] فالأولى سببية والثانية استجابة تعقيبية سريعة على اعترافه بالذنب، وهذا من واسع رحمته سبحانه الجامع للرحمة العظمى فهو الرحمن الرحيم، والله أعلم.

وقد تأتي لمجرد الترتيب دون السرعة، ومنه قوله تعالى: ﴿**أَنزَلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً**﴾ [الحج: ٦٣] قيل: فتصبح ذات نبات، وهذا يستغرق وقتاً، وأرى اجتهاداً أن «مخضرة» أي: ذات لون أخضر، وهذا اللون يأتيها في وقت قصير لا يتجاوز نصف يوم، وهو المستفاد من «تصبح»، وهذا اللون حيوانات دقيقة (طفيليات) بالتربة نشطت بنزول الماء وتزداد نمواً في ضوء ظروفها الخاصة، وقد استطاع العلماء استخلاص وقود منها، وهم يتوسعون في زراعة مساحات منها لتكون بديلاً للنفط، والله أعلم، فتصبح على هذا الوجه الحديث لا يعني التحول بل فترة الصباح؛ لأن نمو الطفيليات أسرع في الليل، والله أعلم.

ومن معاني الإبطاء فيها: تزوج فلان فوُلد له، أي بعد مدة الحمل[1].

وقد أتت الفاء في بعض المواضع فيها اختلاف عما تقدم لمعنى خاص استوجب ذلك، ومنها قوله تعالى: ﴿**أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا**﴾[الأعراف: ٤] وشدة البأس تسبق الإهلاك فهو النهاية. قالوا المعنى: أردنا إهلاكها، فجاء في الماضي تحقيقاً للإرداة والحدوث، لأنها سبقت زمن الحكي وأرى أن «أهلكناها» صفة للقرية، أي: هذه القرى المهلكة. وهي كثيرة –ابتعت أولياء من دون الله– (فجاءها بأسنا بياتاً أو هم

---

(١) وقد عطف مفصل على مجمل في قوله تعالى: (فأولهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه) [البقرة: ٣٦] فالإخراج تفصيل، ومثله: (ونادى نوح ربه فقال) [هود: ٤٥]. وقد أتت الفاء بمعنى ثم في قوله تعالى: (ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً) [المؤمنون: ١٤]

قائلون) فوقع العطف على محذوف مقدر وهو المستفاد مما قبلها[1]، والله أعلم. وهذا كثير في القرآن الكريم ومنه: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ....﴾ [البقرة: ١٣٣] والمعنى: أم كنتم غائبين أم كنتم شهداء، وهذا دليل على أن الذي يأتيه وحي من عند الله، فقد أبلغه ما غابوا عنه، والمحذوف معلوم من المذكور فأم أفادت أن الثاني خلاف المتقدم. وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨] والاستعاذة واجبة قبل الشروع في القراءة.

والإخبار بالماضي يعني في ظاهره الانتهاء، وليس بالمراد في (قرأت) بل المراد الشروع فيها، فجاءت في الزمن المنقطع للدلالة على العزم الذي يستوجب التفكير في آياته وتدبرها، والشيطان يحول دون ذلك فاستقو عليه بالله تعالى لتخلص في القراءة.

وجاء في الحديث: «فصلي الصبح حين طلع الفجر»[2]، وطلوع الفجر وقت الابتداء بها، ومثله: «صلى الظهر حين زالت الشمس» أي: ابتدأ الصلاة بعد زوال الشمس عن كبد السماء، فالسياق الحَكَم في المعنى واعتبار حال الفعل وعلاقته بالعالم الخارجي، ولم تأت الفاء لترتيب أو تعقيب في قصيدة كعب، وقد أنكر الفراء الترتيب في الفاء مطلقاً، وقد استدل بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً﴾ [الأعراف: ٤] وليست بدليل في هذا الموضع، وقد ثبت ما يفيد الترتيب.

والفاء تكون للسببية، ومنه قوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥] و﴿فَرَاغَ إِلَى أَهْلِه فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ * فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ﴾ [الذاريات: ٢٦،٢٧] أي: ليأت بعجل سمين، ليقدمه إليهم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] فالسرقة سبب في قطع اليد، فقطع اليد مترتب على السرقة، فهي سببه، فاقترن القطع بالسرقة، ومن ذلك قول النبي ﷺ «من أحيا أرضاً ميتة فهي له»[3]. فعلة تمكن من الأرض إحياؤها. ومنه قوله ﷺ «سها رسول الله في الصلاة فسجد»[4]، ترتب

---

(١) قبلها قوله تعالى: (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دون أولياء قليلاً ما تذكرون) [الأعراف: ٣] وقد وقع الإخبار بالأهم؛ لأنه القصد في الاعتبار. وقد ذكر القرطبي اختلاف العلماء فيها جـ٧/١٣٣، والرأي عندي أن العطف واقع على محذوف.

(٢) ارجع إلى: النسائي، كتاب المواقيت، باب آخر وقت الظهر، رقم ٥٠٢، حديث حسن.

(٣) رواه أحمد في مسنده وأبو داود والترمذي عن سعيد بن زيد رضى الله عنه.

(٤) رواه البخاري، وفتح الباري جـ٣/٩٢ وارجع إلى: الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، ٣/٢٥٤،٢٥٥.

السجود على السهو. ومنه قوله تعالى: ﴿**إِنْ كُلٌّ إِلاَّ كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ**﴾ [ص:١٤] أي: فاستوجب كفرهم عقاب الله، فالكفر سبب العقاب.

وقد قدم الفقهاء المذكور أولاً في الكفارات بحسب الترتيب دون التسوية، في قوله تعالى: ﴿**... فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ * فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً.....**﴾[المجادلة: ٣،٤] فالكفارات على الترتيب، فإن عجز عن الأولى فالثانية ثم الثالثة، والتخيير في «أو»، قال تعالى في كفارة اليمين: ﴿**... فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ....**﴾[المائدة:٨٩] خيَّر في الكفارات الثلاث، وعقب عند عدمها بالصيام[١].

وللفاء ثلاثة وظائف عند ابن جني:

- أن تكون للعطف والاتباع جميعاً نحو: قام زيد فعمرو، فقيام عمرو عقيب زيد بلا مهلة وهو اتباع.

- أن تكون الفاء بالاتباع (التعقيب) دون العطف، والثاني لا يدخل في إعراب الأول ولا يشاركه في الموضع وذلك في المواضع التي يكون الأول فيها علة للثاني، والثاني قائم عليه، وهو ما فيه معنى الشرط، فالجواب جزاء الشرط، والجزاء تمام معناه، نحو: إن تعمل صالحاً فالله مجازيك، الفاء للاتباع مجردة من معنى العطف، ومثله: إن تقم فأنا أقم معك، فالفاء للجزاء عند ابن جني وليست للعطف، والفاء وحدها صاحبة هذا المعنى[٢]، وهذا عند ابن هشام يدخل في السببية، فالجزاء سببه العمل الصالح والقيام سببه قيام الأول[٣].

والفاء حرف ربط في هذا الموضع وهي واجبة في المواضع التي ليس فيها جزم، لاحتمال استقلال جملة الجزاء في المعنى، والفاء وحدها التي تربط الخبر بالمبتدأ، والأصل في الخبر أن لا يعطف على المبتدأ إلا أن يكون المبتدأ اسم موصول أو بمعنى اسم الموصول في جملة بمعنى الشرط نحو: الذي يأتيني فهو مكرم.

---

(١) القرطبي جـ٦/٢٤١.

(٢) سر الصناعة جـ١/٢٢٥.

(٣) شرح قصيدة كعب ص ٥٠.

ودخلت الفاء جواب أمَّا لما فيها من معنى الشرط نحو: أما زيد فمنطلق، قيل أمَّا بمعنى مهما أي: مهما يكن من أمر فزيد منطلق، فحذف مهما وما بعدها، وتأخرت الفاء إلى منطلق، ويجوز حذفها للضرورة، قال الحارث بن خالد المخزومي[1]:

فأمَّا القتالُ لا قتالَ لديكم ولكن سيراً في عرض المواكب

أراد: فلا قتال، فحذف الفاء للضرورة. وجاء معنى الشرط في قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ**﴾ [الجمعة: ٨] وقعت الفاء في معنى جواب الشرط، وقد توسعنا في بسط ذلك في الجملة الشرطية.

والفاء في جملة الجزاء ليست بعطف -عند ابن جني- بل دخلت توصلاً إلى المجازاة بالجملة الاسمية أو الجملة التي يجوز أن يبتدأ بها فوجب ربطها بالشرط بالفاء، لئلا تقطع عنها، فيتصل أول الكلام بآخره، وتركت في الفعل المضارع لعمل أداة الشرط فيه، ولا يجوز قطع المعمول عن العامل، والجزم يستوجب عاملاً، وهو أداة الشرط، ويعقد وقوع الفعل بفعل آخر، وهذا ممتنع في الأسماء فوجبت الفاء الاسمية التي وقعت جزاء، والفاء للسببية وليست للعطف؛ لأنها لا تستوجب حكماً إعرابياً في الاسم بعدها فهي للعلة فقط، ومثلها الفاء التي تدخل على الجملة الإنشائية في جواب الشرط نحو: إن يكذب فاضربه، وإن يصدق فلا تضربه، الفاء للعلة وليست للعطف، وهي واجبة في الجملتين، لأن الأولى أمرية والثانية نهيية، وكل واحدة منهما يجوز أن يبتدأ بها فتقول: اضرب زيداً ولا تضرب زيداً، فجيء بالواو لربطهما بالشرط. وهي عند ابن جني لربط دون العطف، ولا يترتب عليها حكماً في الإعراب، وفاء العطف تستوجب اتباع المعطوف المعطوف عليه في الإعراب، والدليل على أن الفاء في جواب الشرط لربط الثانية بالأولى دون العطف أن إذ وإذا تبدلان منها في الربط فتقع في جملة الجزاء، ومنها قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾[الروم: ٣٦] فإذا في معنى إن، فوقعت جواباً لما فيها من المعنى المطابق، وإذا هنا المفاجأة، فالقنوط منهم سريع. ومثله: خرجت فإذا زيد، فإذا بمعنى المفاجأة. أي: خرجت ففاجأت زيداً أو ففاجأني زيد، فبناء فاعل يكون من اثنين. والفاء في قولنا:

---

(١) المقتضب ٢/٦٩، وسر صناعة الإعراب ١/٢٣٧.

حسبته شكرني فأشكره، ليست عاطفة، فالمعنى إن شكرني شكرته، والفاء للسببية، ومثله: دعوتك فلم تجبني؟ على معنى اللوم، فتقول: فقد أجبتك اليوم، والمعنى: ولهذا أجبتك اليوم، ولافاء هنا لربط الجملة بما تقدم وليست بعاطفة، فالفاء عقدت ما بعدها بما قبلها، وليست بنسق. ومثل ذلك ضربته فبكى، وأحسنت إليه فشكر؛ فهي للسببية دون العطف عند ابن جني، وابن جني من أخص معانيها.

- أن تكون زائدة، وهي المواضع التي تستوفي المعنى بحذفها دون خلل به، ومنه قوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤] أي: وثيابك طهر، و﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المدثر: ٥] أي: الرجز اهجر: ﴿وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ﴾ [المدثر: ٧] أي: لربك اصبر. والفاء في فكبر وفاهجر دخلت على معنى جواب الجزاء مثلما دخلت في (قم فأنذر) فالفاء في جواب الطلب، والفاء عند ابن جني زائدة[١].

والفاء لها ثلاث وظائف نصية، عند ابن هشام:

الأولى- أن تأتي في الكلام لمجرد السببية والربط قال تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ١] الفاء سببية فمجيء الجملة الأولى سبب في وجوب حدوث الثانية، فالثانية سبب للأولى، فالصلاة والأضحية يوصلان إلى الكوثر، فإعطاء الكوثر استوجب الصلاة والنحر لله تعالى.

وذهب كثير من العلماء إلى أن الفاء في الآية لمجرد السببية والربط، وليست للعطف في الآية؛ لأنه لا يعطف الإنشاء على الخبر، واستدلوا بقول امرئ القيس[٢]:

وإن شفائي عَبْرَة إن سفحتُهَا وهل عند رسم دارس من مُعَوَّل[٣]

وهي في رواية ابن جني بالفاء في «فهل»، والمعنى عنده: إن شفائي أن أسفح عبرة، إذا كان الأمر على ما قدمته من أن البكاء شفاء، فهل لي من بكاء أشفي به غليلي، واستحسن العطف على هذا المعنى، فليس المراد الاستفهام نحو قولك: قد أحسنت إليّ فهل أشكرك، أي: فلأشكرنك[٤]. ورأى ابن هشام أن الاستفهام في

---

(١) ارجع إلى: سر صناعة الإعراب جـ١/٢٣٢ والقرطبي ١٩/٤٨.

(٢) ديوان امرئ القيس، ص١١١، ط دار الكتب العلمية، وهي بلفظ «وهل».

(٣) سر الصناعة جـ١/٢٢٨.

(٤) ديوان امرئ القيس، ص١١١، والشعر والشعراء جـ١/١٠٥، وروي: فهل عند رسم.

البيت مراد به الإنكار وليس المراد به طلب الجواب.

وتكون لمعنى السببية نحو: إن جئتني فأنا أكرمك، فالإكرام سببه المجيء إليه، ولو كانت عاطفة كان ما بعدها شرطاً، واحتيج للجواب[1]. وهذا عند ابن جني تعقيب وليس عطفاً، والتعقيب والعطف في نحو: الذي أكرمني فشكرته زيد، الفاء حرف عطف، أو الإكرام عليه لوقوع الشكر، فهي للعطف والسببية، ومثله: الذي ضربته فغضب زيد، الفاء للسببية[2]،وجمعت الفاء السببية بين مضمون بيتين، هما:

لكنها خلَّة قد سيط من دمها فجع وولع وإخلاف وتبديل

فما تدوم على حال تكون بها كما تكون في أثوابها الغول

من سجايا هذه المرأة الإفجاع بالمكروه والكذب في الخبر والإخلاف في الوعد، وتبديل خليل بآخر، فلما جبلت على ذلك لا تدون على حال، فتتلون على وجوه كما تتلون الغول، وهي –حسب اعتقاد الجاهليين– إناث الشياطين، وهي أخبث لقدرتها على التلون في كل وقت، ثم أتى بالواو في البيت الذي يلي ذلك:

ولا تمسك بالعهد الذي زعمت إلا كما تُمسك الماءَ الغرابيل

ولا تمسك: عطف على «فما تدوم»، وإخلاف العهد جاء دليلاً على عدم ثباتها على حال[3]. فتحققت عن ذلك نتيجة سببية أن لا يوثق بها، فليست أهلاً للثقة:

فلا يغرنك ما منت وما وعدت إن الأماني والأحلام تضليل

الفاء لمحض السببية، كالواقعة في جواب الشرط، لأن ما قبلها خبر، وما بعدها طلب وعطف أحدها على الآخر، وعطف الطلب على الخبر لا يجوز على الصحيح، والعكس كذلك، كقولك: زيد كاذب فلا تَغترَّ بقوله، لا يجوز العطف بينهما؛ لأن «لا» ناهية، والفعل بعدها في موضع جزم، والنون توكيد، كقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ**﴾ [إبراهيم: ٤٢][4].

---

(١) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب ص ٥٠.

(٢) شرح صناعة الإعراب جـ١/٢٢٤.

(٣) شرح قصيدة كعب ص ١٤٢،١٤٣.

(٤) شرح قصيدة كعب ص ١٥٠،١٥١، أجاز ابن جني وابن مالك وغيرهما دخول النون على الفعل الذي سبق بلا النافية مثلما لحقت بالمسبوق بلا الناهية، تمسكاً بظاهر قوله تعالى: (ادخلوا مساكنكم لا يحطمنك سليمان وجنوده) [النمل: ١٨]، وقوله: (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) [الأنفال: ٢٥]، وقال الشاعر:

تالله لا يحمدن المرء مجتنباً فعل الكرام وإن فاق الورى حسبا

ووصف الشاعر صفات سعاد فقال: «قد سيط من دمها فجع وولع وإخـــلاف وتبديل»، «فما تدوم على حال تكون بها.....»

هذه الصفات ترتب عليها عدم ثباتها على حال واحدة، فالفاء للسببية، لما جبلت عليه من الفجع والإخلاف والتبديل لا تدوم على حال، و«تدوم» تامـــة: تامـــة لا ناقصة، وما نافية، وليست ظرفية، ولهذا دخلت على المضارع [1].

الثانية- أن تأتي لمحض العطف، قال تعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَـــى * فَجَعَلَـــهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾ [الأعلى: ٤،٥] ومنه: جاء زيد فعمرو.

والثالثة- أن تأتي للسببية والعطف في الجمل والصفات ومنه قوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، وقال تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَـــاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧] وجاءت الفاء في عطف صفة بسبب مما عطفت عليه قال تعالى: ﴿فَالزَّاجِرَاتِ زَجْراً * فَالتَّالِيَاتِ ذِكْراً﴾ [2] [الصافات: ٢،٣] الفاء للعطـــف عند القرطبي، وهي للسببية والعطف عند السيوطي، وقيل أفادت الترتيب في الصفات، وهو المشهور فيها نحو: ادخلوا: الأول فالثاني فالثالث، دلت على ترتيـــب وضـــعهم والعدد، أو يقع الترتيب على التفاوت نحو: خذ الأفضل فالأكمل، والتـــالي في الآيـــة اللاحق بما قبله [3]. وقد ترتيب حسب موصوفها نحو:رحم الله المحلقين فالمقصرين [4].

والمشهور أن تأتي للعطف السببي في الجمل، قال كعب[5]:

بانت سـعاد فقلبـي اليـوم متبـول متـــيم إثرهـــا لم يفـــد مكبـــول

الفاء فيه للسببية والعطف، وذهب إلى هذا ابن هشام، فقدان ســـعاد ســـبب في اعتلال القلب. وعطف الجملة الاسمية على الفعلية جائز نحو: قام زيد وعمراً أكرمته، ورجح الرفع في عمرو؛ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما.

قال كعب: «يغدو فيلحم ضرغامين» أي: ليطعم ضرغاميه لحماً، يريد النبيﷺ بين أصحابه رضي الله عنهم في الحرب، وقد وظف كعب الفاء في الربط بين الأبيات،

---

(١) شرح قصيدة كعب ص ١٣٩.

(٢) ارجع إلى: القرطبي جـ١٥/٥١ والصافات قيل الملائكة.

(٣) أخطأ القائل: جاءنا البيان التالي:، والصواب الآتي: جاءنا البيان الآتي، فالتالي الذي سبقه أول فتلاه.

(٤) القرطبي جـ١٥/٥٢ .

(٥) شرح قصيدة كعب ص ٥١.

فقد قال معقباً على ما قاله أخلاؤه والوشاة:

فقلت خلوا سبيلي لا أبالكم فكل ما قدّر الرحمن مفعول

الفاء في «فقلت» للتعقيب على قولهم، وهو الأصل فيها، والفاء في «فكل» للربط والسببية.

ثم : حرف عطف، ولفظها للفظ «الثّمّ» وهو زمّ الشيء بعضه إلى بعض، يقال: كنا أهل ثمة ورمَّة، والثمة سد الفرجة، ومعنى العطف قريب من هذا؛ لأنه ضم شيء إلى شيء بينهما مهلة[1]. وتعطف ثم بين الألفاظ والجمل وتفيد التشريك في الحكم والترتيب في المعنى على المشهور من الفصيح. وقد لا تعني «ثم» الترتيب، قال تعالى: **﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ﴾**[يونس: ٤٦] ثم لا تقتضي الترتيب في المعنى بل ترتيب الجمل فقط كقولنا: زيد عالم، ثم هو كريم، والمعنى: الله شهيد على محاربة المشركين وتكذيبهم إياك[2]، ثم إلينا مرجعهم، وقيل: الله شهيد على ما يفعلون في الآخرة وهم عجزة نادمون على ما سلف منهم، وثم على هذا المعنى تفيد الترتيب[3]. وقيل «ثم» بمعنى الواو، فلا تقتضي ترتيباً على هذا المعنى.

وقد ذهب قطرب بن المستنير إلى أن ثم قد لا تفيد الترتيب، واستدل بقوله تعالى: **﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾** [الزمر: ٦] وهذا لا شيء فيه، لأن خلق حواء من آدم جاء بعد خلق آدم، والدليل قوله تعالى (وخلق منها) أي من «آدم»، والمراد بالنفس الأصل الأول أو الذات، **﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾**[النساء:١] يراد التشريك في الخلق لا الترتيب الذي أشارت إليه الآية الأولى[4]. واستدل كذلك بقوله تعالى: **﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الإِنسَانِ مِنْ طِينٍ * ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ * ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ...﴾**[السجدة: ٧،٨،٩] زعموا أن (ثم سواه ونفخ فيه من روحه) جاءت بعد

---

(١) ارجع إلى: بدائع الفوائد جـ١/٩٥ وهمع الهوامع جـ٣/١٩٥

يقال: ثمت البيت: سد فرجته بالثمام، وفيها لهجة أخرى: فم، قلبت الثاء فاء لمجاورة مخرجيهما وللهمس فيهما والرخاوة، ومثلها: جدث، وجدف، وجاء فيها: ثمت (بالتاء الساكنة).

(٢) التبيان ، دار الجيل، بيروت جـ٢/٦٧٥

(٣) ارجع إلى: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي جـ٨/٢٩٦

(٤) ارجع إلى: همع الهوامع جـ٣/١٩٥

(ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين) تعقيب على خلق الإنسان الأول «آدم» الذي خلق من طين، ولكن نسله الذين تعاقبوا من بعده لم يخلقوا من الطين مباشرة مثل أبيهم الأول بل من مني، وقوله (ثم سواه ونفخ فيه من روحه) متعلق بالطين، فالحديث عن مراحل الطين، ولكن الحديث عن السلالة جاء بعد أن خلق، فثم عطف «جعل» على «بدأ» ولكن «سوّاه» معطوف على خلق. والمعنى: خلق الأول طيناً ثم سواه ثم جعل ذريته من ماء يخرج منه. والفائدة من الإتيان بجعل الذرية من ماء لإظهار المخالفة بين الأول الذي خلق من طين خالص في بدئه وسلالته التي خرجت للحياة بماء منه، هذه المفارقة لتبيين الإعجاز في الخلق فأتي بالمتباينين متجاورين لهذا، والعلة في مجيء النسل قبل نفخ الروح أن بدء الخلق تساوى فيهما، لأن نفخ الروح يأتي بعد تمام الخلق، فأخرها ليخبر بها عن المخلوق من طين مباشر عمن أتي من ماء، فهما في عداد الأموات ثم سوى الطين وسوى الماء أيضاً، ونفخ في الطين بعد أن سواه ونفخ في الماء بعد أن سواه، وتأخير «ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين» يستدعي ذكر تسويته (الماء). وقد يكون المراد (سواه ونفخ فيه من روحه) الماء، وهي على هذا مرتبة ولا شيء فيها[1]. واستدلوا أصحاب هذا الرأي بقوله تعالى: **﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾**[الأنعام: ١٥٣، ١٥٤] قوله (وصاكم به) تعقيب على قوله: **﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾** [الأنعام: ١٥٣] هذا تمام الآية، وقوله: **﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾**[الأنعام: ١٥٤] هذا لايدخل فيما تقدم فثم جعلت مجيء موسى تمام ما قبله من دعوات الرسل السابقين عليه، فقد جاءت التوراة جامعة ما قبلها ومفصلة ومشرعة، والمعنى: أن موسى علم ما سبقه ثم أنزل الله تعالى التوراة عليه تمام ما علم وتفصيله فضلاً من الله تعالى، ثم نزل القرآن الكريم من بعد التوراة والإنجيل، قال تعالى: **﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾** [الأنعام: ١٥٥].

---

(١) والواو التي تفيد الترتيب نحو: (وأنزل التوراة والإنجيل) [آل عمران:] أي: أنزل التوراة ثم أنزل الإنجيل.

وثم في الآية على هذا التفسير لا تعني أن ما بعدها مرتب على ما قبلها فهي عطف على كلام فهم من لفظها، والمعنى: ثم أنزلنا الكتاب تماماً على الذين أحسنوا يسدد ما أحسنوا فيه ويكمل ما بدأوه[1].

وذكر بعض النحاة في ذلك رواية مختلطة لأبي نواس:

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد بعد ذلك جدُّه

قوله: «ساد أبوه ثم قد ساد بعد ذلك جده»، فهذا لغير الترتيب لأن «بعد ذلك» تعني أن الجد جاء بعد الأب، وهذا مخالف لحال الممدوح الذي ورث الملك عن أبيه، وأبوه عن جده، فقدم المتأخر، وهذا خطأ في الرواية، والصحيح في ديوانه:

قل لمن ساد ثم ساد أبوه قبله، ثم قبل ذلك جَدُّه

وهذه الرواية لا تخالف الترتيب في ثم، وقد استدل بها بعض اللغويون على أن ثم قد تأتي لغير الترتيب المعنوي[2]. وقد روي البيت محرفاً في بعض كتب النحو، واستدل به أصحاب هذه الرواية على أن ثم قد تفيد الترتيب اللفظي دون المعنوي، وهذا تجريد لدلالة «ثم» على الترتيب، وليس من عرف العربية، فالظاهر الذي أشكل عليهم وتوهموه مذهباً أجازوا به العمل بالشكل دون المعنى، ومن ورائه دلالة عجيبة يستنبطها أولو العلم والفهم، وليس في كتاب الله تعالى شيء من ذلك، فترتيب الألفاظ لمعنى، وما روي عن العرب مخالفاً هذا فيه نظر، فقد يكون محرفاً عن روايته كما مضى في قول أبي نواس، فلا يعقل عنه هذا الاضطراب في الترتيب الزمني، أو أن الشاعر نفسه أخطأ في القول أو أخطأ الشارح وليس هذا بمستبعد عن إنسان اجتهد وحده، دون الجماعة[3].

أو : حرف عطف لأحد شيئين أو لأشياء في العطف، ويكون المعنى لواحد من

---

(١) القرطبي جـ٧/١١٦،١١٧.

(٢) استدل السهيلي بهذه الرواية في حديثه عن الفاء التي تعني الترتيب، وقد تأتي للترتيب اللفظي دون المعنى، وضرب مثلاً بثم، وهي رواية مضطربة، وجاءت هذه الرواية في (نتائج الفكر في النحو للسهيلي) ص٢٥٠، ونسبها المحقق إلى الديوان ص ٤٩٣ وخزانة الأدب ٤/٤١١، وشواهد المغني في ثم ص ١٢٥، والرواية التي اعتمدها من الديوان (دار الكتب العلمية) تحقيق على فاعور ص ١٨٣.

(٣) روى بيت أبي نواس في مغني اللبيب جـ١/١٣٦، وذكره السيوطي بهذه الرواية في همع الهوامع جـ٣/١٩٥ ورواه السهيلي ص ٢٥٠ في حديثه عن الفاء. وقد ذكرنا الرواية الصحيحة من الديوان ص ١٨٣ (دار الكتب العلمية، بيروت ووافقته طبعة دار العرب ص ١١٧).

شيئين، أو يكون لواحد من أشياء[1]، الأول نحو: خذ كتاباً أو قلماً، والثاني نحو: خذ كتاباً أو قلماً أو كراسة، فالمختار منها واحد لا مجموعها، والأصل فيها أنها للتخيير نحو: اقرأ فقهاً أو نحواً، وتزوج هنداً أو زينبَ، وتأتي في موضع التخيير والشك من حيث كان الشك تردداً بين أمرين من غير ترجيح لأحدهما على الآخر. وقيل أصلها للتساوي بين شيئين فصاعداً في الشك ثم اتسع فيها، فاستعيرت للتساوي في غير شك[2]. وتكون تخييرية، وتسمى بحرف الشك، فعبرت عن العطف بالتساوي في الشك أو في غير الشك، والخبر يقع لأحد الخيارين نحو: زيد أو علي جاء. وزيد أو قيس لص[3].

والمرجح أنها تكون للتخيير ثم دخلت عليها معان مستفادة من سياق الكلام، والشك يأتيها من قبل ما جاورها، قال تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف:١٩] فالشك منهم وليس من أو. فأو أوقعت الاختيار على أحد المتعاطفين، ولو كانوا على يقين مما لبثوه لقالوا: لبثنا يوماً واحداً أو قالوا: لبثنا بعض يوم، ولكنهم شكوا في زمن مكثهم، ويبين هذا قولنا: تزوج هنداً أو زينب. فهذا للاختيار، وهو مستفاد من الفعل، ولكن الآية تصدرت باستفهام، وجوابهم ضعيف، فحملوه أحد اختيارين. فقد وضعت للدلالة على أحد الشيئين المذكورين معها، ولذلك وقعت في مقام الشك من حيث كان الشك تردداً بين أمرين من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، وقد وجه عليها السهيلي قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] أي: إنهم من الكثرة بحيث يقال فيهم: هم مائة ألف أو يزيدون، فأو على بابها دالة على أحد الشيئين، إما مائة ألف بمجردها وإما مائة ألف مع زيادة[4].

---

(١) منها: الشك: قال تعالى: (قالوا لبثنا يوماً أو بعض يوم) [الكهف: ١٩]، أو الإبهام مثل قوله تعالى: (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين) [سبأ: ٢٤]، والتخيير، وهي الواقعة بعد الطلب نحو: خذ كتاباً أو مالك. والإباحة وتكون بعد طلب: جالس العلماء أو الباحثين، وتعلم الفقه أو الحديث. كما تأتي أو أيضاً بمعنى الواو لمعنى الجمع نحو: لنفسي تقاها أو فجورها، والمعنى: وفجورها. ارجع إلى مغني اللبيب جـ١/٧٥ وبدائع الفوائد جـ١/١٩٨.

(٢) الكشاف، الزمخشري جـ١/٢١٣ ومغني اللبيب جـ١/٧٤.

(٣) ارجع إلى: مغني اللبيب جـ١/٧٥.

(٤) رأى الزمخشري العطف في قوله تعالى: (أءنا لمبعوثون* أو ءاباؤنا الأولون) [الصافات: ١٦،١٧] ذهب إلى أن أباءنا عطف على الضمير في (مبعوثون) وساغ العطف على الضمير المتصل للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالهمزة، وقد خالفه السيوطي؛ لأن «أم» تعطف المفردات والجمل، وتفيد التسوية والاتصال لطلب التصور، أو تكون للانقطاع لطلب التصديق، ويشتركان في معنى الاستفهام والإضراب. الأشباه والنظائر جـ٤/٧٦.

والمخبر في كل هذا لا يشك[1]. وقد تكون «أو» بعد العدد للإشارة إلى أنهم يزيدون في العدد لكثرة عددهم فهذا العدد يولد له، فعبرت أو عن الزيادة، فلا يراد حصر العدد في زمن محدد بل طول البعثة فيهم، وهم يزيدون، فدلت الجملة على حال هذا العدد وزيادته وهو يدعوهم.

وهي في عمومها تدل على وقوع أحد الوجهين، وذهب بعض المفسرين إلى هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿**أَوْ كَصَيِّبٍ مِنْ السَّمَاءِ**﴾ [البقرة: ١٩] قيل هما مثلان للمنافقين في حالتين مختلفتين، فهم لا يخلون من إحدى الحالتين، واستبعد ابن الجوزية معنى الإباحة في تفسيرها، وقد سبقه إلى هذا السهيلي، ونقل عنه ابن الجوزية، ومن هذا قول الشاعر[2]:

فقلت لهم شيئان لابد منهما صدور رماح أَشرعَت أو سلاسلُ

أي: الأمر لا يخلو من واحد منهما، ومنه قولنا: النصر أو الشهادة، فمعنى الإباحة مستبعد فيها، وتفهم الإباحة في قولنا: امش أمام النعش أو بعده، فهما جائزان مع ترجيح التأخر، ومثله كفارات الأيمان: ﴿**فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ....**﴾[المائدة: ٨٩] الكفارات الثلاث على التخيير أو الإباحة فيها على الاختيار، ثم ﴿**فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ....**﴾[المائدة: ٨٩] التخيير في الإطعام والكسوة وتحرير رقبة، فإن عجز عنها فله أن يصوم، ولا يصوم إن استطاع واحدة منها، فالفاء للتعقيب[3]. وقد فهم معنى الإباحة أو التخيير من السياق، ووجوب الكفارة من لفظ الجملة «فكفارته إطعام.....»، ونحو ذلك قولك للمكفر: أطعم عشرة مساكين أو اكسهم أو حرر رقبة، فالوجوب من فعل الأمر التخيير من وضع «أو» في الكلام، والتخيير لا يمنع الزيادة فضلاً، ولكن في قولنا: كل سمكاً أو اشرب لبناً، أي: افعل أحد هذين. دون الجمع بينهما، ومثله قولنا للمريض: صم أو كل. دون الجمع

---

(١) نتائج الفكر في النحو ص ١٥٣.

(٢) مغني اللبيب جـ١/٧٨، وشرح الأشموني ٢/٤٦٤ وهو لجعفر بن عبلة الحارثي، وديوان الحماسة ١/٢٣، وهمع الهوامع جـ٣/٢٠٦، وبدائع الفوائد جـ١/١٩٨. وروي: فقالوا لنا شنتان لابد منهما.

(٣) القرطبي ٦/٢٤١.

بينهما، لأنهما لا يجتمعان، والفرق بين التخيير والإباحة أن للمكلف المخاطب أن يجمع بين الشيئين في الإباحة، وليس له ذلك في التخيير الذي يفعل فيه أحد الشيئين ويترك الآخر، ولا يجوز له تركهما معاً أو الجمع بينهما.

وذهب النحاة إلى أن "أو" قد تفيد الإباحة، وهي من قبل ما جاورها أيضاً مثل معنى الشك، فالإباحة مستفادة من الفعل وحرف العطف الذي يدل على جواز أحد الشيئين، وخيرت بينهما أو تخير بين كثير نحو: اختر هنداً أو زينب أو ليلى، فالمختارة واحدة، والإباحة من الأمرين نحو: اجلس إلى علي أو محمود للتعلم، والإباحة من الفعل وليست من أو، ومنه: جالس الحسنَ أو ابنَ سيرين.

وقد ذهب الزجاج إلى أن «أو» للإباحة في قوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤] والتي في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنْ السَّمَاءِ﴾[البقرة: ١٩]وأبيح للمخاطبين أن يشبهوا بهذا أو هذا، وقد رأى السهيلي أنها ليست لأحد القولين في قوله تعالى: (فهي كالحجارة أو أشد قسوة) فليست للتخيير، فالقلوب على وجه من هذين، فهي كالحجارة أو أشد قسوة من الحجارة، فأو للتخيير على أصلها، ورد السهيلي معنى الإباحة في «أو» نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، رأى أن الإباحة ليست من لفظ «أو» ولا من معناها، بل من معنى الفعل الذي يقع على أحد المفعولين، فالجلوس إلى أحدهما وليس إليهما، فالفعل غير جامع بينهما[1]. وقد تقع أو للإباحة فتحمل على معنى الواو، قال كعب: ... لو أنها صدقت موعودها أو لو أن النصح مقبول، قيل أو بمعنى الواو، فليس المراد على هذا المعنى أحد الأمرين بل أن يقعا جميعاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] أي: ويزيدون[2]، فهي للجمع المطلق، وهو مذهب الكوفيين والأخفش والجرمي، واحتجوا بقول توبة بن الحُمَيِّر [3] :

وقد زعمت ليلى بأني فاجر لنفسي تقاها أو عليها فجورها

وذهب بعض العلماء إلى أن «أو» في قول توبة للإبهام.

---

(١) ارجع إلى: نتائج الفكر في النحو ص ٢٥٤.

(٢) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب ص ١٢٤،١٢٥.

(٣) مغني اللبيب جـ١/٧٥، وتوبة بن الحُمير التميمي صاحب ليلى الأخيلية، الديوان ص٣٧.

وقول جرير[1]:

جاء الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربَّه موسى على قَدَر

والأرجح أن «أو» للشك، وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن المعنى في الآية: إلى مائة ألف بل يزيدون فهي للإضراب، وهي في قول قيس بن الملوح (المجنون)، لاحتمال وجهين، أي: إن كنت متقياً أو إن كنت فاجراً، فعاقبة أحد الأمرين عليَّ.

وبيت جرير روي: جاء الخلافة إذ كانت له قدراً، «فأو» في بعض الروايات «إذ»، وروي: عز الخلافة بل كانت له قدراً، والأرجح «إذ»[2].

والأرجح في بيت كعب أن تكون أو للجمع، فلاشك أنه يرجو وفاءها وقبول نصحه، ويجوز أن تكون للتخيير، فأو محتملة للإبهام، فقد تمنى أن تصدق في وعدها أو أن تقبل نصحه فهما سواء، فقد استحسنهما معاً أو هي مخيرة بين أحدهما.

وقد تفيد أو التفصيل والتنويع نحو: **﴿قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾** [الذاريات:٥٢] قال بعضهم ساحر، وقال بعضهم مجنون، واحتملت أو معنى بل، فقد قالوا ساحر بل مجنون، وهذا مستفاد من قوله تعالى: **﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلامٍ بَلْ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾** [الأنبياء: ٥]، وقيل أفادت الإضراب في قوله تعالى: **﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾** [الصافات: ١٤٧].

أي: بل يزيدون. والمرجح أنها في الآية لمعنى الزيادة فهي بمعنى الواو، ودليل ذلك قوله تعالى: **﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾** [الشمس: ٨] [3]. وجاء في الحديث: «اسكن حراء فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد»[4]، وجاء في الأثر: «ما أخطأك سرف أو مخيلة) أو بمعنى الواو، وقد جاء في رواية البخاري عن ابن عباس: «كل ما شئت والبس ما شئت ما أخطأتك خصلتان سَرَف ومخيلة»، وجاء في الحديث: «كلوا واشربوا وتصدقوا من غير مخيلة ولا سرف، فإن الله يحب أن يرى نعمته على

---

(١) مغني اللبيب جـ١/٧٥، والرواية في الديوان «إذ» في موضع «أو» ديوان جرير ٢٧٥.

(٢) جاء في الديوان إذ ص ٢٧٥ (ط مكتبة الحياة):

نال الخلافة إذ كانت له قدراً كما أتى ربه موسى على قدر

(٣) مغني اللبيب ١/٧٥.

(٤) رواه مسلم في فضائل الصحابة، باب فضائل طلحة والزبير (ط دار الشعب) ٥/٢٨٣ رواه أبو هريرة، ورواه البخاري من حديث أنس وفيه: اثبت أحد، ٣٦٧٥، ٣٦٨٦.

عبده»[1]، وجاء عند ابن ماجة: "البس ما شئت ما أخطأك سرف أو مخيلة"[2].

وذهب بعض المفسرين اللغويين إلى أن أو للتفضيل في قوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا**﴾[البقرة: ١٣٥] أي: قالت اليهود للنصارى كونوا هوداً تهتدوا، وقالت النصارى لليهود كونوا نصارى تهتدوا. فهي للتفصيل، وحملوا على هذا المعنى «أو» في ﴿**وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ**﴾[الصافات: ١٤٧] أو عند بعضهم بمعنى «بل» وعند آخرين بمعنى الواو، وذهب المالقي وغيره إلى أنها للإبهام للدلالة على كثرتهم فوق العدد المذكور، وأنكره بعض العلماء، فالإبهام والشك لا يردان عن الله تعالى، والذي أميل إليه: أنها بمعنى بل، أي: بل يزيدون فهي للإضراب، فعددهم يزيد، وهذا المعنى يؤكده الإحصاء، فالمعدود الذي يزيد تفتح له الزيادة عند وقوع الحصر في زمن البعثة والناس يزيدون.

وقد يستفاد منها معنى التقسيم، نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، وهذا مذهب ابن مالك، وأرى أنها بمعنى الواو فالأصل: اسم وفعل وحرف.

وقال الحريري: تعني التقريب في نحو: ما أدري أسلّم أو ودّع، ونحو: أذّن أو أقام. فهي للشك بينهما، ومعنى التقريب الذي ذهب إليه من المعنى المستفاد من المتعاطفين فبينهما قرابة في المعنى.

وقيل: قد تأتي لمعنى الشرط نحو: لأضربنه عاش أو مات، أي: إن عاش بعد الضرب وإن مات منه. ومثلها: لأزورنك أعطيتني أو حرمتني. أي: وإن حرمتني. والمرجح أن «أو» عطفت ما بعدها على ما وقع في جواب القسم المستفاد من الجملة الأولى والمعنى: لأزورنك إن أعطيتني أو لأزورنك إن حرمتني، فقد أفادت أو الجواب بأحدهما[3]. وقال اختلفوا في معنى التسوية فيها، وضعفها آخرون، ورأى ابن هشام أنه من اللحن، والصواب الإتيان بأم، وقضى بعض العلماء بشذوذ قراءة ابن مُحَيصن: ﴿**أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ**﴾ [البقرة: ٦] (أو لم تنذرهم)، ويجوز العطف بها مع همزة الاستفهام نحو: أزيد عندك أو عمرو، وقد أجاز بعض العلماء الإتيان بأو في الاستفهام إذا

---

(١) الحديث مرفوع ذكره ابن كثير في تفسير الآيه ٣١ من سورة الأعراف، وروى عن ابن عباس "كل ماشئت والبس ما شئت ما أخطأتك اثنتان: سرف ومخيلة".

(٢) رواه ابن ماجة في كتاب اللباس رقم ٣٦٠٥، وجاء في النسائي "من غير إسراف ولا مخيلة" رقم ٢٥٥٩.

(٣) ارجع إلى: همع الهوامع جـ٣/٢٠٦،٢٠٧.

تصدرت الجملة بسواء[1]، أي: يستوي نحو: سواء عليّ أقمت أو جلست. أي: يستوي قيامك وجلوسك. والشك مستفاد من اللفظ والمعنى أو فيما جاوزها نحو: ما أدري أزيد قام أو عمرو؟ والشك من قبل ما تقدمها «ما أدري»، والإبهام كذلك إن أراد المتكلم التعمية نحو: المال كثير أم قليل.

بل : حرف إضراب[2]، وتسبق بنفي[3]، وتفيد نقل معنى النفي أو النهي إلى ما بعدها نحو: ما زيدٌ قائماً بل قاعداً. وقال ابن هشام: «والصواب حرف استدراك وإضراب، فإنها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء»[4]. وذهب الزمخشري إلى أنها «للإضراب عن الأول منفياً أو موجباً كقولك: جاءني زيد بل عمرو، وما جاءني بكر بل خالد». وقد ذهب بعض الباحثين في ضوء فهمه لما قاله الزمخشري وما نقله عنه موشلير في حديثه عن معنى الحرف الرابط أن البنية الدلالية لمعنى الحرف لا يسهل ضبطها وتخريجها، وهذا مرجعه إلى أنها تدل على معنى في غيرها ولاتدل على معنى في ذاتها، ومن ثم أُطلق عليها حروف المعاني، لأن معناها يكون في سياقها، فتختلف دلالتها باختلاف السياق[5]. وإن كانت بعد أمر أو إيجاب نقلت حكم ما قبلها لتاليها المفرد، وصار ما قبلها مسكوتاً عنه لا يحكم له بشيء نحو: اضرب زيداً بل عمراً. وجاء زيد بل عمر. أي: اضرب عمراً، وجاء عمر. وإن جاءت في جملة منفية، فالحكم لتاليها نحو: ما جاء زيد بل عمر. أي جاء عمر، لا تضرب زيداً بل عمراً. أي: لا تضرب عمراً. وقد أجازه المبرد. وقولنا: جاءني زيد بل عمر له معنيان:

---

(١) ارجع إلى: همع الهوامع جـ٣/٢٠٨.

(٢) بل في صدر الجمل تفيد الابتداء، والابتداء بها له معنيان: أولهما: الإبطال للمعنى الأول إن تلتها جملة نحو: (أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق) [المؤمنون: ٧٠] وقوله تعالى: (وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون) [الأنبياء:] أي: بل هم عباد.
والثاني- الانتقال من غرض إلى آخر بدون إبطال نحو: (قد أفلح من تزكى* وذكر اسم ربه فصلى* بل تؤثرون الحياة الدنيا) [الأعلى: ١٥، ١٦] و(لدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون* بل قلوبهم في غمرة من هذا ولهم أعمال) [المؤمنون: ٦٢،٦٣] وهي في هذا الموضع حرف ابتداء، وليست عاطفة على الصحيح.

(٣) منع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه فلا يجوز: ضربت زيداً بل علياً. وأجاز بعض العلماء ذلك، وما ورد من غير نفي قليل. مغني اللبيب جـ٢/١٣١..

(٤) مغني اللبيب جـ ٢/١٣١ .

(٥) ارجع إلى: Moeschler & A.ReBoule, Dictionnaire Encyclopediquie de Pragmtique, P.١٨٥ ومقاربات نظرية في مظاهر الربط الحجاجي لبنية الاقتضاء الدكتور أحمد كروم، فصول، م٣٢ يناير، مارس٢٠٠٤ ص٢٢٩ .

الأول- أن المجيء انتفى عن زيد وثبت لعمر، فهو إضراب نفي، والثاني- أن المجيء ثبت لعمر كما ثبت لزيد، فنُفي الاقتصار على الأول وحده وللإيذان بدخول الثاني فيه، ويسمى إضراب الاختصار، وجاء في القرآن الكريم: ﴿**أَضْغَاثُ أَحْلامٍ بَلْ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ**﴾ [الأنبياء:٥] فالقرآن في قولهم أضغاث أحلام وافتراء وقول شاعر، وليس المعنى الإضراب ببل عن الأول وإضراب الثالث عن الثاني، ومثله قوله تعالى: ﴿**بَلْ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمِينَ**﴾ [النمل: ٦٦] فهم في اعتقادهم في الآخرة مجموع ما ذكر فيها[1]. ويسمى هذا إضراباً وخروجاً من قصة إلى قصة. وقولنا: ما جاءني زيد بل عمرو، فيه معنيان: الأول- أن المجيء انتفى لزيد وثبت لعمرو، والثاني- أن المجيء انتفى عنهما معاً، ونسب للثاني حكم الأول الذي انتفى عنه المجيء، وهذا مذهب بعض أهل اللغة، والرأي عندي أن قولنا: ما جاءني زيد بل عمرو. أن «بل» أفادت الإضراب عما انتفى عن زيد، فثبت لعمرو، فالنفي وقع لزيد وأضربت عنه بل، فثبت الفعل لعمرو. فبل تضرب عما قبلها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**كَلاَّ بَل لا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ**﴾ [الفجر: ١٧] ﴿**وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلاً لَمّاً * وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبّاً جَمّاً**﴾ [الفجر: ١٩، ٢٠] وكلا للنفي، وجاءت بل وما بعد لتقرير النفي فيها، وقد يتضمن ما جاء بعد بل مفهوماً مخالفاً لما قبلها قال تعالى: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى * بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا**﴾ [الأعلى:١٤، ١٥، ١٦] الجملة بعد بل استئنافية، وقررت معنى جديداً، مخالف لمن عمل للآخرة. وقد تفيد التقرير بعد نفي، قال تعالى: ﴿**وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ**﴾ [آل عمران:١٦٩] أي: هم أحياء، فالمراد إقرار حقيقة مخالفة لما قبلها. وقال تعالى: ﴿**أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ**﴾ [الأنعام:٤١، ٤٠] والمعنى: أنكم تدعون الله وحده لا غيره، وقد ذهب ابن الجوزية أنها تقريرية[2]، وأقول هي تقريرية في ذاتها وإضراب عن المعنى الذي سبقها، قال تعالى: ﴿**وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ**﴾ [الأنبياء:٢٦] فالجملة إضراب عما ادعوه أن الله تعالى اتخذ ولداً.

---

(١) بدائع الفوائد جـ٢/٥٣٨.

(٢) بدائع الفوائد جـ٢/٥٣٩.

أم : وتفيد التخيير بين اثنين ولها معان سياقية[1]: ويعطف بها بعد الاستفهام للمعادلة بين أمرين متساويين، وتقع بين المفردين والجملتين، ويكون الكلام متعادلاً، والجملة التي بعدها مع ما قبلها في تقدير المفردين والمشهور فيها الهمزة، وقد يكون الاستفهام «بأيهما» في الاثنين و«بأيهم» فيما زاد عن اثنين، والجواب أحد الشيئين أو أحد الأشياء، والأفصح أن يقدم المستفهم عنه من الاسم أو الفعل فيكون بعد همزة الاستفهام نحو: أزيد قام أم عمرو؟ وأقام زيد أم جلس؟ والجواب في الأولى: زيد، أي: زيد قام. لأنه المستفهم عنه. والجواب في الثانية: قام. أي: قام زيد. لأن المستفهم عنه الفعل فيكون الجواب به، وللإيجاب بنعم أو لا، ويجوز أن يقدر الاستفهام، وقد أفادت المعادلة بعد استفهام بالهمزة، قال تعالى: **﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلا يَكَادُ يُبِينُ﴾** [الزخرف:٥١،٥٢] أفادت أم المعادلة، وقد رجح فيها السهيلي المعادلة، ورأى آخرون فيها الإضراب، وقد رجح التقرير في قوله تعالى: **﴿فَذَكِّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلا مَجْنُونٍ * أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ﴾** [الطور:٢٩،٣٠] وقد قالوا إنه شاعر، فجاء الاستفهام لتبكيتهم. ومنه قوله تعالى: **﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَباً﴾** [الكهف:٩] والاستفهام للتقرير[2].

وقوله تعالى: **﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾** [النازعات:٢٧] للتقرير والتبكيت، والجواب يكون بأحد الطرفين في الاستفهام نحو: أزيد عندك أم عمرو؟، فالجواب بواحد منهما، ولا يكون بنعم أو لا، وهذا بخلاف «أو» يتعين الجواب بنعم أو لا، فالمعنى: أعندك أحدهما؟ فيكون الجواب: نعم أو لا[3].

---

(١) منها: التسوية قال تعالى: (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون) [البقرة: ٦] والهمزة في "أأنذرتهم" همزة التسوية. ومثله: يجب أقل الأمرين من كذا أم كذا. و«أو» هنا ضعيفة نحو: سواء عليّ قمت أو قعدت. والأفصح «أم»، وتفيد الاتصال في الكلام المتصل، وتكون منقطعة على أن تكون مسبوقة بالخبر المحض: (تنزيل الكتاب لاريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه) [السجدة : ٢،٣] أو مسبوقة بهمزة لغير الاستفهام (ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها) [الأعراف: ١٩٥] الهمزة للإنكار. أو مسبوقة بالاستفهام لغير الهمزة نحو: (هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور)[الرعد:١٦].

(٢) نتائج الفكر في النحو ص ٢٦١.

(٣) بدائع الفوائد جـ١/٢٠٣.

وقد تفيد الإضراب إذا مضى الكلام على اليقين وما بعد أم يدركه الشك نحو: إنه لرجل أم شاب. فما بعد أم إضراب عن اليقين وهي أم المنقطعة للإضراب وليست بعاطفة، وقد وقع العطف على المحذوف المعلوم ومنه قوله تعالى: ﴿مَا لِي لا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنْ الْغَائِبِينَ﴾[النمل:٢٠] والمعنى: أكان من الحاضرين أم كان من الغائبين، أو أحضر أم كان من الغائبين، وقد ضمن الاستفهام في (مالي)[1].

وقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ [الطور:٣٩] وقوله تعالى: ﴿أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ﴾ [الزخرف:١٦] هي للإضراب، والاستفهام مقدر في قوة الكلام، وهو للإنكار، والاستفهام مقدر بالهمزة. وقد اشترط بعض النحاة الاستفهام بالهمزة دون هل أو متى أو كيف في العطف، وقد ثبت خلاف ذلك في الفصيح، فيجوز أن تتقدم «هل» إذا وقع الاستفهام عن كل جملة وإن كان المعنى المعادلة قال علقمة بن عبدة[2]:

هل ما علمت وما استودعتَ مكتومُ أم حَبْلُها إذ نأتك اليوم مَصْرومُ

جاز الاستفهام بهل؛ لأن المعنى: أي هذين، والرابط أم التي أفادت المعادلة.

وقد تفيد أم الانقطاع عما قبلها (الإضراب) فيكون ما بعدها جملة على الابتداء لا التباعية ولا تكون أم معادلة بين الطرفين، فلا تكون عاطفة، ويقع قبلها الاستفهام وغيره، وتأتي بعدها جملة منفصلة، وتفيد الإضراب عن الأولى والرجوع إلى الثانية، ويجوز أن تقدر أم فيها بـ«بل»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ﴾ [النمل:٦٠] في التخيير بين ما يشركون أو من خلق السموات، والجواب: بل من خلق السموات والأرض خير، ويجوز الجواب بنعم أو لا في المنقطعة فنقول: نعم من خلق السموات والأرض خير، والإضراب يكون على معنى اليقين الثابت أو ما تأخر من السؤال، فيكون الجواب باليقين، ويكون منقطعاً عما قبله للابتداء به مثل: إنه

---

(١) وقد وقع الحذف على المحذوف في قوله تعالى: (فلما ذهبوا وأجمعوا أن يجعلوه) [يوسف:١٥] وكقوله: (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها) [الزمر:٧٣] ارجع إلى بدائع الفوائد جـ١/٢٠٥، ٢٠٦ ونتائج الفكر ص٢٦١. والمنقطعة التي تحتمل الجواب ببل، كما في الآية المتصلة لا تحتمل «بل» بل يكون الجواب بأحد اللفظين نحو: (ءالله خير أم ما يشركون) [النحل:٥٩] الجواب: الله خير. فهي متصلة، وقولنا: الاعتداء على الناس خير أم العدل فيهم، الجواب: بل العدل فيهم، ويجوز الجواب عن المنقطعة بنعم أو لا نحو: أأنت مصدق أم أنت مكذب. الجواب نعم أنا مصدق.

(٢) ديوان علقمة بن عبدة ص ٥٠، وحروف المباني ص ١٠١ وشرح المفصل جـ٨/١٥٣.

لرجل أم شاب. فالثانية يقين، والجواب: بل هو شاب، ومنه قول العرب: «إنها لإبل أم شاء»، والمعنى: بل هي شاء. فـ «أم شاء» إضراب عن الأولى، وأم للانقطاع وليست عاطفة، وما بعدها جملة.

لا : تفيد نفي الحدث أو الإسناد عما بعدها فيما يجوز نفيه عما قبله في الكلام المثبت، فإن كان منفياً فهي للتأكيد، وتعطف الأسماء والجمل فتشرك بين المعطوفين في الإعراب وتخالف بينهما في المعنى، لأنها تخرج ما بعدها من أجل أن يدخل في حكم ما قبلها.

ويشترط في «لا» العاطفة شرطان[1]:

أولهما- أن لا تسبق بنفي نحو: جاء زيد لا عمرو، ذلك لأن النفي يؤكد الأول، فلا يكون فوجب أن يكون الكلام مثبتاً، والنفي يفسد معناها.

والثاني- ألا تعطف ماضياً من الأفعال على ماض لئلا يلتبس الخبر بالطلب، فلا يقال: قام زيد لا قعد، بل يقال: يقوم زيد لا يقعد (وهو رأي المالقي)[2].

والثالث- أن يتضمن الكلام قبلها بمفهوم ينفي عما بعدها نحو: جاء رجل لا امرأة، ولا يجوز: مررت برجل لا زيد، ولا يجوز: مررت برجل لا عاقل؛ لأن الثاني لا يجوز أن يُنفى عنه حكم الأول لعدم جواز وقوع خلافه له نحو: مررت بجاهل لا عالم، ويصح العطف بلا في الموضع الذي تحل موضعها فيه «غير» نحو: مررت بجاهل غير عالم. ويجوز مررت بزيد لا عمرو؛ لأن لا بمعنى غير، ويجوز وقوعها موقعها فيقال: مررت بزيد لا عمر، ولم يجز في: مررت برجل لا عاقل، ولم يجز: مررت برجل غير عاقل، فغير صفة رجل، فتغير المعنى فلم يجز العطف بلا[3].

---

(١) العطف بلا في المواضع الآتية: – أن تأتي في سياق الأمر نحو: اضرب زيداً لا عمراً. – أن يكون الكلام دعاء نحو: غفر الله لزيد لا لبكر، – أن يكون تخصيصاً نحو: هلا تضرب زيداً أو عمراً. – أن تكون بعد إيجاب لا نفي نحو: جاء زيد لا عمرو. وزيد قائم لا عمرو. وزاد سيبويه النداء نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي. وزاد الفراء اسم لعل: لعل زيداً لا عمراً منطلق، وأجازه في اسم إن أيضاً: إن زيداً لاعمراً منطلق، وزاد السهيلي وأبو حيان وابن هشام أن يتضمن الكلام قبلها مفهوماً منفياً عما بعدها نحو: جاءني رجل لا امرأة، وجاءني عالم لا جاهل، وجاءني زيد لا عمر، فالمجيء منسوب للأول منفي عن الثاني، ولا يجوز: جاء رجل لا زيد. لأن رجلاً يدخل فيه زيد، و«لا» بمعنى غير هنا، ولا يعني العطف. نتائج الفكر ص٢٥٨، ٢٥٩ وهمع الهوامع ٣/٢١٥.

(٢) قال هذا الشرط المالقي حروف المعاني ص ٢٧٨.

(٣) ارجع إلى: نتائج الفكر في النحو ص ٢٥٨.

وقد جاز العطف بلا بين الاسمين العلمين المعرفين لجمود الاسم العلم بخلاف الأسماء المشتقة وما جرى مجراها. والكلام المنفي لا يعطف عليه بلا، وإن نفيت الجملة وجب دخول الواو على لا نحو: ما قام زيد ولا عمر، ولا قام زيد ولا عمر. ومعنى النفي موجود في «غير»، قال تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة:٧] وزيادة الواو دلت على انتفاء عما بعد لا.

فإن تقدم الكلام نفي فهي للتأكيد، ويكون العطف بالحرف الذي اقترنت به، وهي تقترن بالواو في الكلام المنفي لتأكيد المنفي، ومنه قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ﴾[الفاتحة:٧] لا زائدة لتأكيد النفي المستفاد من «غير» فغير بمنزلة «ما» في قولنا: ما جاء زيد ولا علي، وبمنزلة لا في: لا يتولى الله ضالاً ولا عاصياً. والعطف فيما تقدم بالواو لا بـ«لا». ولا تكون عاطفة إن كانت بمعنى «غير» لاحتمال الوصف بها، نحو: مررت برجل لا جاهل. أي غير جاهل، فجاهل مما لا ينفي عما تقدم «لا» لصحة وصف الرجل به، ولكن قولنا: مررت بزيد لا عمرو، فما بعد لا يوصف به، ولا يجوز أن تقع غير موقعها في الوصف فلا يجوز: مررت برجل غير امرأة، وقد استخدم كعب «لا» لتأكيد النفي دون العطف ومنه قوله:

زالوا فما زال أنكاسٌ ولا كشفٌ عند اللقاء ولا ميل معازيلُ

زيدت لا بعد واو العطف لتأكيد النفي في: «فما زال أنكاس» والفاء للتعقيب.

لكن[1]: تقع بين كلامين متنافيين، وتأتي للاستدراك، ويشترط فيها أن يسبق بنفي أو نهي وألا تقترن بالواو،فلا يعطف بها وتكون حرف ابتداء، وتشترك العاطفة بين الاسمين والفعلين في الإعراب لا المعنى، فهي مثل «لا»، ولكن «لكن» للاستدراك ولا للنفي، وتستوجب النفي قبلها خلافاً «للا» التي تستوجب الإثبات[2]. وهي مشهورة في العطف بين الأسماء نحو: ما جاء زيد بل محمد، ولكن إن لديها جملة فهي

---

(١) لكن:أصح الأقوال فيها أنها مركبة من «لا» و«إن» والكاف (قيل للتشبيه وقيل للخطاب عند الكوفيين) ويلغى العطف بها، إن سبقت بالواو، لأنه لا يجتمع حرفان من حروف العطف، فالعطف بالواو، فتزاد لكن بعدها لتأكيد النفي مثل لا. نحو: ما قام زيد ولا عمر، ومنه قوله تعالى: (ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين) [الأحزاب:٤٠] ونحو: ما كنت جالساً ولكن قاعداً.

(٢) اختلف النحاة في العطف بها بين الجمل، فقيل هي عاطفة، وقيل بل هي حرف ابتداء سواء كانت بالواو نحو: (ولكن كانوا هم الظالمين)[الزخرف:٧٦] أو بدونها، كقولنا: نحن لا نخشى عدونا ولكن نخشى الخلاف بيننا.

- عند بعض النحاة- حرف ابتداء سواء كانت بالواو في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف:٧٦] أو بدونها قال زهير بن أبي سلمى[١]:

إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر

وذهب بعض النحاة إلى أنها تعطف جملة على جملة ما لم تقترن بالواو، ولم يلها مفرد، وشرط العطف بها أن يتقدمها نهي أو نفي نحو: ما قام زيد ولكن عمرو. ونحو: لا تعط زيداً لكن أعط عمراً، وهذا مشهور في خطابنا المعاصر. وبعضهم يقدر عاملاً نحو: ما قام زيد لكن عمرو. أي: لكن قام عمرو. ولا تضرب زيداً لكن عمراً. أي:لكن اضرب عمراً.

وأجاز بعض العلماء العطف بها دون نفي أو نهي نحو: قام زيد ولكن عمرو، ومنعه آخرون، لأنه لم يسمع عن العرب، فيتعين فيها أن تكون حرف ابتداء بعد الجملة فيقال: لكن عمرو لم يقم[٢].

وإن اقترنت لكن بالواو فهي -على المشهور- ليست عاطفة بل حرف ابتداء بعده جملة؛ لأن العاطف لا يدخل عليه عطف نحو: ما قام زيد ولكن عمرو. وقيل العطف بالواو دون لكن، ورده آخرون؛ لأن الواو تسبق بنفي أو نهي، وقيل الواو زائدة والعطف بلكن[٣].

وأرى أن العطف بالواو دون لكن، وزيدت لكن لمجيء النفي والنهي في الجملة، ولها نظائر أخرى، فلا تزاد بعد الواو لتأكيد النفي نحو: ما قام زيد ولا عمرو، لا لتوكيد النفي، ولئلا يتوهم أن الواو جامعة لنفي الحدث عن الاسمين. ولا يعطف بها في كلام موجب لا منفي. وتزاد «إما» كذلك، واختلفوا فيها. وأرى أن الواو في العاطفة وزيدت لكن استدراكاً على النفي المتقدم لنقضه ليسوغ العطف بالواو، ولكن تكون لمعنى الاستدراك دون العطف، وهذا ما أرجحه. ويجوز أن يعطف بها جملة مقدرة على جملة نحو: ما قام زيد، لكن عمرو. أي: لكن قام عمرو.

ومنع بعض النحاة أن يدخل حرف عطف على عطف، وشدّد على هذا ابن

---

(١) ديوان زهير (ط دار القيم) ص٣٣، ومغني اللبيب ٣٢٢/١ وأوضح المسالك ٣٨٥/٣ وشرح الأشموني ٤٢٧/٢.
(٢) همع الهوامع جـ٢١٧/٣.
(٣) همع الهوامع جـ٢١٦/٣،٢١٧، وبدائع الفوائد جـ١١٩/١،١٢٠.

الجوزية، وأجازه بعض النحاة منهم ابن خروف فقد أجاز أن تدل الواو على لكن في عطف الأسماء، وأجاز المالقي أن يدخل حرف على حرف واستدل بما روي في ذلك، ومنه قول الشاعر (الأعشى)[1]:

وثَمَّـتَ لا يجزونني عنـد ذلكـم ولكـن ليجزينـي الإلـه فيُعْقَبـا

وروي بثمت، وثمت، ودخلت الواو على «لكن».

وقال زهير[2]:

أراني إذا مـا بـتُّ عـلى هـوى وثمَّ إذا أصبحت أصبحت غاديا

والرواية محرفة عن الرواية، والأصل: وأني إذا، فلا شاهد فيها.

وقال أبو نواس[3]:

البـدر أشـبه مـا رأيـت بهـا حـين اسـتوى وبـدا مـن الْحُجُـبِ

وبـل الرشـا لم يخطبهـا شَـبَهاً في الجيـد والعينـين واللَّبَـبِ

وقول أبي نواس «وبل» في البيت الثاني حرّف عند روايته، والأصل: وابن الرشا (ولد الظبية) والتصحيف في الرواية واضح، فلا شاهد فيه، ولا يحتج بشعره المتقدمون من أهل اللغة[4].

ويتبين مما مضى أنه اجتماع حرفي عطف ضعيف، فقول زهير محرف عن روايته، وكذلك قول أبي نواس. وقول الأعشى «ولكن» ليس مما ذكره المالقي، فالواو تدخل على لكن، والعطف بالواو إذا ما اقترنت بحرف آخر،ولكن زيدت للاستدراك على النفي، والمشهور بين الأئمة أن لا يجتمع حرفا عطف، وما اقترن بالواو، فالعطف بها دون الحرف الملصق بها.

إما (مكسورة الهمزة وسمع فيها الفتح والمشهور الكسر): حرف من حروف

---

(١) الديوان ص ٢٣ وروي: هنالك لا تجزونني عند ذاكم، وروي:

بثمت لا تجزونني عند ذاكم لكن سيجزيني الإله فيعقبا

(٢) ديوان زهير ص ١٤٠.

(٣) ديوان أبي نواس ص ٦٦ وفيه: ابن الرشا.

(٤) ارجع إلى رواية البيت في الديوان ص٦٦ط دار الكتب العلمية، وقد ذكر المالقي أنه ممن لا يحتج بهم، لأنه من المتأخرين وكان مخالطاً الأعاجم ومثله بشار، وعلل المالقي الاحتجاج به بأنه كان معاصراً الذين تقوم بهم الحجة. ومعني اللبب: الصدر،أو موضع القلادة.

العطف على المشهور بين النحاة خلافاً لبعض النحويين كأبي علي الفارسي ومن تبعه، فإنه يرى أنها ليست بحرف عطف، فحروف العطف تعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة، وهي تسبق الاسم في قولنا: جاء إما زيد وإما عمرو، وحرف العطف لا يسبق المعطوف عليه، وقد دخلت الواو على إما الثانية، ولا يجوز الجمع بين حرفي عطف، وهذا ما ذهب إليه ابن الجوزية[1]، والمرجح أن العطف من معانيها[2]، ويراد به الإبهام والتعمية، وإما الأولى التي سبقت المعطوف عليه دخلت لتوذن أن الكلام مبني على ما لأجله جيء بها، ودخلت الواو على إما الثانية لتنبئ بأنها هي الأولى، وليست الواو بحرف عطف هنا، لأنها تفيد التشريك لفظاً ومعنى، والكلام الذي فيه إما على المخالفة من جهة المعنى، وهذا مذهب سيبويه والصَّيْمْري وأبي موسى الجزولي والمالقي، وهو المرجح على ما ذهب إليه أبو علي الفارسي وابن الجوزية وغيرهما.

ولها معنيان في الجملة الطلبية :

الأول- التخيير نحو: كُل إما سمكاً وإما جبناً، فله أن يختار واحداً، ولا يجوز له الجمع بينهما.

الثاني- الإباحة نحو: قال تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[محمد:٤] خذ إما طعاماً وإما جنيهين، ولك في الإباحة أن تجمع بين الشيئين خلافاً للتخيير الذي يستوجب شيئاً واحداً، فالاختيار في شيئين لا يجوز الجمع بينهما نحو قولنا: إما أن تصوم إن استطعت في السفر دون مشقة وإما أن تفطر إن عجزت عن الصيام وهو الأولى، ولا يجمع بين الصوم والإفطار.

ولها معنيان في الجملة الخبرية:

الأول- الشك نحو: انتصر إما زيد وإما علي، وأرى إما علياً وإما زيداً، وذلك في مقام الجهل بالشيء.

---

(١) ذهب ابن الجوزية إلى أن إما ليست من حروف العطف لأربعة أوجه: أنك تقول اضرب إما زيداً وإما عمراً، وقعت إما بين الفعل ومعموله، ونقول جاء إما زيد وإما عمر، وقعت بين الفعل وفاعله، والعاطف لا يدخل بين الفعل وفاعله. وقد دخلت الواو على إما ولا يجمع بين عاطفين، والعطف يكون بين ألفاظ أو جمل، وليس من ذلك ما تقدم. وأرى أن العطف فيما تقدم بالواو وهي بإما للدلالة على وقوع الفعل لأحدهما دون الآخر. بدائع الفوائد جـ٢/٥٣٦. وقد ذهب عبد الله بن على الصَّيْمري إلى أنها حرف عطف، وهو مذهب سيبويه وأبي موسى الجزولي. حروف المعاني ص ١٠٦،١٠٧.

(٢) إما لها معان منها العطف والشرط، قال تعالى: (فإمَّا ترين من البشر أحداً فقولي....) [مريم:٢٦]

والثاني- تمثيل الإبهام للتعمية نحو: أرى إما طائرة وإما طائراً. للتعمية والتضليل، وهذا في المقام الذي يريد فيه المتكلم الاستبهام على السامع.

حتى : حرف موضوع للدلالة على أن ما بعدها غاية لما قبلها، ولهذا جاز العطف بها، لاختلافها عن إلى التي تدل على الغاية، ولكن إلى ليست غاية لما قبلها، لأن ما قبلها انتهى إلى ما قبل الحرف، فانقطع ما بعدها عما قبلها، فجاز العطف بين الأسماء، ولم يجز دخولها على المضمر المخفوض، والعطف بحتى قليل، وأنكره الكوفيون، وهي للعطف بين الأسماء والجمل نحو: قام الناس حتى قام زيد، وقدم الجيش حتى المؤخرة.

ويشترط فيها أن يكون المعطوف من قبيل المعطوف عليه فلا يجوز: قدم الناس حتى السيارات، وهذا جائز في العطف بالواو: قدم الناس والسيارات.

ويشترط أن يخالف المعطوف المعطوف عليه في قوة أو ضعف أو كثرة أو قلة أو صغر أوكبر، والغاية تكون في المعطوف فهو منتهى ما قبله [1]، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها (بالنصب) أي: ورأسها، والرأس منتهاها، فهي غايتها، وليست الرأس غاية الأكل بل غاية المعطوف عليه نحو: قدم الجيش حتى كتيبة الخدمات. فهي غاية انتهاء الجيش وليست غاية القدوم، ولا يجوز: أكلت بصلاً حتى ثومًا، فالثوم ليس من البصل ولا تربطه به علاقة تفاوت.

ويجوز: دخل الأشراف حتى العامة، فهم دون من قبلهم، والمعطوف اسم ظاهر، وقد يكون المعطوف بعض من جميع نحو: قدم الوفد حتى المساعدون، فهم بعض الوفد أو جزء منه. والعطف بها قد يعني التعظيم نحو: جاء الناس حتى الأمير.

والتحقير نحو: حضر العامة حتى الرعاع، وهذه معانٍ سياقية من مجموع الكلام.

وقد تأتي بعد حتى جملة مستأنفة، كقراءة نافع رحمه الله **﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾** [البقرة: ٢١٤] برفع "يقول" والتقدير حتى حالتهم حينئذ أن الرسول والذين معه يقولون...، فالرفع على معنى الحكاية [2]. وحتى بمعنى الواو مثل: سرت

---

(١) ارجع إلى: بدائع الفوائد جـ ١/ ١٩٨ ونتائج الفكر ص ١٥٢.

(٢) حتى لها ثلاثة معان: انتهاء الغاية وهو الغالب والتعليل وبمعنى إلا في الاستثناء وهو أقلها، وتعمل في لفظ الجر بمعنى إلى إذا كان معمولها ظاهرًا وحتى بمعنى الواو وهي العاطفة، وحتى الناصبة وينتصب الفعل بعد حتى إذا كان مستقبلاً نحو:(لن نبرح عليه عاكفين حتى يأتينا موسى) [طه:٩١] وتكون بمعنى كي إذا وقعت قبل المضارع: (ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم) [البقرة : ٢١٧]. وقد تعمل على الجر. أكلت السمكة حتى رأسها: حتى بمعنى إلى فتجر رأس، والنصب على معنى الواو، والرفع على الابتداء، وابتداء بعد جملة أي تستأنف نحو: علي جاء حتى زيد جاء.

مغني اللبيب جـ ١/ ١١٤، ١١٥ واشترط البصريون أن يكون الثاني جزءًا من الأول، فلا يجيزون: حضر الناس حتى الدواب؛ لعدم دخول الثاني في الأول. القرطبي جـ ٣/ ٣٢.

حتى أدخلها، أي فأدخلها، والمعنى: وزلزلوا حتى الرسول يقول، ونحو: الناس خاملون حتى الثوريون، ونحو: هجرني أهلي حتى أصدقائي هجروني.

ويجوز أن تأتي حتى بمعنى الواو فيجوز العطف بها في الألفاظ والجمل، فيعطف بها بلا شرط نحو: قدم الجيش حتى المؤخرة. أي: والمؤخر.

ويجوز أن تكون بمعنى ثم نحو: قدمت مقدمة الجيش حتى مؤخرته، أي ثم مؤخرته، والأرجح أن تكون بمعنى الواو.

واختلف النحاة في العطف بليس وأي، وهلا، وإلا، وأين، ولولا، ومتى وكيف، فقد أثبت الكوفيون العطف بليس، ومنه قول أبي بكر رضي الله عنه في الحسن رضي الله عنه: « بأبي شبيه بالنبي ليس بشبيه بعليّ» [1]. أي: لا بشبيه بعلي، وقال نفيل بن حبيب الحميري مرتجزًا[2]:

أيــن المفــر والإلــه الطالــبُ والأشرم المغلُـوب لـيس الغالــبُ

والمعنى: لا الغالب، فقد حملت على معنى لا، وذهب البصريون إلا أن المرفوع بعد ليس اسمها والخبر ضمير متصل محذوفة، أي: ليسه الغالب، وضعفه السيوطي، واحتج بقول الشافعي: في إحدى مسائله: «لأن الطهارة على الظاهر ليس على الأجوف» [3] أي لا على الأجوف، ومذهب أهل الكوفة الراجح؛ لأن «ليس» في كلام الشافعي لا يجوز إضمار اسمها دون تأنيث الفعل، فهي حرف عطف وليست بناسخة.

والعطف بأي ضعيف نحو: رأيت الغضنفر أي الأسد. وضربت بالعضْب أي السيف، فهي حرف تفسير لا عطف، فالذي بعدها مفسر ما قبلها.

والكوفيون يقولون: جاء زيد فهلا عمرو. وضربت زيدًا فهلا عمرو، والراجح أنها ليست بحرف عطف، والتتابع في الإعراب ليس بدليل عليه، فالإعراب على إضمار محذوف دل عليه ما تَقَدم، والمعنى: فهلا جاء عمرو. وفهلا ضربت عمرًا،

---

(١) رواه البخاري في كتاب الفضائل، باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما رقم: ٣٧٥٠، ومغني اللبيب جـ ١/ ٣٢٥ وهمع الهوامع جـ ٣/ ٢١٧، ويأبى لا يراد بها القسم بل المراد: أفديك بأبي، أو أنت عندى بأبى فى الحب والمنزلة.

(٣) همع الهوامع ٢١٧/٣.

(٣) ذكره الأزهري ونقله عنه ابن منظور، قال الأزهري: وقول الشافعي حجة؛ لأنه – رضي الله عنه– عربي اللسان فصيح اللهجة. مادة: عول.

واستدل السيوطي بالمخالفة في الإعراب في قولهم: ما مررت برجلٍ، فهلا امرأة. بالرفع، أي فهلا امرأة مررت بها، والقياس في العطف أن يعاد ذكر العامل فيقال: فهلا بامرأة، وهو الفصيح، ويجوز دون الحرف. والعطف بإلا وأين ولولا وحتى وكيف مردود ولا حجة تقوم له، وما ورد فيها له وجوه أخرى دون العطف [1].

حذف حرف العطف :

الأصل ألا يحذف حرف العطف؛ لأنه لمعنى بين الألفاظ والجمل، ويتحقق به حكم إعرابي، فحروف العطف من حروف المعاني، فتدل على معنى في غيرها فوجب ذكرها لضعفها ولحاجتها إلى غيرها، والحذف جائز في المواضع التي عرف فيها الحرف أو للاختصار أو لإقامة الوزن في الشعر، وقد منع ابن جني والسهيلي وتابعه ابن الجوزية وابن الضائع حذف حروف العطف؛ لأنها دالة على معان في غيرها، وإضمارها لا يفيد معناها، وهي حروف تفيد التشريك الإعرابي فهي بمنزلة الحروف التي لها معانٍ في الجملة والحروف العاملة [2].

وابن جني من الذين منعوا إضمار حرف العطف إلا لضرورة حمل ما جاء من الفصيح فيه على معانٍ غير العطف، وضعف بعض ما سمع فيه من دون الفصيح قال: « واعلم أن حرف العطف هذا [الواو] قد حذفت في بعض الكلام، إلا أنه من الشاذ الذي لا ينبغي لأحد أن يقيس عليه غيره» [3]. ونقل عن أبي علي الفارسي أنه حكى عن أبي عثمان عن أبي زيد: أكلت لحمًا، سمكًا، تمرًا، يريد: لحمًا وسمكًا وتمرًا، وقال الشاعر[4]:

مالي لا أبكي على علاتي ... صبائحي غبائقي قَيْلاتي

أراد: وغبائقي وقيلاتي، فحذف الواو.

وهذا — عند ابن جني- ضعيف معدوم الاستعمال، ووجْه ضعفه أن حرف العطف فيه ضرب من الاختصار، وذلك أنه قد أقيم مقام العامل، نحو قولك: قام زيدُ

---

(١) ارجع إلى: همع الهوامع جـ ٣/ ٢١٩ وقد بسط الكلام في هذه الحروف وذكر آراء العلماء.

(٢) همع الهوامع جـ ٣/ ٢٢٦. أجاز بعض العلماء إضمار حرف العطف منهم أبو علي الفارسي ومن تابعه.

(٣) سر الصناعة (طبعة التوفيقية) جـ ٢/ ١٧٩ والخصائص ١/ ١٩١، ٢/ ٢٨٢، العلات: جمع علة، وهو ما يتعلل به، الصبائح والغبائق والقيلات: نوق يحلبها صباحًا وبعد المغرب وفي القائلة. جمع صبوح، وغبوق، وقيلة.

(٤) سر الصناعة ٢/ ١٨٠واللسان صبح، غبق، قيل،والخصائص١-٢٩، ٢/ ٢٨٠،ارجع إلى:سر الصناعةجـ٢/ ١٨٠

وعمرو، أصله: قام زيد وقام عمرو، فحذف قام الثانية، وبقيت كأنها عوض منها، فإذا حذفت لم يبق ما يدل على الفعل المحذوف، وتجاوزت حد الاختصار إلى الانتهاك والإجحاف، ولو أنك حذفت تجاوزت حد الإجحاف إلى كلفة الإشكال، ونحو قولك: ضربت زيدًا أبا عمرو، فيه توهم أن زيدًا هو أبو عمرو، فقبح الحذف لذلك.

وبعض العلماء أجازوا إضمار حروف العطف في بعض المواضع التي تشترك في معمول واحد، أولها إسناد واحد، أو تتحد في المعنى أو تتقارب في الدلالة أو تشترك في سياق واحد، وألا يتحقق عن إضمارها إبهام أو لبس في المعنى، أو إلغاء حكم إعرابي أو اختلافه، أو اختلاف في المعنى، وأن يدرك المتلقي الحرف من السياق دون غموض.

وقد أجاز أبو علي الفارسي حذفها، فهي بمنزلة حروف الاستفهام التي يفهم لفظها من سياق الكلام [1]، وهذا ليس بدليل عندي، والدليل على جواز حذفها السياق، وقد ثبت حذفها في الفصيح، وقد جوز حذفها اتحاد المعنى في الألفاظ المتعاطفة، ولهذا وقع الحذف في الواو في المعاني المتقاربة، ويجب ذكرها في موطن المخالفة، وقد أطلق العلماء الذين أجازوا الحذف عنوان « حذف حروف العطف أو إضمارها»، والحذف في الواو كثير؛ لأنها أكثر استخداماً في الكلام من غيرها؛ لأن الواو تكون بين الألفاظ المترادفة أو المتقاربة أو ما كانت في معنى واحد، وتكون في الألفاظ المتباينة والمتخالفة.

وقد تحذف الواو في العطف بين الأسماء لمعمول واحد، جاء في الحديث: «تصدق رجل من دينار من درهمه من صاع بره، من صاع تمره» [2]، ويقولون: أكلت سمكًا لحمًا تمرًا، ومنه قوله الشاعر[3]:

كيف أصبحت كيف أمسيت ممّا يغرس الودّ في فؤاد الكريم

والأصل: وكيف أمسيت، فحذفت الواو لاتفاق الجملتين في الاستفهام.

---

(١) ارجع إلى: نتائج الفكر ص ٢٠٨، ٢٠٩ ولم يجز السهيلي وابن جني وابن الضائع حذف الواو؛ لأن الحروف دالة على معانٍ في نفس المتكلم، وإضمارها لا يفيد معناها، ويقيسون حرف العطف على الحروف العاملة التي لا يجوز حذفها.

(٢) رواه مسلم في كتاب الزكاة باب الحث على الصدقة. من حديث جرير بن عبد الله.

(٣) ذكره السهيلي في نتائج الفكر ص٢٠٨ والسيوطي في همع الهوامع جـ٣/٢٢٧، وصاحبه مجهول.

وأجاز بعض العلماء حذف الفاء ومتبوعها (المعطوف) وحملوا على هذا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤] قيل المعنى: فمن كان منكم مريضًا أو على سفر، فأفطر... .

وأنكر هذا التقدير ابن عصفور، وقال: إنما حذف المتبوع فقط [١]. ومنه قول الشاعر [٢]:

أأطلال دار بالنِّياع فحمت ... سألت فلما استجمعت ثم صَمّت

أي: سألت فحمّت.

والفاء في جواب الشرط عاطفة فهي رابطة الجواب الذي يجوز استقلاله في المعنى عن جملة الشرط، وقد بينا ذلك في حديثنا عن جملة جواب الشرط.

وذهب ابن الجوزية إلى عدم جواز إضمار حرف العطف، وتتبع بعض المواضع التي استدل بها النحاة في إضمار حرف العطف.

وأرى أن تعميم الحكم بذلك فيه نظر، فالعربية فيها وجوه، والعمل بحكم واحد في القاعدة محال لوجود ما يشذ عنه، و لم تنجو القواعد العامة من هذا الشذوذ، وليست بباطلة، فبعض كلام العرب يفسر في ضوء النادر، وقد فسر ابن الجوزية بعض المواضع التي خلت من العطف على البدل [٣]، وهذا غير مطرد، ودليل ذلك قول كعب في وصف الناقة:

غلباءُ وجناءُ علكومٌ مذكّرة ... في دفها سعة قُدَّامُها ميل

هذه صفات في خلق الناقة، وحذف حرف العطف للعلم به وهو الواو للتعدد، والأصل: هي غلباء ووجناء وعلكوم ومذكّرة، وأضمر العطف بين الجملتين: في دفها سعة ، قدامُها ميل.

وقل الحذف في «أو»، ومنه الحديث: «صلى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقباء» [٤]، أضمرت أو في هذه المواضع، وقد حمل السهيلي هذا على البدل.

---

(١) همع الهوامع ٣/ ٢٢٧.

(٢) كثير عزة الديوان صـ ٣٢٣ والنيّاع: اسم مكان. واللسان: حمم، وتاج العروس: سبح.

(٣) ارجع إلى بدائع الفوائد جـ ١/ ٢٠٨: ٢١٠ وقد تتبع شواهد النحاة.

(٤) رواه البخارى، ضعيف الجامع الصغير رقم ٧١٨ عن أبي هريرة، وهو فيه بهذا اللفظ من حيث له بقية.

وهناك مواضع تكتفي بالربط المعنوي دون الربط اللفظي كالبدل والوصف والتأكيد، فلا موضع لحروف العطف، والجملة الوصفية والجملة الحالية التي لا تسبق بواو الحال، فالبدل يقع موقع المبدل منه، والنعت جزء من صاحبه، والتأكيد بتكرار اللفظ أو بلفظ يدل على معنى المؤكد ككل وعين ونفس، وأطلق على ذلك التوابع، والتابع يتبع المتبوع، وحروف العطف لها معانٍ أخرى لا تتحقق بها الفائدة التي تدل عليها الصفة والبدل والتأكيد [1].وبعضها يستوجب عدم وجود حرف عاطف فيتصل بما قبله لتعلقه به في الإسناد، والربط يكون بالضمير أو بالإشارة أو باللفظ أو بالمعنى وبعض المواضع تكتفي بالربط السياقي، وقد تناولنا الجمل التي تتعلق بما قبلها، وبيَّنا الرابط فيها، ونذكر المواضع التي تستغنى عن حرف العطف:

مالا يعطف على غيره:

أ- جملة الخبر؛ لأنها في معنى الخبر، فلا تحتاج عطفًا، نحو: زيد قام أبوه وزيد أبوه كريم، تحذف الواو؛ لأنهما بمنزلة جملة واحدة فقد عقد بالجملة مع المبتدأ جملة واحدة.

وهنالك مواضع دخلت فيها الفاء على الخبر، ولكنها ليست بأصل في الخبر، بل استدعاها وقوع اسم الشرط مبتدأ، وقد تناولنا ذلك في حديثنا عن الخبر الجملة[2]، قال تعالى: ﴿**وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ**﴾ [النحل: ٥٣] وتأتي في الجمل التي تشبه الشرط نحو: الذي يأتيني فله درهم. وتأتي في خبر جملة لمبتدأ نكرة نحو: رجل صالح عنده غنى فهو سعيد، ونفس تسعى في الخير فلن تخيب، وخبر كل: كل خير لديه فهو ينفقه وكل نعمة فمن الله،وخبر الجملة إذا كان طلبًا نحو:﴿**هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ**﴾[ص: ٥٧]

ب- الجملة الاستئنافية، لأنها بمنزلة كلام جديد لا يعطف على ما تقدم، قال أبو محمد اليزيدي [3]:

وقال إني في الهوى كاذب ... انتقم الله من الكاذب

جملة « انتقم الله من الكاذب» استئنافية، فهي بمنزلة جواب سؤال: فما قولك فيما اتهمك به من أنك كاذب؟ ومنه قول الشاعر [4]:

---

(١) ارجع إلى: مفتاح العلوم، السكاكي ص ١٠٨.

(٢) همع الهوامع جـ ١/ ٤٠٦.

(٣) الأغاني (ط الهيئة) جـ ٢٢/ ١٦٨ ودلائل الإعجاز ص ٢٣٧.

(٤) دلائل الإعجاز ص ٢٣٨.

قال لي: كيف أنت؟ قلت: عليل سهر دائم وحُزن طويل

وما كان مستأنفًا بإنما أو ألا، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١١، ١٢] ومثله: ﴿... قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد:٧].

وقد تقطع الجملة عما قبلها في المعنى، فلا توصل بها في اللفظ بالعاطف، كأن يكون للكلام الأول السابق حكم، والثاني ليس في حكمه ولا يشترك فيه فيقطع عنه، قال الشاعر [١]:

وتظن سلمى أنني أبغي بها بدلاً، أراها في الضلال تهيم

قوله: «أراها في الضلال تهيم» ليس في حكم الأول فقطع عنه، ولم يات بعطف لئلا يتوهم أنه في معنى الأول، فقال «أراها» ولم يقل «تظن»، فالرأي له والظن منها ولم يعطف أراها على تظن لئلا يتوهم السامع أنه معطوف على «أبغي» تعربه منه مع أنه ليس بمراد، ويحتمل الاستئناف.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤، ١٥] قطع (الله يستهزئ بهم) عما قبله فلا يعطف عليه لعدم دخوله فيه؛ لأن استهزاء الله بهم عقاب لاستهزائهم، واستهزاؤهم بغي منهم. والعطف يفيد استهزاء الله بهم باختلائهم بشياطينهم، وليس بالمراد، لأن استهزاء الله بهم في كل أحوالهم دون انقطاع عنهم على كفرهم [٢].

وقد يحذف صدر الاستئناف لقرينه تدل عليه، قال تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ * رِجَالٌ﴾[النور: ٣٦، ٣٧] أي: يسبحه رجال.

جـ- جملة البدل التي تنزل منزلة سابقتها، وتبينها، والبدل لا يعطف على المبدل منه، والجملة الثانية تكون بدل اشتمال، ويجوز أيضًا أن يكون استئنافًا، والأولى البدل وقد يكون الكلام السابق غير واف تمام المراد أو غير واف، فيعيده المتكلم بلفظ آخر

---

(١) مفتاح العلوم ١٠٨ والإيضاح ص ١٤٦.

(٢) مفتاح العلوم ص ١١٠.

أولى منه وأدق تعبيرًا على نية استئناف القصد إلى المراد، كقول القائل: انصرف عني، لا أريد رؤيتك، ومنه قول الشاعر [1]:

أقول له: ارحلْ، لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلما

فقوله «ارحل» بمعنى «لا تقيمن عندنا»، فنزل النهي من الأمر منزلة البدل، فأتى بقوله لا تقيمن عندنا تأكيدًا لمعنى «ارحل»، فأعاد المعنى الذي عده ناقصًا في «ارحل» صريحاً في النهي في « لا تقيمن»، ومنه قوله تعالى: **﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾** [يس: ٢٠، ٢١] والثانية بينت الأولى، ومثلها: **﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾** [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣] نزلت الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعه.

هـ- جملة الجزاء في الشرط إذا كان فعلها مضارع ووقع جوابًا لشرط جازم، فلا تدخل الفاء في الجواب اكتفاء بعمل أداة الشرط فيها، فلا تقطع الثانية عن الأولى فحاجتها إلى العامل في الأولى؛ وجواب الشرط متمم لشرطه والأداة تربط بين الشرط وجزائه، قال تعالى: **﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً...﴾**[الطلاق:٢].

و- جملة جواب الاستفهام، قال تعالى: **﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ * قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنتُمْ مُوقِنِينَ...﴾**[الشعراء: ٢٣، ٢٤]، وكذلك الجملة التي يقدر قبلها سؤال قال تعالى: **﴿قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلا تَسْتَمِعُونَ * قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمْ الأَوَّلِينَ * قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ * قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾**[الشعراء: ٢٥-٢٨] فقول موسى عليه السلام جواب سؤال مقدر.

ز- أن تكون الجملة الثانية مؤكدة لمضمون الأولى أو بمنزلة الصفة لها، فلا يدخل العاطف عليها، لأن التوكيد متعلق بالمؤكد لذاته، وكذلك الصفة متعلقة بموصوفها بمقدر فيها[2]. وجملة التوكيد نحو: **﴿الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ﴾** [البقرة: ١، ٢] «لا ريب» توكيد لقوله: «ذلك الكتاب»، وهو بمنزلة: هو ذلك

---

(١) مفتاح العلوم، السكاكي ص ١١٠ والإيضاح ص ١٤٥، وخزانة الأدب ٥/ ٢٠٧، جـ٨/ ٤٦٣ ومغني اللبيب جـ ٢/ ٤٢٦، وهو منسوب لأعرابي مجهول.

(٢) نهاية الإيجاز الرازي ص ١٩٨.

الكتاب، فأتى «لا ريب» زيادة تثبيتاً له، فأغنت عن تكرار لفظها، وهو مقام مدح ولا يقتضي العطف؛ لأن الثاني في معنى الأولى، وهو تأكيد لفظي، فالمعنى فيهما واحد، ومنه قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾[البقرة: ٦] معنى (لا يؤمنون) معنى ما قبله [١].

وتحذف العاطف في الموضع الذي يتصل معناه بما قبله، فيستغنى بصلة معناه له عن واصل يصله ورابط لربطه، والتأكيد بمنزلة الصفة، لأنه يؤكد معنى جاء فيه، فلا يحتاج اللفظ المؤكد إلى واسطة دون ما جاء له، وهو التأكيد.

والتأكيد لا يفتقر إلى ما يصله بالمؤكد، لأنه بمنزلة تكرار المؤكد مرة ثانية، فليس في حاجة إلى ضام يضمه إليه، أو عاطف يعطف عليه، قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَراً إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١] ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلاَّ مَا رَحِمَ رَبِّي﴾[يوسف:٥٣] [٢] وهو مؤكد للحكم.

وقد تسبق جملة التوكيد بإن، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَراً إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١] فقد نفى عنه أن يكون بشرًا، فاقتضى لفرط جماله أن يكون ملكًا كريمًا، فيحتمل التبين والتأكيد [٣].

ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٣، ٤] فالجملة الثانية إثبات وتأكيد لما نفي في الأولى، فقد نفت الثانية المنفي في الأولى، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ [يس: ٦٩] الثانية تأكيد وتثبيت لنفي ما نفي في الأولى.

حـ- أن تقع الألفاظ المذكورة أخباراً لمبتدأ واحد، فيترك العطف فيها قال كعب :

غلباءُ وجناءُ علكومٌ مذكرةٌ ... في دَفِّها سعةٌ قُدَّامها ميلُ

ويجوز العطف في الأخبار، فالمعنى يحتمل العطف فالأصل: هي غلباء، وهي وجناء، وهي علكوم، وهي مذكرة، ولكن إسقاط حرف العطف أبلغ، ليكون اللفظ

---

(١) الإيضاح ص ١٤٤.

(٢) ارجع إلى دلائل الإعجاز ص ٢٢٧.

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، مؤسسة المختار ص ١٤٥.

ملصقًا بما تقدمه، ويسن للمتكلم حذف الحرف بين الجمل في السياق المتصل للعلم بالحرف المحذوف، قال كعب:

حرف،أخوها أبوها من مهجنة وعمها خالها، قوداء شمليل

أي: هي حَرف (شديدة)، و«أخوها أبوها» جملة، و«عمها خالها» جملة، وقوداء خبر لمبتدأ محذوف (هي) و«شمليل» كذلك. فحذف العاطف بين «حرف»، و«أخوها أبوها»، وعطف بين «أخوها أبوها» و«عمها خالها»؛ لأن فيهما مختلف، فالعم غير الخال، فاقتضى ذكر حرف التشريك فى مقام المخالفة وأسقط فى مقام الاتحاد فى قوله: حرف ... قوداء شمليل؛ لأنها أخبار فى معنى واحد عن الناقة (المبتدأ).

وقد أسقط العاطف في المعاني المتفرقة: غلباء، وجناء، علكوم، مذكرة، في دفها سعة قدامها ميل، حرف ...قوداء، شمليل.... عيرانة (تشبه العير في قوتها) مرفقها..... مفتول، وهذا جائز في السياق المتصل، اختصاراً، ويجوز للضرورة، كإقامة الوزن.

ط- أن تكون الجملة معمولاً لفعل قبلها ومن ذلك جملة مقول القول فتكون في موضع نصب مفعول، قال كعب:

وقال كل خليل- كنت آمله لا ألهينك إني عنك مشغول

جملة: لا ألهينك مقول القول، وجملة «إني عنك مشغول» بدل منها .

والجملة التي تعلق عن العمل بحرف يدخل عليها، فلا يعمل فيها الفعل، ومنها «إنَّ» الناسخة التي وقعت اللام في خبرها قال تعالى: ﴿**قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ**﴾ [المنافقون: ١].

ى- أن يكرر اللفظ ويتعبه الثاني في المعنى، فيغني التكرير عن العطف، قال تعالى: ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا**﴾ [الفجر: ٢٢] أي صفًا بعد صف، أو صفًا فصفًا ومثله: (.... دكًا دكًا) أي دكًا بعد دك، أو دكًا فدكًا.

أو أن يعاد أحد جزءي الإسناد في الجملة الثانية نحو: ﴿**اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ**﴾ [الإخلاص: ١، ٢] [(١)].

---

(١) همع الهوامع م ١/ ١٤٩.

ومنه قول الشاعر[1]:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يزرع الود في فؤاد الكريم

حذف فيه حرف العطف، والأصل: كيف أصبحت وكيف أمسيت، والحذف عند ابن جني شاذ.

وذهب ابن هشام إلى أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول، فهو عطف بيان له؛ لما فيه من معنى الفائدة، ومنه رجز عبد الله بن رواحة رضي الله عنه[2]:

بـا زيـدُ زيـدَ اليـعملات الـذُّبَّل تطـاول اللـيـل عليـك فـانزل

وقال جرير[3]:

يـا تـيم تـيمُ عـدويّ لا أبـالكمُ لا يلقيـنكم في سـوأة عُمـر

ك- الجملة التفسيرية: وتأتي تفسيراً لما قبلها وشرحاً، فلا تحتاج عاطفاً، لاتصال مضمونها بالمفسَّر، فيربطها به رابط معنوي والضمير، ولا يفصلها عن المفسَّر حرف العطف؛ لئلا تحمل معنى آخر غير التفسير فهي بمنزلة الصفة التي تأتي في معنى موصوفها، قال تعالى: ﴿**فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لا يَبْلَى**﴾[طه:١٢٠] جملة القول تفسير وتبيين لما قبلها، فالقول تفسير الوسوسة وهي بخفاء القول[4].

ل- الجملة الاعتراضية، لا تعطف على ما جاءت له؛ لأنها زيدت في الكلام لزيادة معنى فيه أو للتأكيد أو التعليق عليه، فهي متعلقة بما قبلها في المعنى، فتجرد من العطف لئلا تحتمل معنى أساساً في النص فلا تكون زائدة فيه، ومنه قول كعب:

وقـال كـل خليـل- كنـت آملـه لا ألهينَّـك إني عنـك مـشغول

فقوله: «كنت آمله» اعتراض مخصص لمعنى زائد؛ لإفادة معنى في علاقته بخليله

---

(١) الخصائص جـ١/٢٩١ وديوان المعاني جـ٢/٢٢٥. وما أشكل في ذلك قول العرب: راكب الناقة طليحان، قيل المعنى: راكب الناقة والناقة طليحان، وقيل: راكب الناقة أحد طليحين، والطليح: المعيى.

(٢) ديوان ابن رواحة ص ٩٩ ، وشرح المفصل ٢/١٠، والكتاب ٢/٢٠٦ ، والأشباه والنظائر جـ١/١٠٠، ومغني اللبيب ٢/٥٢٨.

(٣) ديوان جرير ص ٢١١، والكتاب ١/٥٣ ، والمقتضب ٤/٢٢٩، ومغني اللبيب ٢/٥٢٨ ، وارجع إلى: همع الهوامع ٣/١٦٣.

(٤) مفتاح العلوم ص ١١٠.

ورجائه فيه. وقوله في البيت التالي موبخاً الوشاة والأخلاء الذين ودعوه لما أحدثه:

فقلت خلوا سبيلي لا أبالكم فكل ما قدر الرحمن مفعول

فقوله: لا أبالكم، دعاء عليهم وذم لهم، ولا تحتمل العطف. وقد بسطنا القول فيها في حديثنا عن الجمل التي تتعلق بما قبلها.

م- أن يكون اللفظ أو الجملة صفة، لأن الصفة في معنى موصوفها، فلا تعطف عليه لاتصالها به، ويستوي في ذلك الوصف المفرد والجملة، ويجوز ترك العاطف إن تعددت الصفات في معنى واحد، قال تعالى: ﴿**هُوَ اللَّهُ الَّذي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ**﴾ [الحشر:٢٣]، ومنه قول كعب في وصف جسد الناقة:

غلباء وجناء عُلْكُوم مذكَّرة في دفها سعة قدامها ميل

أضمر العطف بين الصفات، لأنها لموصوف واحد، وهي في معنى واحد، وجملة الصفة نحو قول كعب:

إن الرسول لسيف يستضاء به مهند من سيوف الله مسلول

وروي: لنور يستضاء به، الصفة بمنزلة التوكيد للموصوف، فهي تدل على وصف فيه فتظهره في اللفظ.

ن- أن تكون الجملتان في معنى واحد، فالثانية تكون بمنزلة الوصف لها ومن ذلك قول كعب في اتساع صدر الناقة: «في دفها سعة قدامها ميل» فاتساع الدف (الجنب) زاد في عرض الصدر وطول العنق، ومنه قول كعب:

ضخم مقلَّدها عبل مقيدها في خلقها عن بنات الفحل تفصيل

فموضع القلادة ضخم وكذلك موضع القيد، وهما دليلان على قوتها وضخامتها، فإن اختلف المعنى وجب إظهار حرف العطف، قال كعب:

حرف أبوها أخوها من مهجنة وعمها خالها قوداء شملیل

أظهر الواو في أخوها أبوها... وعمها خالها، لاختلاف النسب من جهة الأب والأم.

س- أن تتحد الجملتان في النوع والإخبار والزمن، والسياق الجامع بينهما،

فالكلام إن اتصل جاز إضمار الحرف، قال الشاعر[1]:

كيف أصبحت كيف أمسيت مما يشبت الوُدّ في فؤاد الكريم

قدر بعض النحاة فيه حرفاً: وكيف أمست، وذهب السهيلي إلى أن العطف ترك، لأن الثانية في معنى الأولى، وقيل الثانية بدل من الأولى، ونرى أن الحرف مضمر لاتفاق الجملتين في النوع والإخبار والسياق، فسوغ إضمار الحرف للعلم به، ولاتصال السياق.

ف- أن يكون أول الكلام ترجمة عن سائره، فيدل على الاستمرار عليه والمواظبة، كقولنا: قرأت ألفاً، باء، ويكتفي بهما عن سائر ما بعدهما، فهما عنوان ما بعدهما من الحروف، وقولنا: قرأت «ألفاً وباء» يشعر بأن المراد الحرفين فقط لا الحروف كلها، فقد انقضى المقروء بالعطف خلافاً لقولنا: ألفاً، باء، تاء.... ودليل ذلك زيادة الواو للدلالة على نهاية المعدود المتنازع فيه في قوله تعالى: ﴿**وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ**﴾ [الكهف:٢٢] فزيادة الواو قبل العدد الأخير لوضع نهاية العدد[2]، وبعض النحاة أطلق عليها واو الثمانية، وفيها خلاف، وبعض اللغات تترك العطف وتكتفي به قبل المعطوف الأخير، وهذا ليس مطلقاً في العربية بل في المواضع التي فيها اتفاق ومشاركة والمعنى فيها واحد.

وقد حذف حرف العطف في نحو: بوّبت الكتاب باباً باباً. أي: باباً فباباً. وقسمت المال درهماً درهماً، أي: فدرهماً. وقيل ليس فيها إضمار حرف الجر، لأن الإضمار يعني قسمت المال درهمين، وهذا ليس المراد، فالرأي عندي أن المراد في قسمت الكتاب باباً باباً، أي قسمته أبواباً فالأول والثاني دلا على ما بعدهما من الأبواب، وكذلك قسمت المال درهماً درهماً، أي جعلته وحدات من درهم، وهذا مثل: قرأت ألفاً، باء..... يريد كل حروف الهجاء، فالمراد الإشارة بالمذكورين إلى ما بعدهما. وقوله تعالى: ﴿**كَلاَّ إِذَا دُكَّتْ الأَرْضُ دَكّاً دَكّاً**﴾ [الفجر:٢١] أي: دكاً بعد

---

(١) نتائج الفكر ص ٢٦٣، وبدائع الفوائد جـ١/٢٠٨، والأشباه والنظائر جـ٨/١٣٤، وهمع الهوامع جـ٣/٢٢٦، والخصائص جـ١/٢٩٠، وشرح الأشموني جـ٢/٤٣١، وهو غير منسوب، ومنع ابن جني والسهيلي وابن الضائع إضمار حروف العطف.

(٢) ارجع إلى: نتائج الفكر في النحو ص ٢٦٣، ٢٦٤.

دك أو مرة بعد مرة، وقدر بعضهم حرف الفاء: دكاً فدكاً، ومثله: ﴿وَالْمَلَكُ صَفّاً صَفّاً﴾ [الفجر:٢٢] أي: مصطفين صفوفاً، صفاً بعد صف، أو مرتبين صفاً فصفاً، نحو: جاء الأول، الثاني، الثالث. أي: فالثاني فالثالث[١].

وقد ذهب السهيلي إلى أن العطف يستبعد في الموضع الذي يرتبط الكلام فيه بما قبله تفسيراً له، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا﴾[التوبة:٩٢] قيل حذفت الواو، وقيل الجملة جواب إذا، ويجوز فيها حذف الفاء، وقيل الجواب: (تولوا وأعينهم تفيض من الدمع) هي الجواب، والمرجح عندي أن الجواب (قلت...)؛ لأنها ماض جاز فيه ترك الفاء، والقول معقود بمجيئهم إليه ﷺ، وقوله (تولوا وأعينهم تفيض من الدمع) إخبار عنهم وثناء، وهو تفسير لحالهم بعد رده ﷺ لهم، وأرى أن الفاء فاء السببية حذفت؛ لأنها بسبب ما قبلها، أي: قلت لا أجد ما أحملكم عليه، فتولوا....، ورأى السهيلي أن الكلام غير محتاج إلى العطف بالواو، لأنه مرتبط بما قبله كالتفسير له، وهذا الوجه لا أميل إليه لأن (تولوا....) بسبب ما قبلها وليست تفسيراً[٢]، وقد ذهب ابن هشام إلى أن الجواب (قلت)، وتولوا جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: فما حالهم إذا ذاك. قيل: تولوا. والأرجح أن تكون سببية وتقدر فيها الفاء[٣].

واختلف النحاة في حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه لحفصة أم المؤمنين رضي الله عنها: « لا يغرنك هذه (يريد عائشة رضي الله عنها) التي أعجبكها حسنها حب رسول الله ﷺ لها» أضمر بعض النحاة فيها العطف، والمعنى: حسنها وحب رسول الله ﷺ لها، واستحسنه بعض الشراح، وأخذوا به في شرح الحديث، وضَعَّف السهيلي هذا المذهب، وذهب إلى أن «الحب» بدل من قوله «هذه»، وهو بدل اشتمال في موضع رفع، والسهيلي لا يجيز إضمار حروف العطف ورد الآراء التي ترك فيها العطف، وقد صدر قوله «لا يجوز إضمار حروف العطف» في هذه المسألة[٤]،

---

(١) وقد ذهب السهيلي في قولهم: اضرب عمراً زيداً خالداً، أنه ليس فيه إضمار بل للدلالة على ما بعدهم، نتائج الفكر في النحو ص ٢٦٤، والمرجح تقدير العطف؛ لأنه يحمل على بدل الغلط أي: اضرب زيداً ثم عدل عنه إلى عمرو، ثم عدل عن عمرو إلى خالد.

(٢) نتائج الفكر في النحو ص ٢٦٤، وأمالي السهيلي، ١٠١،١٠٢،١٠٣.

(٣) مغني اللبيب، ابن هشام ص ٧٠٦.

(٤) ارجع إلى: نتائج الفكر في النحو ص ٢٦٣.

والصواب جواز الإضمار، والوجه الذي ذهب إليه السهيلي (البدل) ضعيف، ويؤكد ما ذهبتُ إليه أن الحديث مروي بإثبات الواو في رواية أخرى للبخاري[1]، وهذه الرواية شرحت المراد بالسابقة، وهو من حديث طويل: قال عمر للنبي ﷺ: «..... لو رأيتني ودخلت علي حفصة فقلت لها لا يغرَّنَّك أن كانت جارتك أوضأَ منك وأحب إلى النبي ﷺ (يريد عائشة)، فتبسم النبي ﷺ....». فقوله: «أوضأ منك وأحب إلى النبي....» في موضع. «أعجبها حسنها حب رسول الله ﷺ إياها»[2]

فإسقاط حرف العطف في الرواية ثابت، والتقدير: وحب، وقد دل على هذا الرواية الأولى، وحمله على البدل بعيد، وقد جائني رواية مسلم من طريق سليمان بن بلال: «أعجبها حسنها وحب رسول الله» وهذه الرواية تؤكد حذف الواو في الرواية التي انتفت منها[3]. وأسقطت الواو في المواضع التي أغنى عنه الضمير فيها نحو: ترمي الغيوب....، يمشي القراد عليها....، تمر مثل عسيب النحل، تخذي على يسرات، والأصل أن يستخدم الواو بين المعاني المتصلة ومواضع التشريك، ولكنه اكتفى بالضمير في الجمل الفعلية، واكتفى بحذف المبتدأ رابطاً في الجمل الاسمية، مثل: غلباء وجناء علكوم مذكَّرة، وقد حذف الواو فيها لتضمن الوصف الضميرَ، فقد وقع خبراً والخبر المشتق يتضمن ضميراً أي: غلباء هي وجناء هي علكوم هي، مذكرة هي، وأبنية الصفات للمؤنث: غلباء وزن فعلاء، ومذكرها أغلب، (أي: غليظة الرقبة) ووجناء (عظيمة الوجنتين) ومذكرها أوجن. وقنواء وزن فعلاء (في أنفها احديداب)، علكوم (شديدة) وزن فعلول، ويستوي فيه المذكر والمؤنث: جمل علكوم، وناقة علكوم ومذكرة (كالذكر) للمؤنث، فالتاء للتأنيث ومثلها وصف المرأة التي فقدت وحيدها (الثكلى): نواحة، رخوة، أي: نواحة وهي رخوة[4]. هذه أبنية مخصوصة بمؤنث، والرابط فيها المعنى (المخصوص بمؤنث)، وتقدير الضمير في الخبرالمشتق،

---

(١) كتاب النكاح، باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها، رقم ٥١٩١، وفتح الباري ٩/٢١٢،٢١٣.

(٢) كتاب النكاح رقم ٥٢١٨ والفتح ٩/٢٥٩.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الطلاق، بيان أن تخيير المرأة لا يكون طلاقاً إلا بالنية، وشرح النووي (الأميرية) ١٠/٨٧.

(٤) هنالك أبنية صفات يستوي فيها المذكر والمؤنث، منها الوصف بالمصدر فهو عام في العدد والنوع: رجل عدل وامرأة عدل، ورجال عدل ونساء عدل،وصيغة فعيل بمعنى مفعول نحو: امرأة قتيل وجريح (في الوصف دون العدد). وبعض الصفات بها تاء ويستوي فيها المذكر والمؤنث مثل فعلة: ربعة، جعدة، وفُعْلة وفُعَلة: هُمْزة ولُمزة وهُمَزَة ولُمَزَة. وفعّالة: علاّمة. والتاء ليست للتأنيث بل للمدح او الذم والمبالغة.

فالخبر المفرد يقدر فيه الضمير الذي يربطه بالمبتدأ والخبر الجملة كذلك فيه ضمير ظاهر أو مقدر.

والربط المعنوي يكون في اتصال المعنى وتسلسل الأفكار، فتسلم الأولى مقادها للثانية والثانية إلى الثالثة حتى تستوفي الفكرة حقها من المعنى، فتتحقق بنية متماسكة على المستوى المعنوي، ويقويها الترابط اللفظي المتمثل في العلاقات النحوية.

وهذا الكلام أغنى السياق فيه عن الروابط اللفظية التي يتغير المعنى في هذا السياق بذكرها، ولا يعد الكلام مفككاً لخلوه من الرابط اللفظي، فالسياق اللغوي وشيجة داخلية تمنع التوقف على معنى مستفاد من الجملة الأولى دون وصلها بالتي تليها، لفساد المعنى دونها، فالمعنى في الجملة لا يقطع عن سياق مجموع الجمل، فهي جزء من سياقها العام.

لقد تناولت الروابط اللفظية في العربية الفصحى، ولم ألتفت إلى الأساليب الدخيلة من اللغات الأخرى، وبعض أساليب الخطاب اليومي التي اعتمدها بعض الكُتّاب الضعاف في كتابتهم، وتوهمها ضعاف الباحثين تجديداً، وتأولوها، وبحثوا لها عن تخريج في القواعد، وأطلقوا عليها شططاً خروجاً على المألوف وانزياحاً، وليست إلا خروجاً على القواعد والأساليب البلاغية المعتمدة في العربية، وهذه المصطلحات طرح بعض الباحثين المحدثين عن كتب مترجمة، وهم لا يدركون نظام العربية في الأصوات والأبنية والتراكيب والدلالة، والعربية بها عناصر ربطية غنية بالدلالة، بعضها حرفي، وبعضها اسمي وبعضها فعلي، ولها ما يميزها في وسائل الربط عن اللغات الأخرى[1]. وقد خلط بعض المعاصرين بين لغة الخطاب اليومي ولغة النص المكتوب

---

(١) ظهر في الخطاب المعاصر بعض التراكيب الدخيلة من اللغات الأخرى عن طريق الترجمة الضعيفة التي تأثرت بالخطاب اليومي وأسلوب المحادثة في اللغة المترجم عنها، وبعض هذه التراكيب توهماً لضعف المترجم في العربية، وكذلك الترجمات الحرفية لبعض التراكيب والأساليب، وهذه آفة المترجم الذي يعجز عن التفريق بين اللغات وما يميز اللغة المترجم إليها عن اللغات المترجم منها، وقد أخذ بعض الباحثين هذه الترجمات على هناتها وعملوا بما فيها، فوقع الخلط بين أدوات العطف في العربية (الواو، ثم، بل، الفاء، لا، أو) وبعض التراكيب المركبة التي تفيد الوصل بين الجمل نحو: «بيد أن» و«حيثما» و«إلا أن» وغيرها وبعض الألفاظ التي تعبر عن الربط مثل «ونتيجة لذلك»، وقد ظهرت في العربية المنطوقة روابط حرفية تأثراً باللغات الأوربية مثل «بما أن» وهي لمعنى الشرط. و«بالتالي» للسببية، والاستثناء نحو: «إلا أن»، «من جهة أخرى»، «مع ذلك». ورابط زمنية مثل: بعد ذلك، وأخيراً، «في آخر المطاف» وبعض الباحثين يعتمدون هذه الروابط في تحليل الخطاب اليومي، وبعض الأعمال الأدبية التي تحاكي الخطاب اليومي، وهذه الظواهر التركيبية من تأثير اللغات الأجنبية، ولا تصلح في تحليل نص عربي تراثي لمخالفتها عرف العربية.

وارجع لمعرفة المزيد عنها إلى تحليل الخطاب لبروان ويول، والنص والسياق لفان دايك، وبعض الكتب التي ترجمها بعض المغاربة، وتأثروا فيها بلغة الخطاب اليومي على ضعفها في بلادهم، وكتاب تحليل الخطاب الروائي لسعيد

في ضوء عرف العربية الفصيحة، فبعض أساليب الخطاب اليومي دخلت إلى النص المكتوب على ما بها من هنات وأساليب دخيلة، وساعد في انتشارها في الكتابة الترجمة الحرفية التي نقلت بعض أساليب اللغات الأجنبية إلى العربية، وبعض الأعمال الأدبية الأجنبية حاكت لغة الخطاب اليومي، وبعض الدراسات العربية تعالج الخطاب المنطوق، وتوسعت فيها، وترجمت هذه الأعمال إلى العربية ترجمة حرفية دون تعريب في ضوء عرف العربية في التعبير، واحتذى بعض العرب حذوهم في الدراسة والتحليل[1]. وبعض الترجمات قام بها من لا ترتضى عربيته، وبعضهم ترجم ترجمة حرفية[2]، وهؤلاء لا يدركون الفروق بين العربية واللغة التي يترجمون عنها، والترجمة الدقيقة التي تستوعب معنى النص وتترجمه إلى ما يقابله أو يقاربه، وليس من ذلك الترجمة الحرفية وروابط الخطاب اليومي التي تخرج عن عرف العربية.

وبعض الباحثين يطلقون على العطف «الوصل التشريكي» ومن أدواته «الواو» و«أو» وأداة التعليل «لأن»، وكذلك من «من أجل أن» ووظيفتها تكوين جملة مركبة من جمل بسيطة، ومن أدوات الربط بين الجمل «مع أن» و«بالرغم من أن» و«نتيجة لذلك»، وهي عندهم من أدوات الربط الإجرائي، ومنها كذلك: بموجب كذا، وبالرغم من أن، وكنتيجة لذلك، وإذن للدلالة على النتيجة، ومثلها: وترتب عليه، ويمكن أن نستنتج من ذلك أن.... وغيرها، وهي روابط تتعلق باللغة الإنجليزية والفرنسية[3] (ولهما أثر كبير في اللهجات العربية المعاصرة)، ولكن الباحثين العرب

يقطين، يعد تطبيقاً لمناهج التحليل الغربية، وليس فيه من العربية إلا القليل، وقد قلّده بعض الباحثين في منهجه التحليلي دون وعي.

(١) ارجع إلى: الشفاهية الكتابية، والترج. أونج، ترجمة الدكتور حسن البنا، عالم المعرفة، ص ٨٩ وما بعدها.
وبعض الباحثين حمل بعض المصطلحات على معاني بعض المصطلحات العربية مثل الوصل (Conjunction) سماه عطف التشريك ومن أدواته الواو التي تفيد التشريك والجمع في العربية. ارجع إلى النص والسياق، فان دايك ص ٩٢، ٩٣، ٩٤.

(٢) لقد تأثر بعض الباحثين العرب باللغات الأوربية وبعض الروابط التي ترجمت خطأ إلى العربية، فتوهمها الباحث المبتدئ روابط أصيلة في العربية، وليست إلا ترجمة حرفية لمترجم غير متمكن من عربيته التي يترجم إليها، وأعني بقولي الترجمات التي صدرت عن بعض مترجمي المغرب العربي، ونصها العربي ضعيف ويحمل هنات الخطاب اليومي، وقد انتشرت هذه الترجمات بين الباحثين وأخذوا ما فيها على غثها وسمينها، وتمثلوا ما قرأوا في معالجة النص العربي وتحليله فظهرت وجوه من التحليل وأدوات ليست من العربية في شيء، وهم بحاجة إلى مراجعة قواعد العربية، فالأفكار والمناهج الغربية أفادتنا في بحثنا بيد أن العمل بأنظمة اللغات الأوربية وتأثيرها في الخطاب اليومي أفسدا علينا عربيتنا.

(٣) ارجع إلى النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، فان دايك ترجمة عبد القادر قيس، أفريقيا الشرق، المغرب، ص ٨٢، ٨٣، ويطلقون اسم الروابط الظرفية على «بالرغم من أن»، و«لكن» و«مع ذلك».

بحثوا عما يشبهها في العربية والتراكيب الدخيلة فجعلوها من جملة الراوبط، والروابط في العربية تختلف عن ذلك، فليس من العربية قولهم «بالرغم من» والوصل التشريكي يطلق على الواو وحدها دون حروف العطف الأخرى لإفادتها المشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه، والعربية تختلف عن اللغات الأوربية، والروابط فيها ليست بحاجة إلى مزيد من التراكيب الدخيلة التي تخالف قواعد العربية وأساليب التعبير فيها[1]، وقد ذهب بعض المحدثين إلى أن هذه الأساليب الرديئة في كتابات بعض المعاصرين تدل على التجديد والثورة، وكساها ثوباً من الرمزية، وأراها ضعفاً لغوياً تفشى في أعمال الكُتَّاب الذين لا يعدو علمهم بعربيتهم لغة الخطاب اليومي ، فهي أكثر أثراً فيهم من قراءتهم المحدودة التي لا تتجاوز الصحف والفضائيات.

وتناولنا الربط في العربية في ضوء قواعدها، وقد تبين لنا أن العربية غنية بوسائل ربط متعددة تمثل جزءاً من نظامها اللغوي الشكلي ودلالتها، والخروج على نظامها لا يعد تجديداً بل خرقاً يفقد النص جماله اللغوي، ويفسد معناه، فقواعد العربية تشارك اللألفاظ فى الدلالة، فترتيب الألفاظ في الجمل لمعنى، ومكان اللفظ في الجملة يكون لمعنى، ونوع المشتق ونوع الفعل ونوع الجملة لمعنى، والحروف التي تأتي في الجمل (حروف المعاني) تأتي لمعنى في التركيب الذي وضعت فيه، فليس لها معنى في ذاتها بل معناها في الجملة التي وظّفت فيها، ولغة الخطاب اليومي فيها خروق وهنات أفسدت العربية الفصحى، ولا تعد لغة أدبية، لأنها ضعيفة ولأنها تموت بموت متكلميها، وهي محددة بمحيطها فليست لغة اتصال، وقد اندثرت الآداب الشفاهية، لارتباطها بلغة الخطاب اليومي ولعدم انتشارها، ولأنها تفقد قيمتها إن خرجت عن محيطها الضيق ولارتباطها الشديد ببيئتها فليست أدباً عاماً يعبر عن كل أصحاب اللغة الأم، فقد بقيت فينا الآداب الراقية التي قيلت بلسان اللغة الأم المشتركة.

---

(١) بعض الدراسات التحليلية استخدمت التراكيب الغربية الشفاهية مثل: بالرغم من كذا، وعلى الرغم، وبما أن، وعلى ما تقدم في البدء أقول كذا.... وغيرها من التراكيب الضعيفة التي وردت في بعض ترجمات المترجمين الضعفاء في العربية، وترجمتهم حرفية لا تتجاوز معاني المعجم، والنص العربي ضعيف يحاكي لغة الخطاب اليومي، ولم يحسنوا ترجمة المفاهيم الاصطلاحية والسياقية إلى ما يقابلها أو يقاربها في العربية.

التكرار وأثره في الربط :

التكرار[1]: دلالة اللفظ على المعنى مردداً لتأكيده والتنبيه عليه وجذب انتباه المتلقي إليه، والتأثير فيه وإقناعه، ويعد التكرار من أشهر أساليب تأكيد المعنى في العربية، وذلك لسهولة العمل به وأثره في النفس، ولعدم وقوع الالتباس فيه، ويعد من الروابط اللفظية لتكرار لفظه، وتكرار اللفظ من عناصر الربط فالضمير ينوب عن اللفظ، فيغني عن تكراره والإشارة تحيل إليه في اللفظ أو تحيل إلى عينه في العالم الخارجي. والتكرار على أنواع، منها: تكرار لفظي، وهو قسمان:

- تكرار بنية اللفظ هي هي، ومنها قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ [الواقعة:١٠]، ومثل قول كعب: "قيله القيل".

- تكرار جذر اللفظ دون البنية مثل: (الرحمن الرحيم) قيل الرحمن خاص برب العزة لا يشركه فيه مخلوق، والثاني شركة بينهما، وقيل: الرحمن في أمر الدنيا والرحيم في أمر الآخرة، والرحمن للمبالغة والرحيم وصف ثابت مثل: طويل وقصير، وللعلماء تفسيرات كلها يحتملها اللفظان[2]، وهما مختلفان في البناء شريكان في الجذر والدلالة، فالثاني مؤكد للأول.

وتكرار معنوي: أن يأتي في عقب اللفظ لفظ آخر في معناه يؤكده، ويسمى بتكرار الترادف، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران:١٠٤] فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دعوة إلى الخير وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾[يوسف:٨٦]. وسوف نتناوله فى الربط المعنوى.

ولقد درس البلاغيون التكرار في اللفظ والمعنى دون الحركات في الكلمة، والإعراب، وهي من العناصر المؤثرة في الخطاب المنطوق، والنص الشعري في الأصل منطوق، وقد أغفل بعض الباحثين المحدثين أثر تماثل الحركات في الألفاظ واتفاق حركات الإعراب في الإيقاع الصوتي وتيسير النطق، وأثر الإعراب في فواصل الكلم في الجمل والمعنى المترتب عليه، وما يحدثه من تقسم وتنغيم وفواصل في الكلام،

---

(١) المثل السائر، ابن الأثير، المكتبة العصرية، جـ٣/٣.

(٢) نفسه، جـ٣/٢٥،٢٦.

وسوف نبين أثر ذلك، ونقدمه على الأبنية والجمل، لأنه في المستوى الصوتي وقصيدة كعب نص منطوق، وظف فيه الشاعر عناصر صوتية للتأثير والإقناع، وهذا الجانب لم يحظ بدراسة وافية في عموم القصيدة العربية، ولعلنا نستنهض هممهم بقولنا هذا، وبما قلناه فيه ليقوموا له ويتوسعوا فيه.

والخطاب الإقناعي العربي تكراري ويعد ظاهرة فيه، فالتكرار عنصر قوي في الإقناع سواء أكان بنائياً أو معنوياً. ولاشك أن التكرار يسترجع الذاكرة فيه إعادة ذكر ما غفل عنه فيعلمه السامع ويؤكد ما سبق العلم به، وهو أقوى من التوكيد المعنوي.

والتكرار قد يكون تجاورياً أو متصلاً مثل: (السابقون السابقون)، وهو المشهور في التأكيد والتذكير، فيغني عن عبارة تنبيه للمتلقي، وقد يكون تباعدياً أو منفصلاً، فلا يتصل اللفظان في الكلام، وهو للتأكيد والتنبيه والكثير منه للتذكير، فالمتكلم يذكر الشيء ثانية إذا طال العهد به في الكلام فيسترجعه في اللفظ. وقد يكون التكرار للتلذاذ في مقام العشق، وقد يكون للتعظيم في مقام المدح، وقد يكون للائتناس والتلهي والهزر.

وللتكرار اللفظي أثر في السمع، فهو جزء من إيقاع الخطاب المنطوق، والشعر العربي القديم منطوق، ومن ثم وظف عناصر الأداء للتأثير في المتلقي، وللتكرار اللفظي والمعنوي أثرهما في الدلالة، فتكرار المعنى تأكيد له وتكرار اللفظ والمعنى أقوى أثراً من تكرار المعنى فقط، وقد أكد كعب معانيه باللفظ، وهو أقوى من المعنوي المؤكد بلفظ مخالف (نفس، عين، كل، جميع).

وهذا التكرار يؤدي إلى جوار السبك تجسيد المعنى، فالتكرار اللفظي يتأثر بالمعنى والغرض من الخطاب والموقف الاتصالي، فالمتكلم يوظف العناصر اللغوية المؤثرة في مواقف تستدعي تجنيد كل المؤثرات خلافاً لمواطن أخرى يخرج الكلام فيها عفواً دون صنعة يستوجبها الموقف، ومثال ذلك حديث القائد مع جنوده: الجهاد الجهاد، الانتقام الانتقام، يغري جنوده بعدوهم، ويستنفرهم للحرب في موقف حميت فيه الحرب. ويعبر عن ذلك الإخباري (المذيع) قائلاً: طلب القائد من جنوده أن يجاهدوا وينتقموا من عدوهم، ولا يوظف الإخباري عناصر لغوية للإثارة إلا أن يكون معنياً

باستنهاض الشعب للحرب، وهذا تقصير منه، بيد أن قراء القرآن الكريم المجيدين يحسنون الأداء بما يوافق المعنى فيمثلون المعاني والسياقات، ويرقبون حال المتلقين في التلقي ويكررون المواضع التي يتفاعل معها المتلقون، فيقرأون وجوههم وردود أفعالهم واستحسانهم المعاني واستجابتهم.

ويعد التكرار اللفظي أقوى في الربط من الضمير والإشارة، فالتكرار ذكر عين اللفظ أو مادته أو بنيته فلا يقع لغيره، وهذا غير قائم في الضمير والإشارة فقد يلتبس المحال إليه على المتلقي فيوقعهما لغير المحال إليه الذي يريده المتكلم، والظاهر أن التكرار من عناصر التأثير والإقناع، وأُغفِل في الربط، وقد استدركت ذلك، وسوف نبين قيمته في الربط.

تكرار الحركات الإعرابية وتوازيها :

كثير من الباحثين يهملون أثر حركات الإعراب في الخطاب المنطوق وأثرها في المتلقي، وهي فواصل الكلمات في الجمل ودليل وظائفها ومعانيها، ولها إيقاعها في تقسيم الكلام وتوازي الإيقاع، ولك أن تتبين أثر ذلك في قول امرئ القيس[1]:

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ معاً كجلمودِ صخرٍ حطّه السيلُ من علِ

فالتوازي في التنوين والحركات الداخلية أحدث إيقاعاً متناغماً عبّر عن الحركة السريعة، ودل على تنوعها، وهو بمنزلة الفاصلة في مواضع أضمر فيها العطف لاشتراكها في موصوف واحد فجاز الاستغناء عن العطف ليكون اللفظ متصلاً دون فاصل طويل (الواو)، وهذا الإيقاع المتناغم يطرب النفس ويؤثر فيها، ويوافق التذوق العربي الموسيقي الذي يبادر إلى حفظ الإيقاع ويستوعبه ويتفاعل معه، ومن ثم نظموا قواعد العلوم ليسهل حفظها، فهي أمة كانت تجيد السماع وتتفاعل معه، فاستجابت سريعاً للقرآن الكريم.

والتماثل في الحركات داخل الكلمة لتسهيل النطق والمجانسة وللتطريب والإيقاع، والتماثل في حركات الإعراب مرتبط بالجمل، فيحدث مماثلة بينها في النطق، فيعلم المتلقي أنها متفقة في الحكم الإعرابي، ومنه قول كعب:

---

(١) الديوان، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ١١٨ واستوجب بعض النحاة العطف في المواضع المتخالفة وأجازوه في المترادف، وهذا يخالف ما جاء في الشعر الفصيح، ومنه هذا البيت وبيت كعب:

هيفاءُ مقبلةً عجزاءُ مدبرةً لا يشتكي قصر منها ولا طول

لكنها خلة قد سيط من دمها فجعٌ وولعٌ وإخلافٌ وتبديل

فالواو اقتضت المشاركة في الإسناد فعامل المرفوع الأول عامل المرفوع الثاني، فالثالث فالرابع، وقد أكدت حركات الإعراب الظاهرة ذلك، ومثله قوله:

غلباءُ وجناءُ علكومٌ مُذَكَّرةٌ في دَفهَا سَعَةٌ قُدَّامَها مِيلُ

غلباء ووجناء وصف مؤنث (فعلاء) لا يُنَوَّن، وعلكوم ومذكرة نونتا، والمسند إليه فيها واحد. وقوله: «إرقالٌ وتبغيلُ» والقافية ضم طويل، وهو بمنزلة التنوين، وهذا التوازي في حركات الإعراب يحدث إيقاعاً شبيه بإيقاع السجع، وهذا الإيقاع مقيد بالوظيفة النحوية للكلمات في الجملة، وهذا في الصفات، والعطف، والبدل.

وقد قوى من ظهور علامات الإعراب الاستغناء عن العطف بالربط السياقي المتصل في الإسناد، وقد وظف الشاعر حركات الإعراب كفواصل صغرى بين الكلمات وكفواصل كبرى بين الجمل رغبة في تمكين وصول اللفظ إلى سمع المتلقي دون الاختلاط بغيره، ومكنته أيضاً من الوزن، فالفواصل تساعد في تحديد نهايات الألفاظ والجمل، فيعرف بها المعنى، فالمتكلم يقف عند تمام المعنى ليعلم المتلقى به، وليسترح قليلاً، ليقوى على تنويع أداء يناسل المعنى.

تكرار الأبنية :

التكرار في الأبنية يكون في أبنية متماثلة فيوافق اللفظ ما تقدمه أو يكون تكراراً غير تام فيكرر اللفظ بزيادة أو بنقص ويكرر غالباً بزيادة، وهذان يتصلان في اللفظ أو يفترقان افتراقاً متقارباً أو متباعداً.

التكرار التام، نحو: «قيله القيل» تكرر اللفظ عينه، وقد فصَله الضمير المتصل، وهو للتأكيد، والترابط هنا على مستوى اللفظ والمعنى، والتأكيد بالثاني أقوى؛ لأنه التعريف فيه للعهد مثل: ﴿الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ﴾[النور:٣٥]، ومثله:

إذ يساور قرناً لا يحل له أن يترك القرن إلا وهو مفلول

فالقرن الثاني معهود، وهو مفعول مثل الأول. وقال: «غيل دونه غيل» تكرار غير متلاصق للفصل بينهما بالظرف، وكرر اللفظ دون تعريف، ويتماثلا في الرفع دون التنوين لوقوع الثاني في الروّي المشبع (غيلو). والعربية تستغني عن تكرار الأسماء بالضمير الذي يحيل إلى متقدم في اللفظ، فإن أعيد ذكر الاسم، فلغرض من المعنى استدعى ذكره منه المديح والتودد إليه والتلذذ بذكره، وقد يكون لخلاف ذلك

كالتهكم والسخرية والاستخفاف به، وقد يكون للتأكيد عليه وإقراره، وقد يكون لمجيء اعتراض بينه وبين الكلام السابق، فيعاد ذكر الاسم تنويهاً عليه؛ لئلا يحتمل تعلق الضمير بالاعتراض، وقد ذكر كعب سعاد في البيت الأول والثاني ثم أضمر، ثم أعاد ذكرها عندما أراد أن يخرج من المقدمة، واختلف العلماء في سبب إعادة ذكرها بعد أن أضمر، فقيل للتأكيد عليها وليذكِّر المتلقي بها، وهنالك توجيه آخر على المستوى المعنوي أن الشاعر ذكر اسم المحبوب ثانية ليتلذذ به بإعادته وتيمناً بلقائه ثانية، وتكرار اسم المحبوبة كثير في الشعر العربي، قال عنترة[1]:

يا عبلُ قد دنت المنيةُ فاندبي ... إن كان جفنُك بالدموع يجودُ

يا عبلُ إن تبكي عليّ فقد بكى ... صرف الزمان عليَّ وهو حسود

يا عبلُ إن سفكوا دمي ففعائلي ... في كل يوم ذكرهن جديد

وهذا جائز في الكلام غير المتصل في اللفظ، وقد عاب العلماء تكرار اللفظ في قول متصل نحو قول الحطيئة[2]:

ألا حبذا هندٌ وأرضٌ بها هِندُ ... وهِنْدٌ أتى مِنْ دونها النأْيُ والبُعْدُ

كرر اسم هند في كلام متصل وإنابة الضمير فيه أولى، ولكنه كرر الاسم تلذذاً به، وقد عيب قول القائل:

ليت الغراب غداة ينعب دائباً ... كان الغراب مقطّع الأوداج

أظهر الاسم والأولى إضماره[3]. وهذا تكرار متباعد والأبلغ منه المتلاصق لما فيه من التأكيد والإيقاع. وقد كرر الشاعر ذكر الرسول ورسول الله تعظيماً له واعترافاً بنبوته ورسالته:

أنبئت أن رسول الله أوعدني ... والعفو عند رسول الله مأمول

أعاد ذكر رسول الله لإظهار الإيمان والتسليم بنبوته ﷺ والتعظيم، والأصل أن يأتي بالضمير، لكنه كرر تركيب «رسول الله» تأكيداً لنبوته، فإن غير المسلمين يجردونه من لقب النبوة اكتفاء باسمه ﷺ، وقد أعاد ذكر الرسول تلذذاً به وتوقيراً،

---

(١) ديوان عنترة ص ٩٣.

(٢) ديوان الحطيئة، ص٦٤ (ط دار الكتاب العربي).

(٣) شرح قصيدة كعب بن زهير ص ٦١ والقائل مجهول.

وفيه دلالة على التعظيم ولهذا أتى بعند و لم يأت بمن: والعفو عند رسول الله مأمول، والثاني: العفو من رسول الله، استخدم عند؛ لأنها أدل على التضخيم والتمكين ولتقوية الرجاء، وقد أكد له أخوه بجير بن أبي سلمى رضي الله عنه أنه ﷺ سيقبل اعتذاره، وقد تواترت إليه الأخبار بذلك، وتكرار الاعتراف له بالنبوة يقتضي العفو والرضى، وهذا أبلغ في الاستعطاف، وقد كرر لفظ الرسول بعد ذلك بعد أن خاطبه بقوله: مهلاً هداك..... ولا تأخذني.....، ثم أعاد ذكر «الرسول» دون الضمير تذكيراً للمتلقي بعد أن خاطبه «أنت» ثم التفت إلى الغائب، فذكر «رسول الله» للتعظيم والتأكيد عليه ﷺ، وثم أضمر لفظ «الرسول» استغناء بالضمير في الأبيات التي أعقبت ذكره، وهذا هو القياس أن يضمر الظاهر في كلام متصل به اختصاراً؛ ولئلا يظن بالثاني الانقطاع أو الابتداء، وهو متصل به في المعنى، وللمتكلم أن يظهر الاسم ثانية إن طال العهد به أو لغرض بلاغي كالتعظيم مثل ما ذكرنا لك أو للتودد. وقد فعل ذلك في مقدمة القصيدة، فقد ذكر سعاد في البيت الأول، ثم أحال إليها بضمير المفردة المؤنثة الغائبة، ثم أناب الظاهر عن المضمر في البيت الثاني، لأنهما في جملتين مستقلتين، وأنهما في بيتين، وأن بينهما جملة فاصلة، وأن اسم المحبوب يلتذُّ بإعادته[1]. وقد أجاز ابن رشيق للشاعر أن يكرر الاسم على جهة التشويق والاستعذاب إذا كان في تغزل أو نسيب، وتكرار للممدوح تنويه به وإشادة بذكره وتفخيماً له في القلوب والأسماع[2]، وتكرار الاسم يفيد الاستمرار واتصال الكلام به.

وقد عمد كعب إلى تأكيد المعنى بالتكرار، فقال في سياق حديثه عن بيعته النبي ﷺ وعهد الأمان:

حتى وضعت يميني لا أنازعه ... في كف ذي نقمات قيله القيلُ

أكد المعنى بجملة اسمية الخبر فيها لفظه لفظ المبتدأ: قيله القيل، وهي صفة لذي نقمات، أراد أن يستوثق لعهده بوصف قوله ﷺ بأن قوله القول المعتد به بكونه نافذاً ماضياً فلا يغدر، والقيل والقال بمعنى القول، ومنه[3]:

---

(١) ارجع إلى: شرح قصيدة كعب ص ٦٠.

(٢) العمدة في محاسن الشعر وأدبه، ابن رشيق للقيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٢م جـ٢/٧٣، وقد ذكر ابن رشيق أمثلة ذلك، وذكر أيضاً أنه يكرر للوعيد والتهديد والتوجع والرثاء والازدراء والتهكم.

(٣) رواية شرح ديوان كعب ص ٢٣.

إن الرسول لسيف يستضاء به مهند من سيوف الله مسلول

كرر السيف في الشطر الثاني، وأكده في المعنى «مهند»، وجاء في رواية: «إن الرسول لنور يستضاء به»، وهو توكيد في المعنى فقوله «يستضاء به» مضمن في النور.

تكرار الجذر:

ويقع هذا التكرار في الألفاظ التي صيغت من جذر واحد اشتقت منه فهو أصل لها ومرجع، ويكون بزيادة أو بنقص والأكثر منه بالزيادة، يتصل في اللفظ وينفصل والأكثر المتصل، ويقع كثيراً في الأفعال ومصادرها والمفرد والجمع، نحو: يمشون مشي الجمال الزُّهر. جمع بين الفعل ومصدره، والمصدر على الأرجح أصل المشتقات. وقد يكون التكرار بالمشتق، وهو قليل في قصيدة كعب، ومنه قوله:

لقد أقوم مَقَاماً لو يقوم به أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل

فمقام في موضع قيام، وأراد اسم المكان أو الموقف بين يديه ﷺ، وهو يماثل المصدر الميمي (مقام وزن مفعل، من الثلاثي قام) وكرر الفعل أقوم.

ومن تكرار المفرد في لفظ الجمع نحو: سيف..... من سيوف الله مسلول، وقد يكرر الجمع بما هو أكثر منه نحو:

لا تأخذني بأقوال الوشاة ولم أذنب ولو كثرت عني الأقاويل

أقوال جمع تكسير وزن أفعال، وهو من أوزان القلة ثم استوعبه في منتهى الجموع أقاويل وزن أفاعيل، فنفى عن نفسه القليل والكثير. والجمع يستوعب المفرد، ومنتهى الجموع يستوعب المفرد فما فوقه. ولاشك أن جذر المشتقات أو الألفاظ رابط بينهما، فهي تشترك فيه، والأقوى منه التماثل التام بين اللفظين.

تكرار البناء الصرفي دون اللفظ:

وهو من الروابط اللفظية؛ لأن الأبنية تتفق في الوزن ولا يشترط الارتباط في المعنى، فتتماسك لفظياً، والأقوى أن تتماثل الألفاظ المكررة في الأبنية وأن تتفق في المعنى، ولتكرار الأبنية أثر في الإيقاع والتقسيم ويقوي الارتباط الصوتي بينها.

وقد كرر الشاعر أبنية الصفات لتأكيد الوصف والمجانسة بين اللفظين في البناء ولحرصه على الإيقاع الداخلي، فبحر البسيط من البحور الهادئة لاختلاف التفعيلتين

مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن، وهو يشبه الطويل في الطول، فكرر الشاعر الأبنية وافتعل تقسيماً داخلياً ليفعل الإيقاع وينميه، ليكون من العناصر الصوتية المؤثرة، وقد استخدم بحر البسيط؛ لأنه يتسع للوصف والحكي والعرض وإقامة الحجة وإثبات الدليل والتمثيل، واعتمد على التكرار الداخلي والتقسيم؛ لئلا يفتر المتلقي من طول البيت والقصيدة، وطول السرد، وقد دعاه لهذا استرساله في السرد وتوسعه في الوصف، فوظف الإيقاع الصوتي في الألفاظ ليذهب السأم والملل، ونوّع في الإيقاع وجدد فيه دون خروج على الوزن، ويعد تكرار البناء رابطاً لفظياً.

ووقع تكرار البناء متصلاً ومنفصلاً نحو: بناء مفعول: «منسوب ومسئول»، وفي رواية: «مسبور ومسئول»، وبناء فَعْل نحو: فَجْع وولْع، وقد اتصل اللفظان في الكلام، والتكرار المنفصل نحو: متبول.... مكبول، وموعود... مقبول. ووقع مفعول في القافية نحو: مفلول، مسلول، مسئول، محمول، مقتول، مأمول. وتفعيل: وقد تكرر في القافية نحو: تبديل، تضليل، تنويل، تبغيل، تفضيل، تسهيل، تحليل، تنعيل، تفصيل، تنويل، تهليل، بناء فعاليل وهو في القافية نحو: زهاليل، يعاليل، رعابيل، خراذيل، سرابيل، تنابيل. بناء: فعليل: شمليل، برطيل. بناء مفاعيل: مراسيل، مثاكيل، معازيل، بناء: أفاعيل: أقاويل، أباطيل، أحاليل، أراجيل.

وقد يكون التكرار في صيغة الفعل نحو: مسَّك وأمسك وهما لازمان قال: وما تَمَسَّك بالوصل..... إلا كما تُمسِك الماءَ الغرابيلُ.

تكرار شكل الجملة[1]:

يتكرر شكل الجمل في الشعر والنثر معاً، ويرجع ذلك إلى التأكيد بإعادة شكل اللفظ وتقويته بما يوافقه فيغني ذلك عن الرابط الحرفي والاسمي أو عن أحدهما، فإعادة شكل اللفظ يجعله تبعاً لما قبله، والتكرار الشكلي فيه وقع موسيقي لما فيه من إيقاع متسق ومتناغم وحسن تقسيم، وهذا التماثل في الأبنية يربط بينها شكلاً، وقد نجح الشاعر في اختيار جمل مشتركة في الشكل والدلالة، ونجح أيضاً في توحيد بعض الجمل في الترتيب والربط، وقد تيسر له ذلك في جمل متصلة في الإسناد في مقام

(١) قد يكون تكرار الجمل سجعاً وذلك في المواضع التي تشترك في نهايتها في اللفظ، والسجع في الجمل التي تتماثل في النهايات تماثلاً تاماً، فهو بمنزلة الفواصل، وتكرار شكل الجملة دون لفظها لا يعد سجعاً.

الوصف، وهذا التماثل الشكلي والاشتراك الدلالي ساهما في تماسك بنية النص الكلية، وهما من وسائل الإقناع التي وظفها في التأثير في المتلقي لاستقطابه وإقناعه.

وقد جمع الشاعر إلى جوار تكرار الأبنية والجذر تكرار تكرار شكل الجملة، فكرر شكل الجملة محتفظاً بقالب الأبنية، وهو مجال أوسع من تكرار الألفاظ، وهذا دليل على تمكن الشاعر من ناصية اللغة والقدرة على توظيفها في تراكيب تدعم معانيه، وتكرار الجملة يدخل في الربط اللفظي.

وقد استطاع كعب أن يجمع بين الربط بالتكرار والربط بالضمير أو إسناد المكرر إلى مسند واحد، الأول منه ظاهر والثاني مضمر، أو يسند المكررين إلى مضمر عائد على متقدم، ومن ذلك قوله في وصف سعاد[1]:

هيفاءُ مقبلةً عجزاءُ مدبرةً لا يُشتكي قصرٌ منها ولا طولُ

وهيفاء وعجزاء خبران لمبتدأ محذوف تقديره هي، ويجوز أن يكونا خبرين لسعاد المتقدم ذكرها.

ويسمى هذا التكرار المتماثل توازياً، والتوازي تساوي الكلمتين في عدد الحروف وفي نوع الحرف الأخير، وسماه الرماني: «السجع المتوازي» كقوله تعالى: ﴿**فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ * وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ**﴾ [الغاشية:١٣، ١٤][2] التوازي بين مرفوعة وموضوعة، فإن اختلفا في عدد الحروف واتفقا في الحرف الأخير، سمي السجع المطرَّف كقوله تعالى: ﴿**مَا لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً * وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَاراً**﴾ [نوح:١٣، ١٤] وقد يتفقا في عدد الحروف ولا يتفقا في الحرف الأخير، فيسمى «السجع المتوازن» كقوله تعالى: ﴿**وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ * وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ**﴾ [الغاشية:١٥، ١٦] وأحسنها التساوي في قوله تعالى: ﴿**وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ* وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾[الصافات:١١٧، ١١٨][3]، والأبلغ في التوازي التساوي التام في البناء والشكل ونوع الحرف الأخير. وقول كعب: «هيفاء مقبلة

---

(١) لم يرد هذا البيت في شرح قصيدة كعب، لابن هشام، ورواه صاحب كتاب السيرة النبوية ابن هشام جـ٤/١٦، وشرح الديوان ص ٦، ٧.

(٢) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، الرازي،دار صادر ص ٦٩،والنكت في إعجاز القرآن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)الرماني ص ٩٧

(٣) نهاية الإيجاز ص ٦٩.

عجزاء مدبرة» فيه توازٍ تام، وقد أصابه دون عنت. ومنه قوله: «ضَخْمٌ مُقلَّدُها فعمٌ مَقيَّدُها» فيه توازٍ تام فقد ماثل بين ضخم وفعم، ومقلد ومقيد، واتفقا في حرفين (الدال والهاء) في مقلدها ومقيدها، وهذا أبلغ في الربط، فاستغنى عن الربط بين الجملتين بالربط المتوازي فأضمر العطف، سوغ له هذا إحالة الضمير فيها إلى محال إليه واحد (الناقة)، وهما متصلتان في اللفظ والمعنى. ومثله: «.... أخوها أبوها.... وعمها خالها...»، وهما لنقاء النوع وصفاء العرق، وهما في الشكل سواء. وتكرار التوازي من وسائل الإقناع اللفظي، وهو من ملامح الصنعة في الخطاب العربي؛ لأنه موازنة بين بنائين أو تركيبين وتجانسهما في معظم الأصوات أو المشاكلة في البناء فقط دون الأصوات. وهو من الناحية اللفظية يروع السمع، ويمثل اتصالاً لفظياً، وهو من ناحية المعنى قد يكون مؤكداً لمعنى لفظ قبله أو مؤكد للفظه فقط بمشاكلته له من حيث وجه الشبه اللفظي، ومن ثم أطلق عليه تكرار التوازي Paratactic Repetition، ويقع في المباني والمعاني أو بين واحد منها، والجامع بينهما التشابه في اللفظ والمعنى، والتوازي في الأبنية في تكرارها وترتيبها على لفظها دون تغير، وهذا التوازي أشبه بالعروض غير أن الأخير مقيد بعدد التفاعيل، ولهذا التكرار وظيفة دلالية بيناها في سياقها، ويدخل في الربط اللفظي، وسوف نتناول التكرار المعنوى فى موضعه من الربط المعنوى.

***